



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"

مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017

يتقدم مجلس إدارة ائتلاف أمان بالشكر الجزيل لكل من أسهم وتعاون وقدم
معلومات لأغراض إعداد هذا التقرير ويخص بالشكر

فريق العمل

د. عزمي الشعبي، جهاد حرب
انتصار حمدان، صمود البرغوثي، نادين الصيفي، نصريعقوب.

يود الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» الإعراب عن شكره وتقديره للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية
والمسححية للمساهمة في تطوير المنهجية، وكذلك المؤسسات العامة والأهلية والأشخاص الذين ساهموا في تقديم
المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). مقياس نظام النزاهة في
فلسطين لعام 2017. رام الله - فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" قد بذل جهودا في التحقق من المعلومات الواردة في هذا المنشور، ولا
يتحمل أية مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف هذا المقياس بعد نشره.

قائمة المحتويات

6	ملخص تنفيذي	1
12	مقدمة	2
13	المنهجية	3
13	مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين وأوزانه	4
14	مصادر المعلومات	5
14	تصنيفات المقياس	6
16	قراءة المقياس	7
17	نتائج العام 2017	8
17	الملامح الرئيسية للمقياس	9
20	النتائج التفصيلية حسب المؤشرات	10
23	النتائج حسب التصنيفات	11
27	نتائج القراءات السبع	12
27	العلامات الكلية للمقياس في القراءات السبع	13
28	الملاحظات على المؤشرات في القراءات السبع	14
35	مقارنة التصنيفات في القراءات السبع	15
35	نتائج التصنيف الأول (قطاعي التشريعات والممارسات)	16
36	نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة)	17
38	المؤشرات المنفردة	18
63	الإستنتاجات	19
64	التوصيات	19
66	الملاحق	20
66	ملحق رقم (1) قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس نظام النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب	21
75	ملحق رقم (2) نتائج مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017	22

قائمة الجداول

14	جدول رقم (1) التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات	1
15	جدول رقم (2) التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة	2
20	جدول رقم (3) مؤشرات المقياس وتصنيفاتها ووزنها والعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابعة	3
23	جدول رقم (4): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعي التشريعات والممارسات	4
25	جدول رقم (5): متوسط علامات المقياس حسب محاور نظام النزاهة	5
27	جدول رقم (6): علامات المقياس في القراءات السبع	6
31	جدول رقم (7): علامات المؤشرات في القراءات السبع	7
35	جدول رقم (8): علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات السبع	8
36	جدول رقم (9): علامات محاور نظام النزاهة في القراءات السبع	9

قائمة الأشكال

15	شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات	1
16	شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة	2
24	شكل رقم (3): متوسط علامات القطاعات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس	3
25	شكل رقم (4): متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس	4
27	شكل رقم (5): مقارنة علامات المقياس في القراءات السبع	5
35	شكل رقم (6): مقارنة علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات السبع	6
37	شكل رقم (7): مقارنة علامات محاور نظام النزاهة في القراءات السبع	7
40	شكل رقم (8): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات السبع	8
42	شكل رقم (9): بيان علامات المؤشر الخامس عشر في القراءات السبع	9
43	شكل رقم (10): بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات السبع	10
44	شكل رقم (11): بيان علامات المؤشر العشرون في القراءات السبع	11
44	شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الثاني والعشرون في القراءات السبع	12
45	شكل رقم (13): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات السبع	13
46	شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات السبع	14
47	شكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرون في القراءات السبع	15
51	شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الثالث والأربعون في القراءات السبع	16
52	شكل رقم (17): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعون في القراءات السبع	17
53	شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر السابع والأربعون في القراءات السبع	18
54	شكل رقم (19): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعون في القراءات السبع	19
55	شكل رقم (20): بيان علامات المؤشر الخمسون في القراءات السبع	20
55	شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر الواحد والخمسون في القراءات السبع	21
57	شكل رقم (22): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسون في القراءات السبع	22
58	شكل رقم (23): بيان علامات المؤشر الواحد والسبعون في القراءات السبع	23
58	شكل رقم (24): بيان علامات المؤشر الثاني والسبعون في القراءات السبع	24
59	شكل رقم (25): بيان علامات المؤشر الثالث والسبعون في القراءات السبع	25
60	شكل رقم (26): بيان علامات المؤشر الرابع والسبعون في القراءات السبع	26

ملخص تنفيذي

تقديم

كنظرته من أدوات قياس وفهم التغيرات التي تطرأ على الظواهر الإجتماعية المختلفة مثل استطلاعات الرأي ومقياس الديمقراطية، اهتم الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتطوير مقياس خاص لقياس نظام النزاهة في فلسطين، وبدأ العمل به منذ عام 2011، وهو تعبير رقمي عن مدى قدرة وفعالية نظام النزاهة في فلسطين لمكافحة الفساد وتحسين المجتمع منه. وكان الدافع لدى ائتلاف امان لإعداد هذا المقياس والاهتمام بتطويره نابعا من اهتمام أمان بمواكبة المستجدات العالمية في حقل مكافحة الفساد وقياسه وتطبيق ذلك على الواقع الفلسطيني، من خلال توطين المؤشرات العالمية وموائمتها مع الواقع الفلسطيني.

ومن الامثلة على المقاييس العالمية مؤشر مدركات الفساد الذي تقوم منظمة الشفافية الدولية بإعداده سنويا والذي يعتبر اهم أداة قياس على النطاق العالمي والأكثر موثوقية في موضوعه، وكانت فلسطين جزءاً من الدول التي يتم تطبيق هذا المؤشر عليها لغاية عام 2005، لم تعد فلسطين جزءاً لعدم انطباق الشروط عليها.

قام ائتلاف امان بتطوير مقياس النزاهة في فلسطين كحصيلة للتجارب وللخبرة المتراكمة لدى الائتلاف بوصفه جزءاً من حركة الشفافية الدولية، ومؤسسة المجتمع المدني الأولى والرائدة والقيادية في النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، حيث يأتي المقياس تلبية للاحتياج في بلورة وسيلة تقيس حالة النزاهة وواقع الفساد سنويا في فلسطين بهدف تحديد مواطن الخلل والضعف ومجالات التدخل الواجبة، وقياس حالة التغيير في مناعة المؤسسات الفلسطينية في مواجهة الفساد.

آلية تطويره والمنهجية التي يتبعها

جاء المقياس نتيجة لنقاشات معمقة جرت على طاولة ائتلاف امان شارك فيها طاقم ائتلاف امان وأصدقائه وأكاديميون وخبراء في الاحصاء استغرقت وقتاً طويلاً تركزت على طبيعة المؤشرات التي يجب أن يتضمنها المؤشر بحيث تكون قابلة للقياس وعقد المقارنات السنوية، وتحويل نتائجها إلى أرقام وأوزان، وطبيعة وزن كل مؤشر، وتوزيع المؤشرات على عناوين وقضايا ومجموعات، ووزن كل مجموعة من العلامة الكلية، ومصادر معلومات كل مؤشر، اسفرت بالنهاية الى بلورة مقياس النزاهة بشكله النهائي في العام 2011، والذي تم تحديثه وتطويره بشكل طفيف في الأعوام اللاحقة. يحوي المقياس 72 مؤشراً قابلاً للقياس وفق منهجية محددة في وزن كل مؤشر ضمن تصنيف معين. وطبقاً لمنهجية العلامات وتقديرها، تتراوح علامة كل مؤشر بين (0) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر وبين (1000) وتم تقدير فئات العلامات، ويجدر لفت الانتباه الى ان علامة كل مؤشر يجب ان تفهم ضمن وزنها النسبي. وتم تقدير العلامات كما يلي:

- العلامة الأضعف: التي تحصل على أدنى علامة وهي (0).
- تقدير ضعيف جداً: في حالة كانت العلامة (من 0 - اقل من 250)
- تقدير ضعيف: إذا كانت علامة المؤشر تتراوح بين (250 – 500)
- تقدير متوسط: اذا كانت علامة المؤشر تتراوح بين (501 – 750)
- تقدير جيد: اذا كانت علامة المؤشر تتراوح بين (751 – 999)
- تقدير ممتاز: وهي العلامة الأعلى التي يمكن الحصول عليها وهي (1000)

ملخص بنتائج مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017

بلغت العلامة الكلية الإجمالية لكافة مؤشرات مقياس نظام النزاهة الكلية في فلسطين في العام 2017 (التقرير السابع) (552) من أصل (1000) وهي علامة تشير إلى أن نظام النزاهة في فلسطين بالكاد تخطى عتبة النجاح وتقييمه أقرب إلى الحدود الدنيا من المتوسط. ولدى مقارنة هذه النتيجة مع نتائج العام 2016 (التقرير السادس) يظهر تراجعاً طفيفاً في العام 2017 حيث كانت العلامة الكلية في العام 2016 (555). وأن القراءات السبعة منذ العام 2011 أظهرت بوضوح أن مقياس النزاهة الإجمالي يراوح مكانه لأن نسبة التغيير، هبوطاً وصعوداً، لا تكاد تُذكر.

قراءة النتائج طبقاً للتصنيف القطاعات

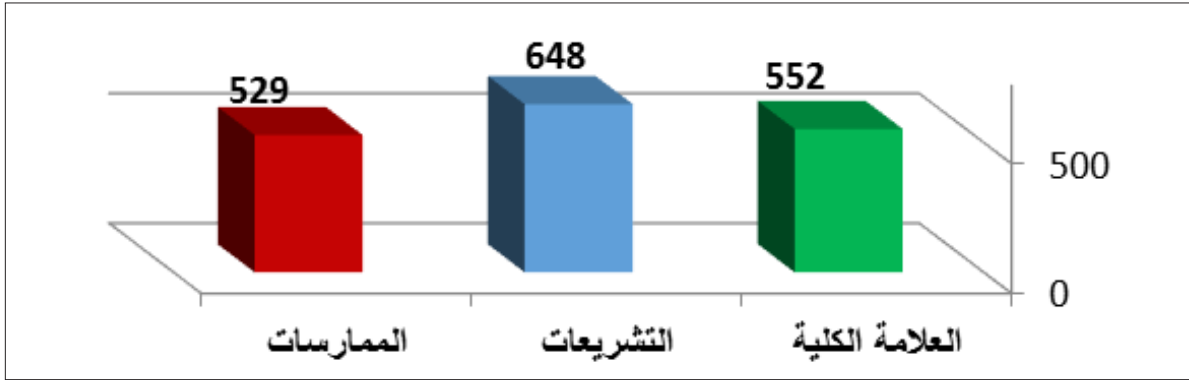
ارتأى القائمون على إعداد المقياس إلى توزيع المؤشرات الكلية والتي عددها 72 مؤشراً على قطاعين أساسيين هما:

1. قطاع التشريعات ويغطيها 24 مؤشراً ويمثل الوزن النسبي الكلي لهذا القطاع 18.75 %.

2. قطاع الممارسات ويغطيها 48 مؤشراً وبحجم نسبي للقطاع بنسبة 81.25 %.

يشمل "قطاع التشريعات" مؤشرات وجود تشريعات أو إجراءات أو أنظمة مالية أو إدارية أو تعليمات أو مدونات سلوك. فيما يضم "قطاع الممارسات" الأعمال والمهام المناطة بالمؤسسات للقيام بها من خلال إحترام الإجراءات والوسائل وإصدار التقارير، حيث لوحظ عدم وجود إشكاليات حقيقية جوهرية وإنما يحدث الفساد بسبب عدم احترام سيادة القانون أو اصول العمل الصحيح في الممارسات العملية، وهو ما عكسته نتائج المقياس على مدار السنوات السابقة ما يزي هذا التقسيم وتلك الأوزان لكل قطاع وهو ما يظهره الشكل أدناه.

متوسط علامات قطاعي التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



دلت العلامة الكلية لنتائج "مقياس نظام النزاهة في فلسطين 2017" في "قطاع التشريعات" على علامة 648 مقارنة بـ "قطاع الممارسات" التي حصلت على علامة 529. وبينما بلغت العلامة الكلية للقطاعين معاً 552 ما يعني انخفاض معدل علامات قطاع الممارسات عن المعدل العام للمقياس للقطاعين معاً بمقدار 23 نقطة. وهذا الأمر ينسجم مع الرؤية في أن الفساد ومظاهره والخلل في المناعة ضده إنما يزداد في الممارسة العملية وليس بسبب نقص التشريعات.

قراءة منفردة لنتيجة كل مؤشر على حدة

هذا الخيار في المقياس، مثل أي مقياس آخر، يتيح التركيز على كل مؤشر بعينه لمقارنة نتائجه مع نتائج أعوام سابقة لالتقاط التغييرات. وقد كشفت نتائج المقياس لعام 2017 عن وجود 13 مؤشر من أصل 72 وبنسبة 18 % على علامة صفروهي:

1. عدم اعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.
2. عدم الإعلان عن وظائف الفئات العليا والخاصة.
3. عدم وجود قانون خاص بالإممتاز ومنع الإحتكار.
4. عدم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة على سبيل المثال.

وكما أظهر المقياس المؤشرات الضعيفة جدا والتي حصلت على علامة 250 أو أقل والتي بلغت 6 مؤشرات وبنسبة 8 % من المؤشرات الكلية. ومن الأمثلة عليها انطباع المواطنين بوجود فساد في مؤسسات السلطة، وخضوع الإعلام لرقابة ذاتية، وعدم الوصول إلى المعلومات، واعتقاد الناس بوجود فساد في القضاء وعدم ضبط عروض الهدايا والضيافة وعدم تقديم المؤسسات العامة غير الوزارية لتقاريرها للجهات المرجعية عنها.

بإضافة المؤشرات الأضعف (علامتها 0) إلى المؤشرات الضعيفة جدا (0 – 250)، فإن عدد المؤشرات في هذه الحالة يرتفع ليصل إلى 19 مؤشرا من أصل 72 وبنسبة 26 %، ما يعكس الحالة البائسة في نظام النزاهة. ويزداد الوضع صعوبة إذا ما اضيفت المؤشرات الضعيفة والتي حصلت على علامة (250 – 500) والتي وصل عددها إلى 15 مؤشر (21 %) من المؤشرات الكلية، وبالتالي يصل مجموع المؤشرات التي يظهر فيها القصور والإنتكاس إلى 41 مؤشرا (من أصل 72) تشكل ما نسبته 40 % من حجم المؤشرات الكلية. وهذا يعني أن حوالي نصف مؤشرات نظام النزاهة تتطلب عملا جادا وضخما ومتوصلا يجب بذله من قبل السلطة والمؤسسات العاملة في حقل النزاهة ومكافحة الفساد الرسمية والأهلية والخاصة لتقليل هذه الفجوة المروعة (10 مؤشرات أخرى إضافية جاء تقديرها متوسطا (501 – 750) والتي لم يتجاوز بعضها علامة 500 الا بفارق ضئيل).

أما المؤشرات الجيدة (751 – اقل من 1000) فكانت لصالح 7 مؤشرات تشكل 10 % من مجموع المؤشرات. ومن الأمثلة على هذه المؤشرات استجابة الجهات الخاضعة لديوان الرقابة المالية والإدارية لطلباته، ونسبة القضايا التي أُحيلت من النيابة العامة للقضاء، والتزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية وإفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية وفعالية نظام الشكاوى الحكومي، ووجود هيئة التفتيش القضائي وتقديم المؤسسات الدولية تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص.

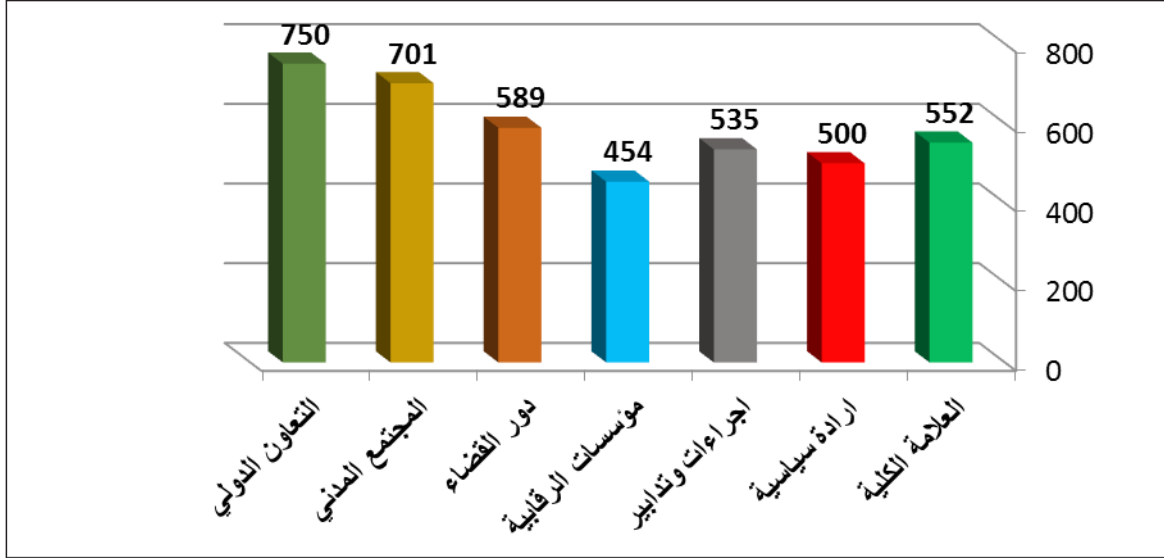
ولدى التدقيق في تحليل تلك المؤشرات يظهر أن المقياس قام بقياس تلك المؤشرات من حيث القضايا التي يمكن تحويلها إلى أحجام رقمية وأوزان كمية، ولم يحسب المقياس القضايا النوعية. فمثلا في التفتيش القضائي لا يتطرق المقياس إلى فعالية التفتيش القضائي وإنما يستند إلى عدد الجولات التفتيشية التي تمت طبقا لمنهجية إعداد المقياس ومعايير الفنية التي استقرت وحصل توافق بشأنها لدى مُعدي المقياس، فقد تكون عشرات القضايا المرفوعة ليست بأهمية وثقل قضية فساد كبيرة لم تحول إلى القضاء، وأيضا التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، فهو لا يعني أن الإجراء المُتبع في إقرارات الذمة المالية فعّالة في مكافحة الفساد خصوصا أن المتبع هو حفظ هيئة مكافحة الفساد للإقرارات وتشددها بسريتها وعدم مراجعتها، ولا يجري نشرها سيما للمناصب الرفيعة جدا في السلطة الفلسطينية، وهو ينطبق بالتمام والكمال على مجلس القضاء الأعلى في علاقته بإقرارات الذمة المالية.

أظهر المقياس نتائج ممتازة لبعض المؤشرات التي (حصلت على علامة 1000) وذلك في 21 مؤشرا تشكل ما نسبته 29 % من مجموع المؤشرات. من المؤشرات الممتازة كان مؤشر "وجود مؤسسة لمكافحة الفساد تصدر تقريرا سنويا" حيث يقيس المؤشر وجود جسم تناط به مكافحة الفساد ويصدر تقريرا سنويا، فاذا كان وجود الجسم، وهو في هذه الحالة "هيئة مكافحة الفساد" وإذا أصدرت تقريرا سنويا في العام قيد الدرس فإن علامة هذا المؤشر هي 1000 غير أن هذا المؤشر لا يقيس حجم الدور الذي تقوم به الهيئة في مكافحة الفساد، ونوعية تقريرها وجدديته وعمق مضمونه، وهو ما ينسحب أيضا على بقية المؤشرات الممتازة الأخرى في هذا المؤشر مثل طرح عطاءات الاشغال العامة والمشتريات التي حصلت على علامة ممتازة دون التفات المقياس لدى قياسه لهذا المؤشر إلى وجود الاستثناءات في العطاءات وعدم تفعيل مجلس سياسات الشراء العام ونحوه من قضايا.

قراءة نتائج المقياس تبعا للمحاور

تم تصنيف المؤشرات الكلية الـ 72 في المقياس وتوزيعها على ستة محاور هي محور الإرادة السياسية: ويضم 4 مؤشرات وتشكل 15 % من وزن المقياس الكلي حسب تقسيمة المحاور الستة، ومحور الإجراءات والتدابير: (34 مؤشر 30 %)، ومحور المؤسسات الرقابية: يضم 9 مؤشرات (20 %) ومحور دور القضاء: 4 مؤشرات (20 %)، ومحور المجتمع المدني: 17 مؤشر (10 %)، ومحور التعاون الدولي بواقع 4 مؤشرات (5 %).

متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



يتضح من الشكل أعلاه، إن العلامة الأقل تبعا لتصنيف المحاور كان للمؤشرات الـ 9 المخصصة لمحور المؤسسات الرقابية بحصولها على علامة 454، بينما حصلت مؤشرات محور الإرادة السياسية على علامات منخفضة لثلاثة من مؤشرات الأربعة المكونة هي: اعتقاد المواطنين بالقدرة على ابلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد حصلت على علامة (0)، ووجود هيئة مكافحة الفساد حصلت على (500) لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة، وحصل مؤشر وجود خطة حكومية معتمد ومعلنة لمكافحة الفساد على (500)، فيما المؤشر الرابع (مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقرير سنوي) حصلت على علامة (1000).

المؤشرات لمحور الإجراءات والتدابير حصلت على علامة إجمالية بواقع 535 وهي علامة منخفضة نظرا لحصول 7 مؤشرات من اصل 18 حازت على علامة (0) تتعلق بالإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والعليا في الخدمة المدنية، وعدم وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والعليا)، ووجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، والتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية، ووجود آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد، ووجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار، وثلاثة مؤشرات حصلت على علامات أقل من 250 علامة وهي: وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على السياسيين والموظفين العموميين، وتمكين المواطنين من الوصول للسجلات العامة، واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية. اثرت العلامات المنخفضة في المحاور الثلاثة على بقية محاور المؤشر.

خلاصة عامة

أظهرت نتائج "مقياس نظام النزاهة في فلسطين 2017" حصول بعض الممارسات الإيجابية على صعيد تبني وتطبيق قيم النزاهة ومبادئ الشفافية وتفعيل نظم المساءلة. غير أن تلك التطورات لم تعكس سياسة شاملة وخطة حكومية؛ الأمر الذي أظهر تحديات جدية وجوهريّة في عمل العديد من المؤسسات العامة حيث تراجع طفيف في العام 2017 مقارنة بالعام 2016 بتراجع علامة المقياس النهائية بواقع 3 درجات. وتطرحت هذه النتائج لحالة نظام النزاهة في فلسطين مهمات عاجلة ومُلحة على جدول الأعمال الفلسطيني، حيث أن المقياس يشير إلى مراوحة المكان عند حدود درجة الـ 500 حيث كانت العلامة الكلية له 552 من اصل 1000، ما يعني 55 % وهذا بالنتيجة الإجمالية تعني أن نظام النزاهة في فلسطين سيء أو ضعيف.

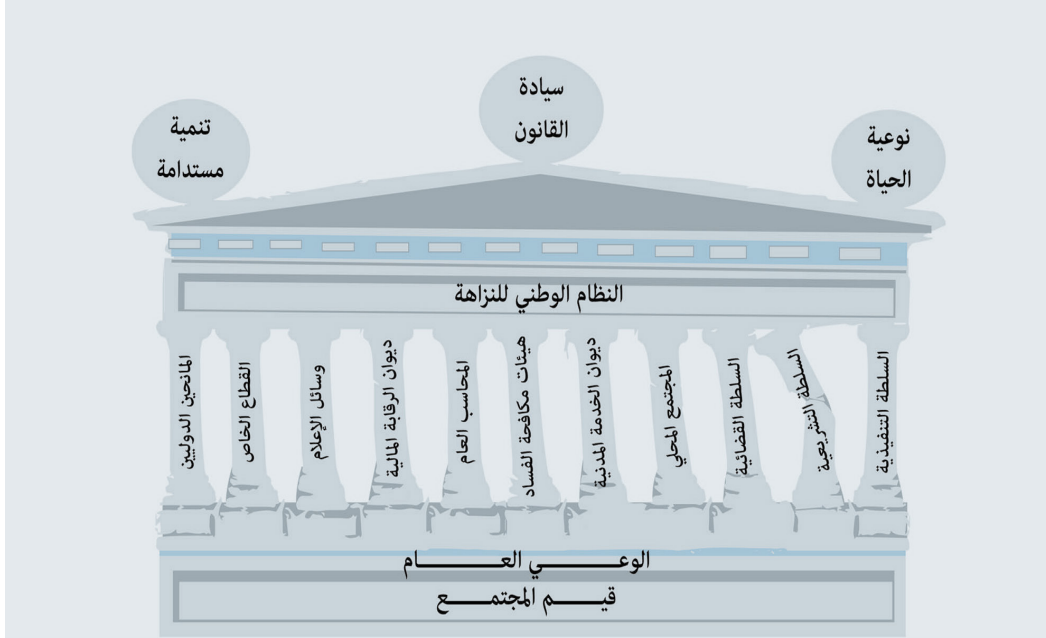
الاستنتاجات

1. ما زال نظام النزاهة الوطني في فلسطين يعاني من خلل هيكلي بسبب غياب دور المجلس التشريعي الرسمي وعدم الالتزام بسيادة القانون، ومقاومة عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين الالتزام بالتطبيق النزاهة والشفاف لعمليات الإصلاح ما يعكس ضعف الإرادة السياسية الشاملة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد واستمرار مصالح الافراد المتنفذين على حساب المصلحة العامة.
2. أبرزت نتائج الدراسة استمرار ضعف دور "المؤسسات الرقابية" وتراجع فعاليتها نتيجة الانقسام السياسي.
3. استمرار ضعف "التدابير الوقائية" المتعلقة بنزاهة تعيين كبار الموظفين "الفئة الخاصة والعليا" واستمرار اعتماد المحسوبية كأساس على حساب الكفاءة والمهنية وتكافؤ الفرص والمنافسة على اشغالها.
4. قصور بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين. ما يوجب استكمال منظومة التشريعات المتعلقة بتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد مثل قانون حق الحصول على المعلومات وتجنب لحالات تعارض المصالح، لم تستجب الحكومة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع الإتفاقية الدولية.
5. عدم نجاعة تجربة تقديم إقرارات الذمة المالية بطريقة سرية لكبار المسؤولين.
6. عدم تفعيل الالتزام بأحكام مدونات السلوك او الرقابة الفعالة على تنفيذها.
7. ضعف شفافية الموازنة وعدم الإلتزام بتقديمها الحساب الختامي في وقته وعدم تطبيق الخطة الإستراتيجية لإدارة المال العام.
8. أظهرت الدراسة بعض التطور (في العام 2017) على صعيد إقرار النظام المالي والإداري لبعض المؤسسات العامة غير الوزارية مع استمرار ضعف الرقابة المباشرة على أعمالها واستمرار تمتع بعض مسؤوليها بإميازات مالية ورواتب لا تنسجم وواقعنا الفلسطيني.
9. ضعف في الإلتزام باحترام مبدأ الشفافية في إجراءات ووسائل إدارة الخدمات العامة خاصة التي تم احالة تنفيذها للقطاع الخاص وعدم تمكين المجالس التنظيمية للقطاعات العامة الخدمة على الرقابة على الشركات مثل مجلسي تنظيم الكهرباء والمياه ومجلس الشراء العام وعدم تفعيل النص القانوني المتعلق بمجلس تنظيم الاتصالات، او إدارة هيئة البترول.
10. الرقابة الذاتية لدى مؤسسات الإعلام حد من دورها في ملاحقة على قضايا الفساد.
11. تراجع في مصداقية وثقة المواطنين في السلطة القضائية.

التوصيات

1. تبني الحكومة لخطة وطنية للنزاهة ومكافحة الفساد تشارك فيها القطاعات المختلفة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لتحديد الأولويات والخطوات التنفيذية ومسؤوليات كل طرف أو مؤسسة في تنفيذ الخطة الوطنية وفق أجددة زمنية واضحة ومحددة تنسق الجهود فيها هيئة مكافحة الفساد باعتبارها جهة الاختصاص ويتم اعتماد موازنة موضوعية لتنفيذها في الموازنة العامة.
2. تبني الرئيس خطة انتقالية (بقانون) لإصلاح الجهاز القضائي وتوحيده بما يشمل النيابة العامة يُعهد به إلى شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة تقوم بمراجعة واقع القضاء القانوني والمؤسسي.
3. على الرئيس إحياء وتفعيل السلطة التشريعية لما لها من أهمية في تعزيز نظام النزاهة الوطني وإعادة تفعيل دور المجلس التشريعي في المساءلة، وحفظ التوازن للنظام السياسي، وتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.
4. ينبغي على السلطة الفلسطينية إصدار قانون خاص بالإميازات وقانون المنافسة ومنع الإحتكار لتوضيح إجراءات الخصخصة وضمان المنافسة والشفافية في عمليات الخصخصة ومنح الإمتياز إضافة إلى قانون حق الحصول على المعلومات، وعلى السلطة الفلسطينية تعديل قانون مكافحة الفساد بالنص على إلزامية نشر (الافصاح) إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية دوريا. كما ينبغي على الحكومة الإستجابة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين من جهة ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
5. يتوجب على مجلس الوزراء وضع نظام/ لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب وأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص.
6. على مجلس الوزراء وضع مشروع قانون أو إعداد نظام لإنشاء لجنة جودة الحكم في القطاع العام تنظر في تعيينات المرشحين للوظائف العليا (المدنية منها والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتين الخاصة والعليا، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام.

7. ينبغي على مجلس الوزراء إجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية، مثل تلك القواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح.



المقدمة

يقيس التقرير السنوي السابع «لمقياس نظام النزاهة الوطني في فلسطين» واقع مناعة مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد في فلسطين. وللقيام بذلك يستخدم المقياس اثنين وسبعين مؤشرًا لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة (1/1/2017 – 31/12/2017).

ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول منهجية التقرير، أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس نظام النزاهة الوطني للعام 2017، ويشمل القسم الثالث ملخصًا تفصيليًا بالمؤشرات الاثنى والسبعين المستخدمة في المقياس وبطريقة احتسابها وجمع المعلومات المتعلقة بها.

توجد مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الفساد والنزاهة في العالم²، حيث تصدر منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ثلاثة تقارير أشهرها:

أولاً: تقرير مدركات الفساد (CPI) الذي يصدر سنويًا، ويقيس انطباعات الفساد في حوالي 180 دولة. يستند المؤشر على رأي جملة من المختصين ومن لديهم تجارب عملية في الدول المعنية، كرجال الأعمال الذين لديهم احتكاك مع القطاع العام، ويعتمد في الحصول على المعلومات على عدد من التقارير والدراسات من مصادر أوجهات مختلفة تتم معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح من 0-10 درجات؛ تعكس درجة الخلو من الفساد للبلد محل التقييم.

ثانياً: مؤشر دافعي الرشوة للتعرف على مدركات المديرين حول الرشاوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في البلدان محل المسح. ثالثاً: البارومتر العالمي للفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وهو يقيس انطباعات المواطنين للقطاعات الأكثر فسادًا في الدولة، ورأيهم حول مستويات الفساد المتوقعة مستقبلاً، ويتضمن تقييمًا لجهود الحكومة في مكافحة الفساد.

وتصدر منظمة النزاهة الدولية (Global Integrity) مؤشر النزاهة العالمي كل سنتين، ويعتمد على بيانات تجمع من النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، إضافة إلى المعلومات الصادرة عن الأجهزة الحكومية ومنظمات محلية ودولية عن كل دولة، وتتراوح العلامات في هذا التقرير ما بين صفرومائة درجة.

وسبق لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» (ARPAC) إصدار أكثر من تقرير منذ العام 2007 لخلاصة تقارير خاصة بواقع الفساد في الدول المشاركة بالتقرير (وهي تلك الدول التي يوجد فيها فروع لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»)، ويهدف التقرير لفحص طبيعة الفساد في البلدان العربية ومدى نجاعة الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز نظام النزاهة، ويرصد التقرير الإطار القانوني وأهم التطورات التي حدثت (فترة الرصد) على نظام النزاهة وأشكال الفساد المنتشرة في العالم العربي.

يهدف مقياس نظام النزاهة في فلسطين إلى:

1. إطلاع الرأي العام والمهتمين على مدى فاعلية نظام النزاهة الوطني بشكل عام في الوقاية من الفساد ومكافحة الفساد.
2. إمكانية رصد متغيرات مؤسساتية وإجراءات وتدابير؛ قياسًا كميًا بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة ما يتيح مراقبة واقعية ومدى التراجع والتقدم في كل مجال.
3. مساعدة صناعات القرار من حكومة ومجلس تشريعي ومؤسسات مجتمع مدني في التعرف على الفجوات والتي تتطلب التدخل لتعزيز النزاهة ومواجهة الفساد بشكل عام.

1 جرى تطويرها من قبل مؤسسة «أمان» بالاعتماد على أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعدد من المؤشرات المستخدمة من قبل منظمة الشفافية الدولية ذات العلاقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة.

2 للمزيد أنظر مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، 2010.

المنهجية

يعتبر مقياس النزاهة في فلسطين توصيفاً دورياً لواقع نظام النزاهة في فلسطين في مكوناته التي تشمل القطاع الحكومي أو العام والأهلي والخاص. وقد تم بناء هذا المقياس على عدد من المؤشرات التي طورتها مؤسسة «أمان» بالاعتماد على عدد من المعايير الأساسية المتعارف عليها دولياً ذات العلاقة بالمبادئ والأسس والأحكام الواردة في إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد إضافة إلى مؤشرات تتعلق بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في إدارة الشأن العام والتي أعدتها منظمة الشفافية الدولية وقام ائتلاف أمان بتوطينها عربياً وبعض المؤشرات المتعلقة باستقلالية ومهنية هيئات الرقابة والمساءلة في المجتمع، بما فيها مؤسسات الإعلام والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الاهلي مع الأخذ بالإعتبار الجانب الخاص بالواقع الفلسطيني.

يشمل المقياس اثنين وسبعين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس نظام النزاهة في النظام الفلسطيني. ويقدم التحليل المرافق لنتائج المؤشرات شرحاً حول نقاط القوة والضعف والمحددات والمعوقات والتوصيات حيث تساهم مع أدوات ووسائل أخرى الإدارة العامة لتبني مبادرات وإستراتيجيات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

يشكل مقياس نظام النزاهة في فلسطين محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن قدرة/ فعالية نظام النزاهة في فلسطين في تأدية الدور المنوط به لمكافحة الفساد.

يتعامل مقياس نظام النزاهة في فلسطين مع المؤشرات المعتمدة في التقرير بشكل حذر (مقارنة بالمقاييس التي ترصد التحولات الاقتصادية) كونها تتصل بعلاقات وانطباعات، وإجراءات، وسياسات، ومؤسسات متعددة ومتشابكة.

لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل تقرير مقياس الديمقراطية في فلسطين الذي يصدره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ومؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وتقرير النزاهة العالمي الذي تصدره منظمة النزاهة الدولية.

يهدف نظام النزاهة الوطني إلى المساهمة في جعل فعل الفساد عملاً عالي المخاطرة ومنخفض المردود، كما أن نظام النزاهة الفعال يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين وأوزانه

- بعد النقاشات التي أجراها فريق العمل المكون من خبراء محليين وطاقم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة تم اختيار 72 مؤشراً ذوي علاقة بأعمدة نظام النزاهة في فلسطين، وذلك وفقاً لوجهة نظر المجتمع المدني.
- أعطى الفريق لكل مؤشر 1000 درجة (وهي لغايات منهجية ترتبط بالمعادلات الحسابية للمؤشر بحيث يحصل المؤشر على علامات ما بين صفر إلى 1000 وفقاً لمعادلة حسابية وضعت لكل مؤشر)، وحدد لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة³.
- ومن ثم تم منح كل تصنيف وزناً محدداً في المقياس يعبر عن دوره وأهميته في نظام النزاهة في فلسطين، وينسجم هذا التقدير مع وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني.
- وتم حساب أوزان المؤشرات عبر أوزان هذه التصنيفات؛ فقد منحت 20 % من العلامة المخصصة لكل تصنيف للمؤشرات التشريعية. (هذا الاختيار يعكس إيلاء فريق العمل أهمية أكبر للمؤشرات الممارسات وتأثيرها على نظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد دون إغفال لأهمية القواعد القانونية في بناء نظام النزاهة الوطني، ولوجود شعور عام لدى فريق العمل والباحثين ونشطاء المجتمع المدني أن الإشكالية الأساسية لا تكمن في الأساس بعدم وجود التشريعات بل في عدم تطبيقها ووضعها حيز التنفيذ).
- تم توزيع أوزان متساوية لكل مؤشر في كل تصنيف حسب عدد المؤشرات. بما أن عدد المؤشرات المكونة للمقياس هو اثنان وسبعون مؤشراً، فإن إسهام كل مؤشر (قبل وزنه) في المقياس هو 0.072 % . أما بعد الوزن فإن نسبة الإسهام هذه تتغير صعوداً أو هبوطاً. وقد قدر الوزن المحدد بناء على تقديرات فريق الخبراء المحليين وطاقم مؤسسة «أمان» وهي معبرة عن وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني.
- عند الحديث عن علامة (أو قيمة) أي مؤشر من المؤشرات، فإن هذه العلامة تكون غير موزونة. أما عند الحديث عن علامة المقياس أو عند الحديث عن علامة أي من تصنيفات المقياس فإن هذه العلامة تعبر عن معدل مؤشرات موزونة.
- يفحص كل مؤشر من المؤشرات الاثنتين والسبعين بشكل كمي أحد المجالات الدالة على طبيعة نظام النزاهة وفق اعتبارين: يتعلق الأول بدرجة الصلة بطبيعة نظام النزاهة باعتباره نظاماً فاعلاً في مكافحة الفساد، ومتسقاً مع الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. ويتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبياً، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات ذات القياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة فعالية نظام النزاهة.

3 انظر الملحق رقم 1 الخاص بقائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب.

- حرص فريق العمل أن تعكس هذه المتغيرات مجالات نظام النزاهة ومكافحة الفساد والتي تشمل التدابير الوقائية والتعاون الدولي وإنفاذ القانون.
- استهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة لنظام النزاهة، وذلك بأخذ الإرادة السياسية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جانب، وفعالية المؤسسات الرقابية والتدابير الوقائية من جانب ثان، وتقييم الرأي العام الفلسطيني (انطباعات المواطنين) لجوانب من أعمدة نظام النزاهة من جانب ثالث.

لقد تمت مراعاة عدد من الاعتبارات عند اختيار فريق العمل للمؤشرات المستخدمة في مقياس نظام النزاهة في فلسطين، وهي:

أولاً: تم اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس لأعمدة نظام النزاهة، لأنه من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس فعالية نظام النزاهة وذلك لوجود عدد كبير منها.

ثانياً: اختيار مؤشرات قابلة للمتابعة الدورية، بحيث اختيرت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بأداء مؤسسات الرقابة وتأثيرها في نظام النزاهة الوطني.

ثالثاً: اعتماد استطلاعات الرأي العام في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين.

مصادر المعلومات:

- تم الاعتماد على وسائل مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر متابعة وناشطة في مجال تعزيز النزاهة في فلسطين للحفاظ على دقة وصدقية كل مؤشر والتي أبرزها:
- (1) مصادر الدولة الرسمية: كمجلس الوزراء والوزارات وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة سوق رأس المال.
 - (2) مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمؤسسات الإعلامية.
 - (3) استطلاعات الرأي العام التي تقوم مؤسسة "أمان" بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس، واستطلاعات عينة لخبراء في مجالات محددة كالإعلام والمجتمع المدني.

تصنيفات المقياس وأوزانه

يوجد للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن فعالية نظام النزاهة في الفترة قيد البحث. بيد أن له أيضاً اثنان وسبعين مؤشراً باثنين وسبعين رقمًا يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة. كما يوجد تصنيفات أخرى على المقياس قد تساهم في فهم أوسع لنظام النزاهة بقطاعاته ومحاوره المختلفة.

يُقسم التصنيف الأول المؤشرات الاثنتين والسبعين إلى قطاعين: مؤشرات تعبر عن تشريعات نظام النزاهة، وأخرى تعبر عن ممارسات. كما يظهر جدول رقم (1) فقد بلغ عدد مؤشرات التشريعات أربعة وعشرين، ومؤشرات الممارسات ثمانية وأربعين، وقد بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات التشريعات 0.0078، فيما بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الممارسات 0.0169.

جدول رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات

القطاعات	عدد المؤشرات	متوسط وزن المؤشر الواحد
تشريع	24	0.0078
ممارسات	48	0.0169

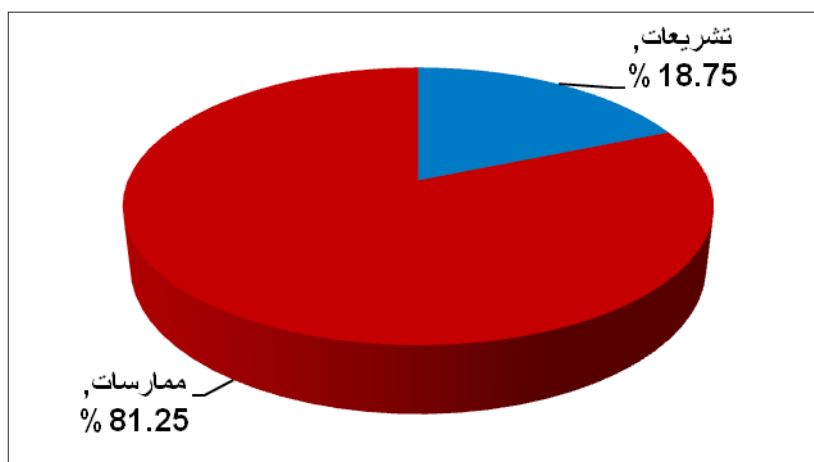
تشير مؤشرات التشريع إلى تلك الجوانب من فعالية نظام النزاهة التي توضع فيها الأسس القانونية والمؤسسية التي تخلق بيئة ملائمة لحصول ممارسات فاعلة. ومن هذه المؤشرات: وجود هيئة مكافحة الفساد، ووجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية، ووجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرر ومعمدة، والموظفون العموميون المدانون بالفساد يحرمون من العمل في الحكومة لاحقاً، ووجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح، ووجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس

التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وخضوع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي، ووجود لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة، والإعلام حر ومحيي.

لقد تم التركيز على التشريعات المتعلقة بالإجراءات والتدابير وبشكل أقل بالمجتمع المدني والإرادة السياسية والمؤسسات الرقابية، ولم نختر تشريعات تتعلق بالقضاء والتعاون الدولي لاعتقادنا بأن التشريعات المتعلقة بالإجراءات والتدابير هي الأهم لتحديد فعالية نظام النزاهة. أما المؤشرات التي تقيس الممارسات فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد القانونية التي تمكن أعمدة نظام النزاهة من العمل. ومن تلك المؤشرات: قيام هيئة مكافحة الفساد بمتابعة الذمم المالية للمسؤولين، والإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات العليا في الخدمة المدنية، ويتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، والأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة، واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

يشير الشكل رقم (1) إلى أن الوزن المعطى لمؤشرات التشريعات (18.75 %) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات (81.25 %). يأتي الاهتمام بالممارسات لاختبارها للقيمة الفعلية للقواعد القانونية ومقارنتها.

شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات



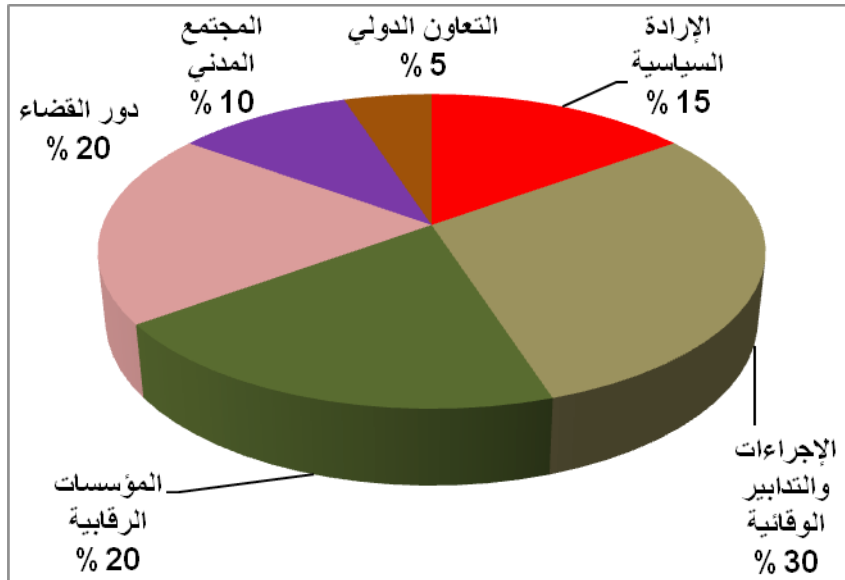
يقسم التصنيف الثاني للمقياس إلى ستة محاور: الإرادة السياسية والإجراءات والتدابير والمؤسسات الرقابية والمجتمع المدني والقضاء والتعاون الدولي. كما يظهر الجدول رقم (2) فقد بلغ عدد مؤشرات الإرادة السياسية 4 مؤشرات، والإجراءات والتدابير 34 مؤشراً، والمؤسسات الرقابية 9 مؤشرات، والمجتمع المدني 17 مؤشراً، والقضاء 4 مؤشرات، والتعاون الدولي 4 مؤشرات.

جدول رقم (2): التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة

##	محاور النزاهة	عدد المؤشرات	معدل وزن كل مؤشر
1	الإرادة السياسية	4	0.0380
2	الإجراءات والتدابير	34	0.0088
3	المؤسسات الرقابية	9	0.0222
4	المجتمع المدني	17	0.0059
5	دور القضاء	4	0.05
6	التعاون الدولي	4	0.0125

يظهر الشكل رقم (2) أن ثلث وزن المقياس مأخوذ من مؤشرات وجود تدابير وقائية (30 %) فيما تليها مؤشرات كل من المؤسسات الرقابية والقضاء (20 %)، ومن ثم مؤشرات الإرادة السياسية (15 %)، ومؤشرات المجتمع المدني (10 %) وأخيراً مؤشرات التعاون الدولي (5 %).

شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة



جرى في القراءة الرابعة إجراء تعديل على عدد من المؤشرات المستخدمة في القراءات الثلاث الأولى للمقياس؛ بحيث ألغيت أربعة مؤشرات فيما أضيفت خمسة مؤشرات جديدة. وقد جرى تعديل طبيعة المعلومات لأربعة مؤشرات، وتم تعديل طريقة احتساب عدد من المؤشرات. وقد جرى إعادة توزيع المؤشرات ضمن القيمة النسبية لمحاور نظام النزاهة السبعة.

تم في القراءة السابعة إجراء تعديل على طريقة احتساب مؤشرين كما يلي: (1) المؤشر المتعلق بوجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة بحيث تم إضافة احتساب نسبة معالجة الشكاوى الواردة للتفتيش القضائي وعدم الاقتصار على الجولات التفتيشية للدائرة وتم احتساب العلامة في الحالة الجديدة مناصفة. (2) المؤشر المتعلق بالملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحيث أصبح يقيس مدى استجابة السلطة الفلسطينية لتقرير فحص الاستعراض المقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأطراف الذي يعقد كل سنتين.

قراءة المقياس

ينطلق المقياس من وضع تقديري لفعالية نظام النزاهة في فلسطين للفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري، ويمكن قراءة هذا التقدير الكمي على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الاطلاع العام والمجرد على فعالية نظام النزاهة. المستوى الثاني: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة. ومن الممكن على هذا المستوى الاطلاع على نحو أكثر تفصيلاً على وضع فعالية نظام النزاهة في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات ومحاور نظام النزاهة التي شهدت تقدماً أو تراجعاً. المستوى الثالث: ويتمثل في قراءة المؤشرات، ومن الممكن هنا مراقبة 72 حالة يتم قياسها وصولاً إلى المقياس.

النتائج الرئيسية لسنة 2017

(1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في القراءة السابعة (2017)

تظهر نتائج مقياس نظام النزاهة الوطني للعام 2017 الملامح الرئيسية التالية:

أ. حصل مقياس نظام النزاهة الوطني⁴ في الفترة التي تغطي 1/1/2017-31/12/2017 على 552 علامة من أصل 1000 علامة، وهذه العلامة تدل على أن نظام النزاهة ما زال ضعيفاً نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي استمرت بالتأثير سلباً على دوره خلال العام 2017.

وكان من أبرز المؤثرات السلبية على نظام النزاهة الوطني في هذه الفترة:

- استمرار الانقسام المؤسسي للسلطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ما أدى إلى استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ووقف العمل بأدوات الرقابة البرلمانية، وتراجع دور المواطن في اختيار ممثليه ومساءلة الممثلين المنتخبين بسبب عدم إجراء الانتخابات العامة في موعدها.
- وقد أظهرت نتائج الفحص استمرار اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي وأجهزة السلطة الفلسطينية الأخرى.
- استمرار اعتقاد المواطنين بعدم القدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد. وعدم القيام بالاستجابة لمتطلبات ملاءمة التشريعات الفلسطينية مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عدم إعطاء الاهتمام لضرورة تجنب حالات تضارب المصالح في العمل العام.
- لم يتم بلورة اجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي بعد مغادرتهم القطاع العام.
- وضعف الثقة بفاعلية وسائل الإعلام في كشف الفساد، وازدياد الرقابة الذاتية في الإعلام الفلسطيني، وعودة الرقابة على وسائل الإعلام من خلال حجب مواقع إخبارية إلكترونية لأسباب سياسية، ووجود قيود حكومية على نشر قضايا فساد.
- الاستمرار في حجب المعلومات ومنع الوصول إليها بيسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها.
- عدم دورية تقديم إقرارات الذمة المالية لأصحاب المناصب السياسية والقضاة. وعدم فحص هذه الإقرارات.
- استمرت حالة غياب الشفافية في التعيينات والترقيات للفتات العليا والخاصة في القطاع العام.
- استمرار ضعف أدوات المساءلة للمؤسسات الحكومية غير الوزارية، الأمر الذي حال دون فرصة المساءلة الشعبية العامة للمسؤولين.
- عدم إصدار قوانين تتيح المنافسة ومنع الإحتكار وتضع قواعد منح الإمتياز،.
- توفير الضمانات والحماية للمبلغين عن الفساد.

فيما كانت أبرز المؤثرات الإيجابية على نظام النزاهة الوطني:

- إجراء انتخابات الهيئات المحلية خلال العام 2017.
- النص على منع الشركات المدانه في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية.
- اعتماد مُتزايد للنظام المالي والاداري لبعض المؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

ب. طبيعة المؤشرات الأضعف: حصل ثلاثة عشر مؤشراً (18 %) في القراءة الحالية على علامة صفر من أصل 72 مؤشراً، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية وهي:

1. اعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.
2. الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفتات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
3. عدم وجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.

4 يغطي الإطار الجغرافي للمعلومات التي تم جمعها لغايات هذا التقرير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا تشمل مؤسسات السلطة في قطاع غزة.

4. وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
5. ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
6. تدقيق إقرار الذمة للنواب والوزراء وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفي الضرائب وموظفي مراقبة الشركات المساهمة العامة.
7. تعويض المتضررين من الفساد.
8. وجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار.
9. الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الهواتف النقالة.
10. تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.
11. مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.
12. فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
13. الملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة.

ج. طبيعة المؤشرات الضعيفة جداً: حصلت ستة مؤشرات (8 %) على علامات متدنية جداً (250 أو أقل) تتعلق بالموضوعات التالية:

1. اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
2. المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
3. خضوع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
4. يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
5. اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
6. ضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.

د. طبيعة المؤشرات التي حصلت على درجة ضعيف: حصل خمسة عشر مؤشراً (21 % من مجموع المؤشرات) على علامات متدنية (251 - 500). تعلق هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

1. اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
2. تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
3. اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
4. دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها.
5. الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.
6. اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة).
7. اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.
8. قضاء مستقل وفعال.
9. الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.
10. تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.
11. وجود خطة حكومية معتمد ومعلنة لمكافحة الفساد.
12. وجود هيئة مكافحة الفساد.
13. تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
14. وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.
15. وجود أحكام قانونية لحماية المبلغين عن الفساد.

هـ. طبيعة المؤشرات التي حصلت على درجة متوسط: حصلت عشرة مؤشرات (14 % من مجموع المؤشرات) على علامة متوسطة (501 - 750). تعلقت هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

1. تسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية.
2. وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامية ووجود عقوبات لتعارض المصالح.
3. وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.
4. يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.
5. الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة
6. خضوع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة.
7. تضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
8. وجود منظمات لمكافحة الفساد المحلية والدولية
9. كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.
10. خضوع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.

و. طبيعة المؤشرات التي حصلت على درجة جيدة: حصلت سبعة مؤشرات (10 %) من مجموع المؤشرات الاثنى عشر والسبعين على علامات جيدة (751 - 1000) تعلقت بالموضوعات التالية:

1. استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته
2. نسبة القضايا التي أحيلت من النيابة العامة إلى القضاء.
3. التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
4. إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
5. -فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
6. وجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة.
7. تقديم المؤسسات الدولية تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية.

ز. طبيعة المؤشرات الممتازة: حصل واحد وعشرون مؤشراً (29 %) على علامة 1000، وهذه المؤشرات تتعلق بالموضوعات التالية:

1. مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
2. النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
3. المسؤولون العامون مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
4. يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
5. يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
6. النص على منع الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية
7. الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
8. وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
9. وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
10. عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
11. لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمون بقضايا فساد.
12. تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.
13. وجود لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
14. وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
15. قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.

16. إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.

17. الإعلام حر ومحمي.

18. وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.

19. التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

20. جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد.

21. طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.

(2) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تشير النتائج التفصيلية للمؤشرات الاثنتين والسبعين في المقياس إلى تفاوت كبير في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات. ففي حين حصل واحد وعشرون مؤشراً على علامة (1000) وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فإن ثلاثة عشر مؤشراً حصل على علامة صفروهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر. كما أن 34 مؤشراً من المؤشرات الاثنتين والسبعين حازت على علامة متدنية أو متدنية جداً (أقل من 500 علامة).

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (2) في هذا التقرير.

جدول رقم (3): مؤشرات المقياس وتصنيفاتها ووزنها والعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابعة

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	محاوّر نظام النزاهة	وزن المؤشر	العلامة	العلامة الموزونة
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد	ممارسات	إرادة سياسية	0.0375	500	18.75
2	وجود هيئة مكافحة الفساد	تشريع	إرادة سياسية	0.0375	500	18.75
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً	ممارسات	إرادة سياسية	0.0375	1000	37.5
4	الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد	ممارسات	إرادة سياسية	0.0375	0	0
5	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
6	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	500	7.5
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	0	0
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	0	0
9	وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	600	2.37
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	575	2.27
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	0	0
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	0	0
13	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	200	0.79

العلامة الموزونة	العلامة	وزن المؤشر	معايير نظام النزاهة	القطاع	المؤشرات الخاصة	رقم المؤشر
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	أعضاء التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية	14
12.35	823	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية	15
0	0	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية	16
1.22	310	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهاءها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية	17
1.19	300	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	18
2.25	150	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة	19
13.61	907	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة	20
1.98	500	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد	21
7.68	315	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد	22
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات	23
15	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة	24
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية	25
15	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية	26
1.85	123	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية	27
4.80	320	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة)	28
2.96	750	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون	29
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد	30
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد	31
0	0	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	يوجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد	32
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد	33
15	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق	34
0	0	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود قانون خاص بالإمтиاز ومنع الإحتكار	35
7.5	500	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	36

العلامة الموزونة	العلامة	وزن المؤشر	مجاور نظام النزاهة	القطاع	المؤشرات الخاصة	رقم المؤشر
5.42	361	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية	37
15.00	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.	38
37.5	750	0.05	مؤسسات رقابية فاعلة	تشريع	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي	39
0	0	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية	40
11.25	600	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة	41
0	0	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة	42
7.5	400	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية	43
11.25	600	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة	44
14.81	790	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته	45
5.44	290	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف	46
3.13	167	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها	47
46.95	939	0.05	دور القضاء المستقل	ممارسات	وجود هيئة التفتيش القضائي	48
22.10	442	0.05	دور القضاء	ممارسات	قضاء مستقل وفعال	49
39.50	790	0.05	دور القضاء	ممارسات	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة	50
9.25	185	0.05	دور القضاء	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي	51
8.3	1000	0.0083	المجتمع المدني	تشريع	توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة	52
8.3	1000	0.0083	المجتمع المدني	تشريع	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة	53
0	0	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية	54
3.75	700	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد	55
5.36	1000	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل	56
5.09	950	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها	57
5.36	1000	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها	58
2.87	535	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة	59
8.3	1000	0.0083	المجتمع المدني	تشريع	الإعلام حر ومحمي	60
0.58	108	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية	61
3.62	675	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد	62

العلامة الموزونة	العلامة	وزن المؤشر	معايير نظام النزاهة	القطاع	المؤشرات الخاصة	رقم المؤشر
5.36	1000	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد	63
2.14	400	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد	64
2.57	480	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين	65
4.82	900	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية	66
3.69	688	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	تضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة	67
0.00	0	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة	68
12.5	1000	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد	69
0.00	0	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	الملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة	70
12.5	1000	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد	71
12.5	1000	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني	72
552		1.000			العلامة	

(3) النتائج حسب التصنيفات

يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفين: حسب قطاعي التشريعات والممارسات، وحسب محاور نظام النزاهة.

نتائج التصنيف الأول (قطاعي التشريعات والممارسات):

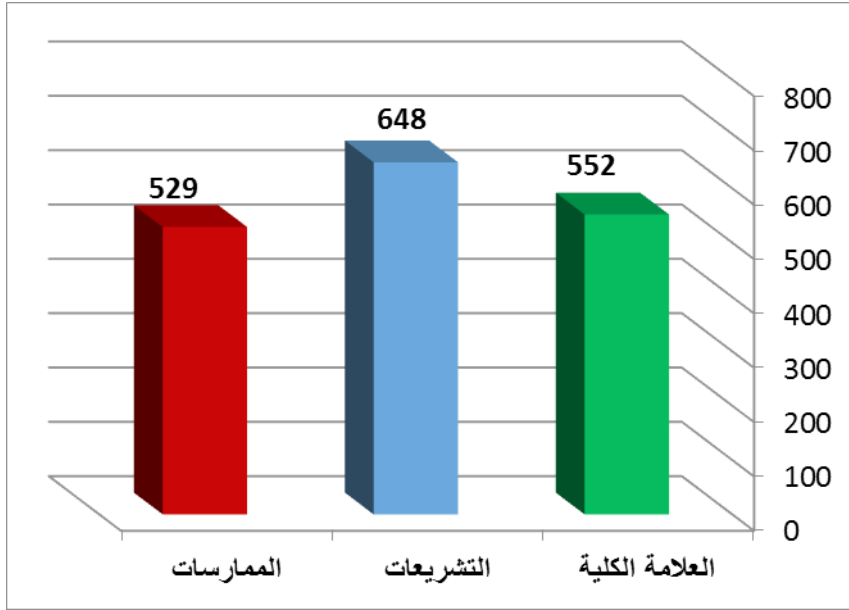
تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب قطاعي التشريعات والممارسات، حصول قطاع التشريعات على نتيجة متوسطة (648) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (529). يظهر الجدول رقم (4) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (4) متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعي التشريعات والممارسات

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع	متوسط علامة كل قطاع بعد الوزن
1	مؤشرات التشريعات	24	2, 5, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 17, 18, 21, 23, 25, 29, 30, 31, 32, 33, 35, 39, 52, 53, 60	% 18.75	648
2	مؤشرات الممارسات	48	1, 3, 4, 6, 7, 15, 16, 19, 20, 22, 24, 26, 27, 28, 34, 36, 37, 38, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72	% 81.25	529

يظهر الشكل رقم (4) أن معدل العلامات الدالة على التشريعات يفوق المعدل العام للمقياس بحوالي 96 نقطة، فيما يهبط معدل الممارسات عن المعدل العام للمقياس. لكن تبقى علامة قطاع التشريع متوسطة بسبب غياب بعض التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد (مثل عدم وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وعدم ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، وعدم وجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية، وغياب وجود آليات واضحة لكيفية تعويض المتضررين من الفساد، والنقص في بعض الجوانب التشريعية لعدم استكمال بعض التشريعات مثل نظام حماية المبلغين، وعدم وجود عقوبات على حالات تعارض المصالح). ما يتطلب العمل على تعزيز التشريعات المعززة لنظام النزاهة الوطني لتحسينه ومنع توفّر فرص الفساد.

شكل رقم (3) متوسط علامات قطاعي التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



يظهر معدل علامات قطاع الممارسات أنها منخفضة عن المعدل العام للمقياس بمقدار 23 نقطة. كما أن انخفاض معدل علامات المؤشرات الدالة على الممارسات تؤثر بشكل سلبي على العلامة الكلية للمقياس، حيث أن وزن مؤشرات قطاع الممارسات يشكل أكثر من 80 % من وزن المقياس.

نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب محاور نظام النزاهة، أن معدل علامات كل من التعاون الدولي والمجتمع المدني ودور القضاء، تفوق المعدل العام للمقياس. بينما تنخفض عنه كل من الإرادة السياسية بإثنين وخمسين نقطة، والإجراءات والتدابير بحوالي 17 نقطة، فيما يزيد الفرق مع المؤسسات الرقابية إلى 98 نقطة. يظهر الجدول رقم (5) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال.

جدول (5) متوسط علامات المقياس حسب تصنيف محاور نظام النزاهة

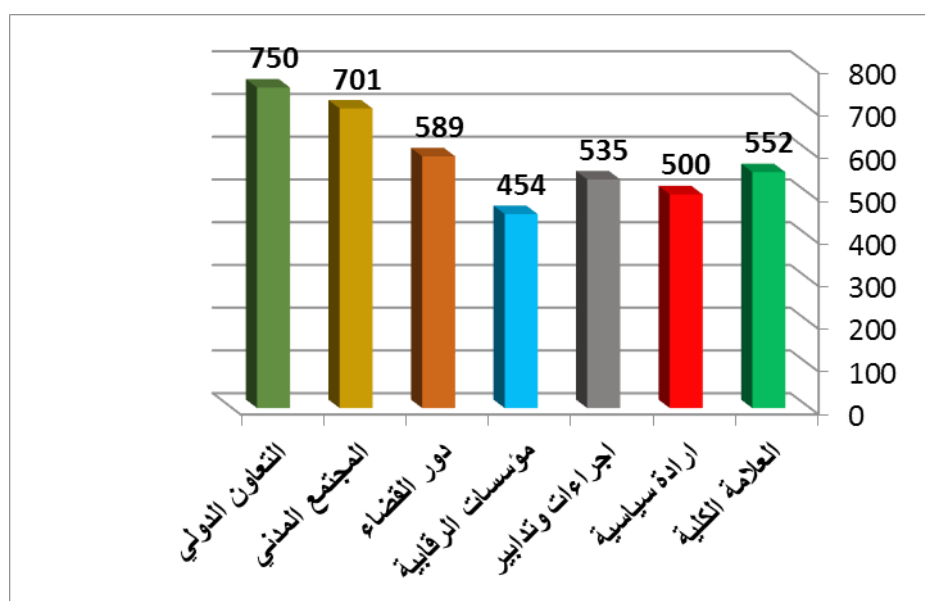
الرقم	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل مجال
1	إرادة سياسية	4	4 - 1	15 %	500
2	إجراءات وتدابير	34	38 - 5	30 %	535
3	المؤسسات الرقابية	9	47 - 39	20 %	454
4	دور القضاء	4	51-48	20 %	589
5	المجتمع المدني	17	68 - 52	10 %	701
6	التعاون الدولي	4	72 - 69	5 %	750
7	اجمالي المجموع	72	72 - 1	100 %	552

يظهر الشكل رقم (4) أن ترتيب محاور نظام النزاهة الوطني حسب العلامات التي حازت عليها في القراءة السابعة؛ كما يلي: التعاون الدولي (750)، يليه المجتمع المدني (701)، ومن ثم دور القضاء (589)، ورابعاً جاءت الإجراءات والتدابير (535) وخامساً الإرادة السياسية (500)، وأخيراً المؤسسات الرقابية (454).

يعود انخفاض علامة المؤسسات الرقابية إلى حصول المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي، بكونه إحدى المؤسسات الرقابية الأساسية، على علامة صفر (مؤشران من إجمالي تسعة مؤشرات) هما: تقديم الحكومة الموازنة للإعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية، ومساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة، بسبب عدم انعقاد المجلس التشريعي بكامل أعضائه، وعدم قيامه بعمله الرقابي نتيجة الانقسام السياسي. وكذلك الحصول على علامات منخفضة لبعض المؤشرات وهي: المؤشر الخاص بتقديم المؤسسات العامة غير الوزارية تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، والمؤشر المتعلق باعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف، والمؤشر المتعلق بالرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية، ما ساهم في انخفاض علامة محور المؤسسات الرقابية.

يرجع انخفاض علامات القياس الفرعي لمحور الإرادة الساسية لانخفاض علامات ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأربعة المكونة لهذا المحور هي: اعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد (0)، ووجود هيئة مكافحة الفساد (500) لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة، ووجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد (500). فيما المؤشر الرابع (مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً) يحصل على علامة (1000).

شكل رقم (4) متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



يعود انخفاض علامة المحور الخاص بالإجراءات والتدابير إلى حصول ثمانية عشر مؤشراً على علامات منخفضة جداً، منها سبعة مؤشرات حازت على علامة (0) تتعلق بالإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والعليا في الخدمة المدنية، وعدم وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والعليا)، ووجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، والتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية، ووجود آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد، ووجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار. وثلاثة مؤشرات حصلت على علامات أقل من 250 علامة وهي: وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على السياسيين والموظفين العموميين، وتمكين المواطنين من الوصول للسجلات العامة، واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وثمانية مؤشرات حازت على علامة (500 أو أقل) وهي: تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية، ودورية تقديم إقرارات الذمة المالية وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية، وتشريع حق المواطنين للوصول للمعلومات، ووجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الإدعاء المضاد، والدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد، واعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات، ووجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص. واعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.

نتائج القراءات السبع لمقياس نظام النزاهة في فلسطين

يعرض هذا الفصل نتائج القراءات السبع لمقياس نظام النزاهة بهدف المقارنة بين نتائج المقياس على المستويات الثلاثة لقراءة المقياس، بحيث يقارن بين النتائج الكلية ويعرض نتائج المقارنة للمؤشرات المنفردة، ومن ثم يستعرض نتائج التصنيفات للمقياس المختلفة.

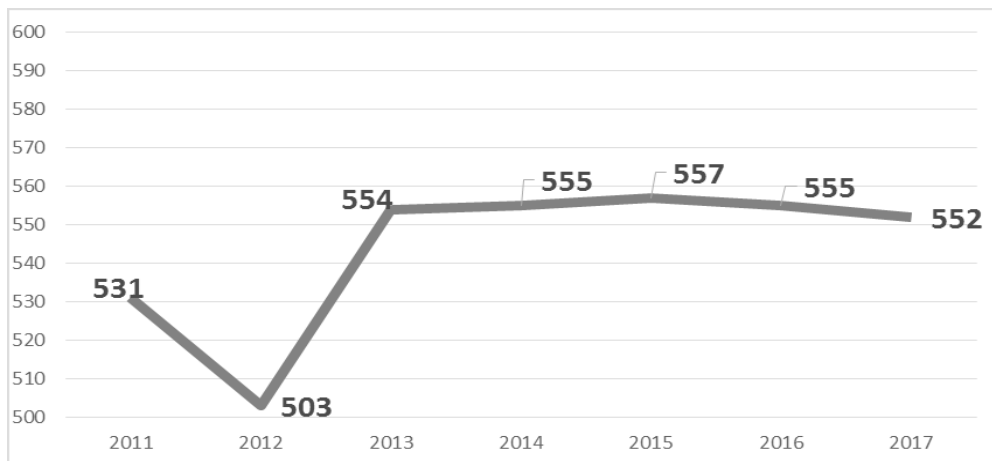
(1) العلامات الكلية للمقياس في القراءات للسبع الأخيرة ما زالت تراوح مكانها

انخفضت العلامة الكلية في القراءة السابعة عن القراءة السادسة بمقدار ثلاث نقاط (552 في العام 2017 مقارنة بـ 555 في العام 2016). تظهر العلامات المسجلة في القراءات السبع أن مقياس النزاهة يراوح مكانه، وأن نسبة التغيير لا تكاد تذكر في القراءات الخمس الأخيرة صعوداً أو هبوطاً. كما تشير العلامات إلى قربها من علامة 500 ما يشير إلى أن نظام النزاهة في فلسطين ما زال غير مانع للفساد وأنه في بداية سيره نحو الفعالية.

جدول رقم (6) علامات المقياس في القراءات السبع

العلامة من 1000	الفترة	القراءة
531	عام 2011	علامة المقياس في القراءة الأولى
503	عام 2012	علامة المقياس في القراءة الثانية
554	عام 2013	علامة المقياس في القراءة الثالثة
555	عام 2014	علامة المقياس في القراءة الرابعة
557	عام 2015	علامة المقياس في القراءة الخامسة
555	عام 2016	علامة المقياس في القراءة السادسة
552	عام 2017	علامة المقياس في القراءة السابعة

شكل رقم (5) مقارنة علامات المقياس في القراءات السبع



الملاحظات على المؤشرات في القراءات السبع:

1. حافظ 27 مؤشراً (أي 38% من مجمل المؤشرات) على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءات السبع منها؛

أ- سبعة مؤشرات حصلت على علامة صفري في القراءات السبع، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، تتعلق بـ:

1. لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.
2. إجراءات تنظم عمل الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
3. ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
4. التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
5. تعويض المتضررين من الفساد.
6. تقديم الحكومة الموازنة للإعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.
7. مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.

ب- وثلاثة عشر مؤشراً على علامة 1000، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، أغلبها تتعلق بالمؤشرات التي تعتمد على التشريعات وهي تتعلق بـ:

1. النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
2. المسؤولون العامون مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
3. طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
4. يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
5. منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
6. وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
7. وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
8. لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمون بقضايا فساد.
9. عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
10. وجود لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
11. وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
12. إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
13. الإعلام حر ومحمي.

ج- حافظت سبعة مؤشرات على نفس العلامة في القراءات السبع بدرجات مختلفة؛

1. حافظ المؤشر الخاص بتشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة على علامة 300،
2. حافظ مؤشر دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة على علامة 310،
3. حافظ مؤشران على علامة 500 هما: وجود هيئة مكافحة الفساد، ووجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد.
4. احتفظ المؤشر الخاص بوجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح على علامة 575.
5. حافظ المؤشران المتعلقان بخضوع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي، وجميع أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون على علامة 750.

2. حافظت أربعة مؤشرات على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءات الست الأخيرة، وهي كما يلي:

أ. المؤشر الخاص بالإعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد على علامة صفري، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

- ب. والمؤشر المتعلق بوجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين على علامة 200.
- ج. والمؤشر الخاص بوجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد على علامة 500.
- د. والمؤشر المتعلق بجدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد على علامة 1000، وهي أعلى علامة يمكن ان يحصل عليها مؤشر.

3. استمر مؤشران بالحفاظ على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءات الخمس الأخيرة، وهي كما يلي:

1. مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً على علامة 1000.

2. قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل على علامة 1000.

4. حافظت تسعة مؤشرات على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءات الأربع الأخيرة، وهي كما يلي:

أ. حافظت ثلاثة مؤشرات على علامة 1000 وهي: وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد، والتوقيع على الإنفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد، وطلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.

ب. والمؤشر المتعلق بوجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة على علامة 600،

ج. والمؤشران الخاصان بإشراف جهة مركزية على جميع التعيينات في الوظيفة العامة، ووجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص على علامة 500.

د. وحافظت ثلاثة مؤشرات على علامة صفر (وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر) هي: الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية، ووجود قانون خاص بالإممتاز ومنع الإحتكار، وفعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.

5. حافظ المؤشر المتعلق بالرقابة على الإستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية على نفس العلامة (400) في القراءات الثلاث الأخيرة.

6. حافظ ستة وأربعون مؤشراً (أي 64%) في القراءتين الأخيرتين على نفس العلامة هي:

أ. عشرون مؤشراً حافظ على علامة 1000:

1. مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.

2. النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

3. المسؤولون العامون مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.

4. يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.

5. يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.

6. النص على منع الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.

7. الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.

8. وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.

9. وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.

10. عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.

11. لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمون بقضايا فساد.

12. وجود لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.

13. وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.

14. قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.

15. إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.

16. الإعلام حر ومحبي.

17. وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.

18. التوقيع على الإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

19. جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد.

20. طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذًا لأحكام القضاء الفلسطيني.

ب. أحد عشر مؤشرًا حافظ على علامة صفر:

1. اعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.

2. الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.

3. عدم وجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.

4. وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.

5. ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.

6. التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة.

7. تعويض المتضررين من الفساد.

8. وجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار.

9. تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.

10. مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.

11. فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.

ج. خمسة عشر مؤشرًا حافظ على علامات مختلفة:

1. وجود إجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين على علامة 200.

2. تشريع حق المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة على علامة 300.

3. دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهاءها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية على علامة 310.

4. الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية على علامة 400.

5. تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية على علامة 500.

6. وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الإتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص على علامة 500.

7. وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الإدعاء المضاد على علامة 500.

8. وجود هيئة مكافحة الفساد على علامة 500.

9. وجود خطة حكومية معتمد ومعلنة لمكافحة الفساد على علامة 500.

10. وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح على علامة 575.

11. الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة على علامة 600.

12. وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة على علامة 600.

13. تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي على علامة 750.

14. كل أشكال الفساد جرمية يعاقب عليها القانون على علامة 750.

15. المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها على علامة 950.

7. ارتفعت علامات عشرة مؤشرات في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة بدرجات مختلفة، وهذه المؤشرات هي:
1. المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
 2. اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
 3. اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة).
 4. اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
 5. اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.
 6. يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة، وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.
 7. وجود منظمات لمكافحة الفساد المحلية والدولية.
 8. استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
 9. نسبة القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
 10. تتم الانتخابات في الهيئات المحلية في الأجال القانونية المخصصة لذلك.
8. وانخفضت علامات ستة عشر مؤشراً في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة بدرجات مختلفة، وهذه المؤشرات هي:
1. الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.
 2. الملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة.
 3. يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
 4. اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
 5. يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
 6. اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
 7. الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.
 8. قضاء مستقل وفعال.
 9. تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.
 10. تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
 11. يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.
 12. تضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
 13. التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
 14. افصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
 15. فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
 16. وجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة.

جدول رقم (7) علامات المؤشرات في القراءات السبع

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى 2011	القراءة الثانية 2012	القراءة الثالثة 2013	القراءة الرابعة 2014	القراءة الخامسة 2015	القراءة السادسة 2016	القراءة السابعة 2017
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد	0	500	500	500	500	500	500
2	وجود هيئة مكافحة الفساد	500	500	500	500	500	500	500
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً	850	850	1000	1000	1000	1000	1000
4	الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد	0	0	0	0	0	0	0
5	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
6	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية	1000	945	1000	500	500	500	500
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية	1000	1000	500	0	0	0	0
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)	0	0	0	0	0	0	0
9	وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقررة ومعتمدة	450	450	550	600	600	600	600
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح	575	575	575	575	575	575	575
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام	0	0	0	0	0	0	0
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص	0	0	0	0	0	0	0
13	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين	0	200	200	200	200	200	200
14	أعضاء التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية	514	994	1000	832	758	889	823
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية	0	0	0	0	0	0	0
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها. إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية	310	310	310	310	310	310	310
18	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	300	300	300	300	300	300	300
19	يمكن المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة	480	320	320	276	120	220	150
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة	476	590	305	766	710	913	907
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد	500	500	500	500	500	500	500
22	الدعوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد	1000	200	0	440	488	512	315
23	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
24	يمكن المواطنين من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
25	الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية	250	250	250	250	250	1000	1000

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى 2011	القراءة الثانية 2012	القراءة الثالثة 2013	القراءة الرابعة 2014	القراءة الخامسة 2015	القراءة السادسة 2016	القراءة السابعة 2017
26	منع الشركات المدانته بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية	179	143	68	115	79	132	123
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة)	206	206	0	320	320	220	320
29	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون	750	750	750	750	750	750	750
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
32	يوجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد	0	0	0	0	0	0	0
33	لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
34	عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
35	وجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار	0	0	0	0	0	0	0
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	0	0	0	0	0	0	0
37	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية	0	0	0	5	278	306	361
38	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجال القانونية المخصصة لذلك.	1000	1000	1000	1000	1000	0	0
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي	750	750	750	750	750	750	750
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية	0	0	0	0	0	0	0
41	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة	1000	800	800	800	800	800	600
42	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة	0	0	0	0	0	0	0
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية	0	400	400	0	400	400	400
44	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة	600	600	600	400	600	600	600
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته	558	550	550	413	723	708	790
46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف	30	30	30	63	63	63	290
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها	1000	1000	1000	296	83	139	167
48	وجود هيئة التفتيش القضائي	1000	1000	1000	1000	1000	1000	939
49	قضاء مستقل وفعال	145	146	568	657	732	611	442
50	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة	463	301	528	621	549	481	790
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي	175	175	290	171	180	230	185
52	توجد لجنة محايمة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية	445	657	657	0	0	0	0
55	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد	400	400	400	600	600	600	700
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل	1000	700	1000	1000	1000	1000	1000

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى 2011	القراءة الثانية 2012	القراءة الثالثة 2013	القراءة الرابعة 2014	القراءة الخامسة 2015	القراءة السادسة 2016	القراءة السابعة 2017
57	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها	300	800	900	900	900	950	950
58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
59	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة	500	210	230	70	675	650	535
60	الإعلام حر ومحمي	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
61	يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية	300	285	300	135	290	170	108
62	يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد	900	950	925	765	728	668	675
63	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد	750	250	750	1000	1000	1000	1000
64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد	430	350	440	456	380	333	400
65	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين	416	416	416	490	490	490	480
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية	1000	970	970	1000	1000	1000	900
67	تضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة	1000	990	1000	1000	1000	1000	688
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة	600	0	1000	1000	1000	1000	0
69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد	1000	1000	500	1000	1000	1000	1000
70	الملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة	0	500	500	1000	1000	1000	0
71	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد	0	1000	1000	1000	1000	1000	1000
72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني	1000	500	500	1000	1000	1000	1000

(2) مقارنة التصنيفات في القراءات السبع

يعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات للقراءات السبع.

نتائج التصنيف الأول (قطاعي التشريعات والممارسات)

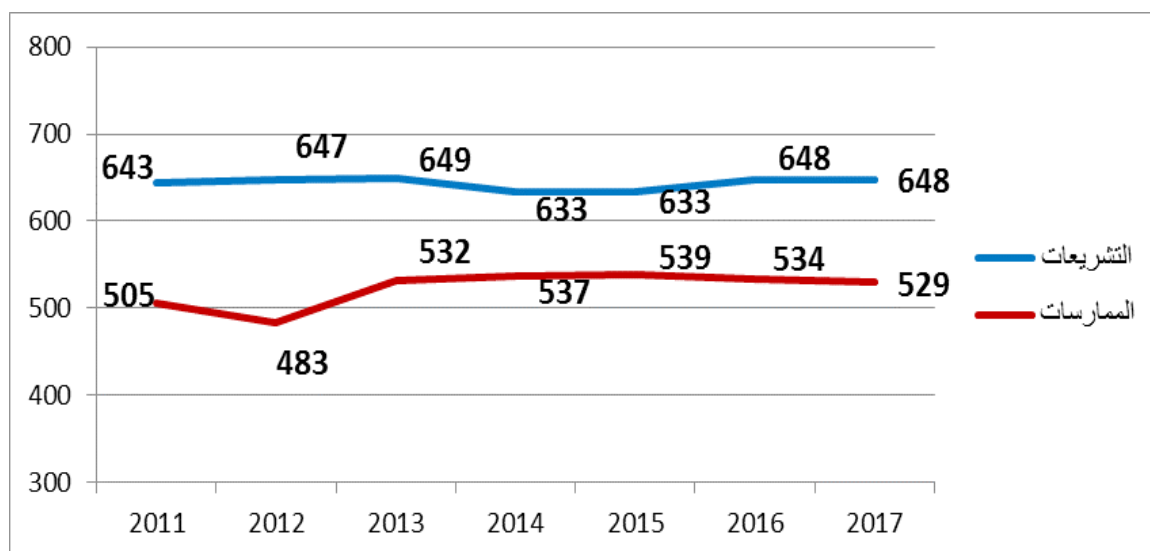
ينقسم هذا التصنيف إلى قطاعين: مؤشرات تعتمد على النصوص القانونية في التشريعات الفلسطينية، ومؤشرات دالة على الممارسات. يبدو الفرق واضحًا ما بين علامات قطاع التشريعات وقطاع الممارسات، لكن التشريعات ما زالت منخفضة مما يدل على أن التشريعات الفلسطينية الخاصة بنظام النزاهة بحاجة لاستكمال لتحسين نظام النزاهة الوطني والحد من خطر الفساد. كما أن علامات قطاع الممارسات ما زالت في حدود 500 نقطة مما يدل على أن نظام النزاهة الوطني ما زال غير كايح للفساد.

جدول رقم (8) علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات السبع

القراءة	قطاع التشريعات	قطاع الممارسات
الأولى 2011	643	505
الثانية 2012	647	483
الثالثة 2013	649	532
الرابعة 2014	633	537
الخامسة 2015	633	539
السادسة 2016	648	534
السابعة 2017	648	529

حافظت علامات قطاع التشريعات في القراءة السابعة على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة السادسة (648 مقابل 633)، وتساوت مع العلامة التي حصلت عليها في القراءة الثالثة بسبب التغير الذي حدث على المؤشر المتعلق بالنص على منع الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية. انخفضت علامات قطاع الممارسات بمقدار خمس درجات في القراءة السابعة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة السادسة. وكما يشير الشكل التالي انخفضت علامة قطاع الممارسات للعام الثاني على التوالي.

شكل رقم (6) مقارنة علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات السبع



يعود إنخفاض علامات قطاع الممارسات لتراجع 16 مؤشراً فيه منها؛ الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة، وملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة، والتزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وتمكّن المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، والدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد، واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقضاء مستقل وفعال، ووجود هيئة تفتيش قضائي فاعلة، وافصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية، وتضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.

نتائج التصنيف الثاني (معايير نظام النزاهة):

تظهر نتائج علامات التصنيف الثاني (معايير النزاهة) ارتفاع علامات كل المقياس الفرعي لمحور الإجراءات والتدابير والمقياس الفرعي لمحور المؤسسات الرقابية، والمقياس الفرعي لمحور دور القضاء في القراءة السابعة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السادسة. في المقابل انخفضت علامات كل من المقياس الفرعي لمحور المجتمع المدني، والتعاون الدولي. فيما حافظ المقياس الفرعي المتعلق بالإرادة السياسية على نفس العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة.

ارتفعت علامات المقياس الفرعي لمحور الإجراءات والتدابير بمقدار 41 درجة في القراءة السابعة التي تغطي العام 2017 مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة التي تغطي العام 2016. وارتفعت علامات المقياس الفرعي لمحور المؤسسات الرقابية بمقدار 12 درجة. فيما ارتفعت بشكل محدود علامات المقياس الفرعي لمحور دور القضاء بمقدار ثماني درجات. انخفضت علامة المقياس الفرعي لمحور التعاون الدولي بمقدار 250 درجة لنفس القرائتين (1000 مقابل 750). كما انخفضت علامات المقياس الفرعي لمحور المجتمع المدني بمقدار 77 درجة عن القراءة السابقة (778 مقابل 701).

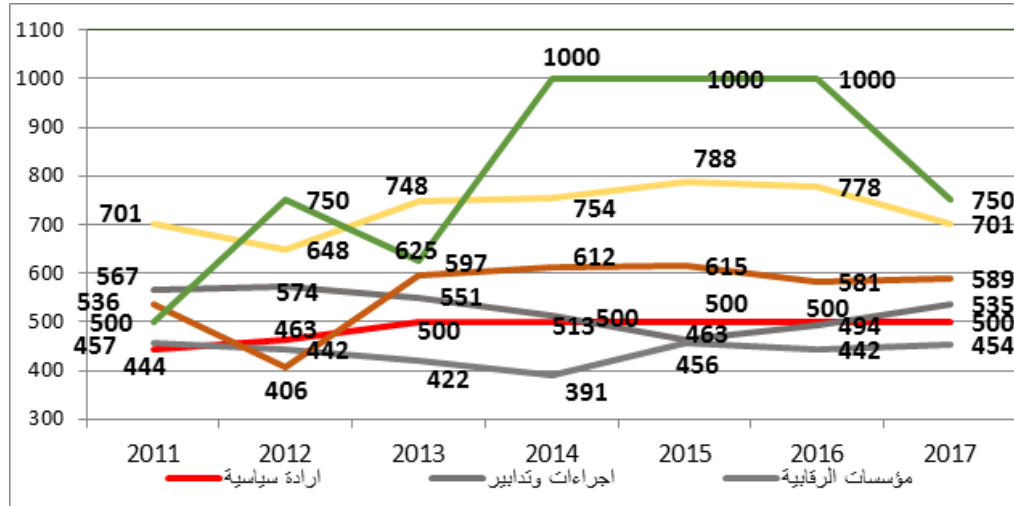
جدول رقم (9) علامات معاير نظام النزاهة في القراءات السبع

القراءة	إرادة سياسية	إجراءات وتدابير	المؤسسات الرقابية	دور القضاء	المجتمع المدني	التعاون الدولي
قراءة 2011	444	567	457	536	701	500
قراءة 2012	463	574	442	406	648	750
قراءة 2013	500	551	442	597	748	625
قراءة 2014	500	513	391	612	754	1000
قراءة 2015	500	463	456	615	788	1000
قراءة 2016	500	494	442	581	778	1000
قراءة 2017	500	535	454	589	701	750

حافظت علامات المقياس الفرعي لمحور الإرادة السياسية على نفس العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة (500)، جاء ارتفاع علامة المقياس الفرعي لمحور الإجراءات والتدابير (535 مقابل 494) بسبب ارتفاع علامات المؤشرات المتعلقة باعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة)، واعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية، وتتم الانتخابات في الهيئات المحلية في موعدها.

ويعود ارتفاع علامة المقياس الفرعي لمحور المؤسسات الرقابية (454 مقابل 442) لارتفاع علامات المؤشرات الخاصة باستجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته، واعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف، والمؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.

شكل رقم (7) مقارنة علامات محاور نظام النزاهة في القراءات السبع



في المقابل انخفضت علامة المقياس الفرعي لمحور التعاون الدولي في القراءة الحالية بسبب انخفاض علامة المؤشر المتعلق بالملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة؛ يذكران هذا الانخفاض يعد تقنيا بسبب تغيير طريقة احتساب المؤشر ذاته.

ويرجع انخفاض علامة المقياس الفرعي لمحور المجتمع المدني في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة إلى انخفاض علامات خمسة مؤشرات بشكل متفاوت هي: الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي وشبكات الهواتف النقالة، وتضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة، وإفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية، وخضوع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية، وتقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الاهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.

(3) المؤشرات المنفردة

1. تصنيف الإرادة السياسية

مازالت الإرادة السياسية غير حاسمة في معالجة الأسباب التي تتيح الفرص للفساد في الإدارة العامة من جهة، ولتبرير أفعال الفساد الناتجة عن الانقسام والصراع على السلطة حيث تم تسييس إدارة المؤسسات العامة وتعيين المسؤولين وفقاً للحسابات الحزبية أما موضوع مكافحة المباشرة فقد تركتها الحكومة باعتبارها ملف تديره هيئة مكافحة الفساد وليس باعتباره سياسة عامة مسؤولة عنها الحكومة وتشارك بها جميع الأطراف المجتمعية الرسمية والأهلية والقطاع الخاص.

رقم المؤشر: 1

اسم المؤشر: وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	0	500	500	500	500	500	500

- استمر هذا المؤشر في الحصول على 500 نقطة (أي نصف العلامة) للقراءة السادسة على التوالي. فالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادرة عن هيئة مكافحة الفساد لم ترق إلى خطة وطنية تتبناها الحكومة وتمثل هادياً لها في سياساتها واجراءاتها المختلفة.

رقم المؤشر: 2

اسم المؤشر: وجود هيئة مكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	500	500	500	500	500	500	500

- يوجد نص واضح في قانون هيئة مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها.
- تم حسم 500 نقطة لهذا المؤشر لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.

رقم المؤشر: 3

اسم المؤشر: مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	850	850	1000	1000	1000	1000	1000

- استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات الخمس الأخيرة بسبب التزام هيئة مكافحة الفساد بإعداد التقرير السنوي وتقديمه إلى الجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره للجمهور (على موقع الهيئة).

رقم المؤشر: 4

اسم المؤشر: الاعتقاد بالقدرة على ابلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة		0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في جميع القراءات بسبب تجاوز الذين لا يعتقدون بالإبلاغ عن الفساد لهيئة مكافحة الفساد الـ 50% من الجمهور.

2. تصنيف إجراءات وتدابير

أظهرت النتائج عدم تجانس النتائج الخاصة بمجال الإجراءات والتدابير المطلوب اتخاذها من قبل السلطة ومؤسساتها حيث حصل تحسن في بعضها وتراجع في أخرى وبقاء البعض منها كما هو العام الماضي، وهذا يعكس عدم وجود سياسة عامة وشاملة في جميع المجالات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإنما اعتمدت على مبادرات اشخاص في السلطة دون الاعتماد على دراسات تقييم شاملة لنظام النزاهة يتم بموجبه تحديد الخطة التفصيلية لمعالجة شاملة ملزمة لجميع العاملين في المؤسسات العامة.

رقم المؤشر: 5

اسم المؤشر: المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل المجلس التشريعي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة للنص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

رقم المؤشر: 6

اسم المؤشر: تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	1000	945	1000	500	500	500	500

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءات الأربع الأخيرة بسبب تغيير في طريقة احتساب المؤشر حيث تم اضافة قسم لاشرف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.
- تم حسم 500 نقطة بسبب عدم اشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.

رقم المؤشر: 7

اسم المؤشر: الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	1000	1000	500	0	0	0	0

- حصل هذا المؤشر على علامة صفر (وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر) بسبب عدم الاعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية التي تم التعيين فيها خلال العام 2017.
- يذكر ان هذا المؤشر قد تم تعديله في القراءة الرابعة.

رقم المؤشر: 8

اسم المؤشر: وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	0	0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات السبع بسبب عدم وجود جهة رسمية محددة تناط بها الرقابة على نزاهة التعيينات في الفئات العليا، وكذلك عدم وجود جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.

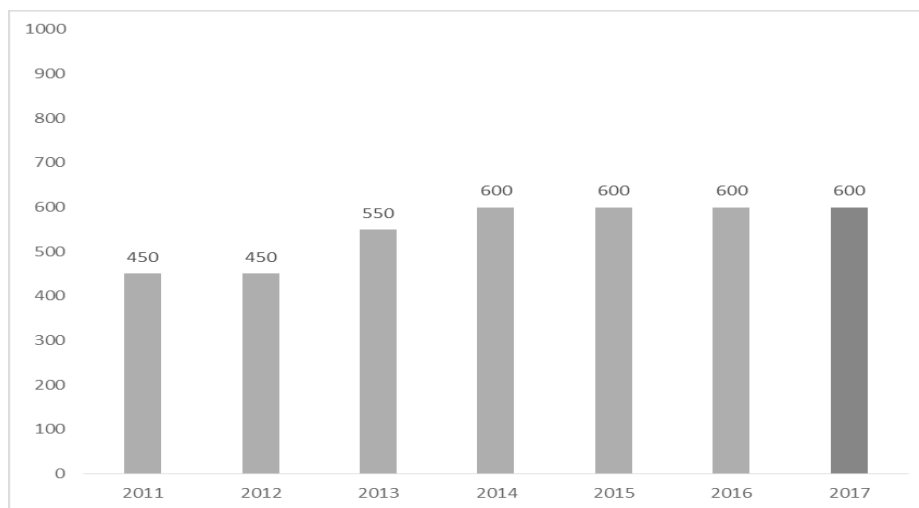
رقم المؤشر: 9

اسم المؤشر: وجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
600	600	600	600	550	450	450	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءات الأربع الأخيرة (600). تم حسم 400 نقطة منه ما دام لا توجد مدونة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وأخرى لأعضاء المجلس التشريعي.

شكل رقم (8): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات السبع



رقم المؤشر: 10

اسم المؤشر: وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات على مخالفتها تعارض المصالح

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
575	575	575	575	575	575	575	العلامة

- بقيت علامة هذا المؤشر على حالها (575) في القراءات السبع ما يدل على ان السلطة الفلسطينية لم تحدث أي تطور على التشريعات الخاصة بتعارض المصالح خاصة بفرض عقوبات في حال حدوث حالات تعارض المصالح.

رقم المؤشر: 11

اسم المؤشر: وجود اجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- بقيت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة (0) كما هي في القراءات السابقة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، ما يدل على عدم احداث أية تطور على التشريعات الخاصة بانتقال كبار موظفي الدولة إلى القطاع الخاص لناحية وضع فترة تفصل (عام على الأقل) لانتقالهم لمنع إمكانية استغلال المعلومات التي حصلوا عليها بحكم عملهم ونفوذ لصالح الشركة أو المؤسسة التي انتقلوا لها.

رقم المؤشر: 12

اسم المؤشر: ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات السبع لعدم وجود نص تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.

رقم المؤشر: 13

اسم المؤشر: وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
200	200	200	200	200	200	0	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة (200) في القراءات الست الأخيرة، حيث لم يتم تطوير القواعد القانونية للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس السلطة وللوزراء ولأعضاء المجلس التشريعي، فيما حددت مدونة سلوك الموظفين آلية للتعامل مع الهدايا. لكن لم يتم تحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب وعدم وجود آلية للتسجيل.

رقم المؤشر: 14

اسم المؤشر: أعضاء التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولين عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفي الضرائب وموظفي مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولي الهيئات المحلية مطالبين بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر.

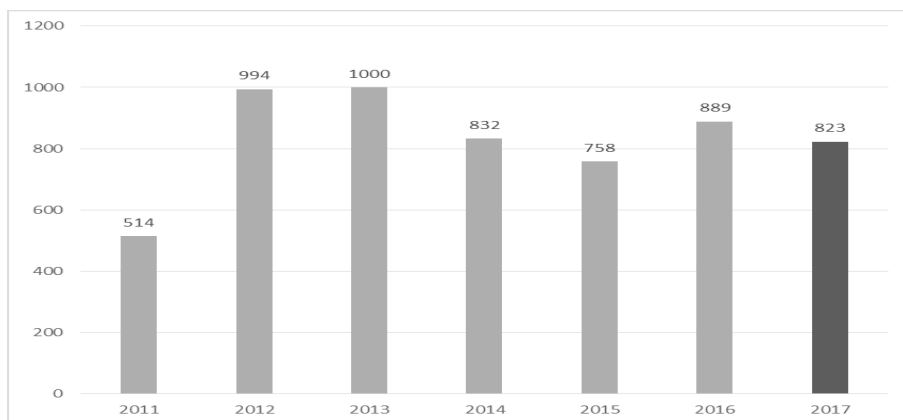
رقم المؤشر: 15

اسم المؤشر: يقدم أعضاء التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات المحلية وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفي الضرائب وموظفي مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولي الأجهزة الأمنية إقرار الذمة المالية.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
823	889	758	832	1000	994	514	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة بمقدار 66 نقطة.
- تعتمد معلومات هذا المؤشر على بيانات هيئة مكافحة الفساد.

شكل رقم (9): بيان علامات المؤشر الخامس عشر في القراءات السبع



رقم المؤشر: 16

اسم المؤشر: التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات السبع، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، بسبب عدم وجود نص يتيح لهيئة مكافحة الفساد التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.

رقم المؤشر: 17

اسم المؤشر: دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهاءها، إلزامية نشر إقرارات الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
310	310	310	310	310	310	310	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة منخفضة في القراءات السبع (310) لعدم النص بشكل واضح في القانون الفلسطيني على دورية تقديم كل من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. وكذلك تقديم الإقرار عند استلامهم مناصبهم ونهاية خدمتهم.
- كما لا يوجد نص يلزم الرئيس والوزراء والنواب بنشر إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية».

رقم المؤشر: 18

اسم المؤشر: يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة «وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
300	300	300	300	300	300	300	العلامة

- بقيت علامة هذا المؤشر منخفضة في القراءات السبع (300) بسبب عدم وضوح النصوص المتعلقة بحق المواطنين بالحصول على المعلومات وإلزام المسؤولين باتاحة الحصول أو الوصول إليها، وعدم إصدار قانون حق الوصول للمعلومات.

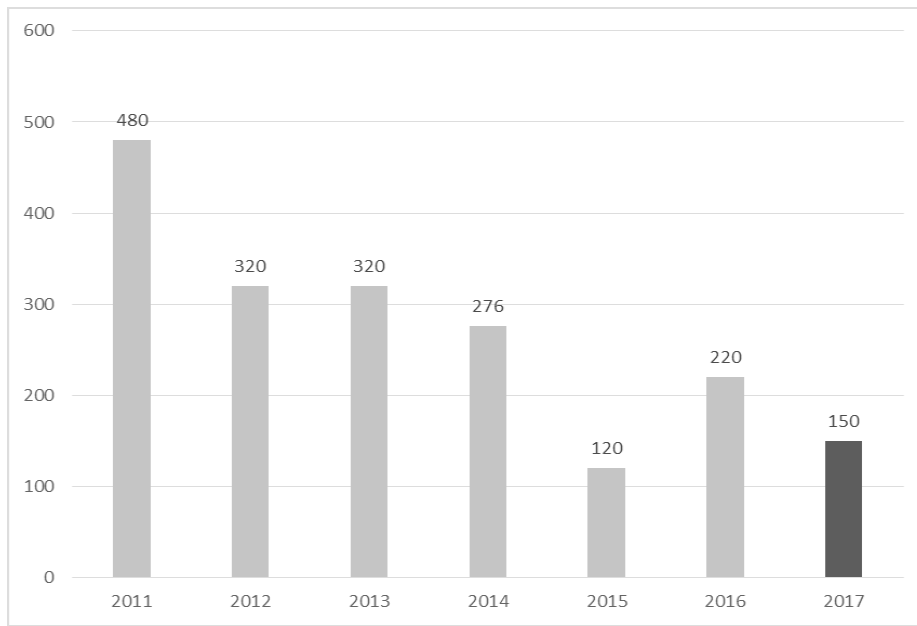
رقم المؤشر: 19

اسم المؤشر: يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
150	220	120	276	320	320	480	العلامة

- طرأ إنخفاض على علامة هذا المؤشر في القراءة الأخيرة مقارنة بالقراءة السابقة (150 مقارنة بـ 220)، وهي ثاني أدنى علامة يحصل عليها هذا المؤشر في القراءات السبع. وحصل على أدنى علامة في القراءة الخامسة التي تغطي العام 2015.
- يعتمد هذا المؤشر على إستطلاع عام يجريه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» سنوياً.

شكل رقم (10): بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات السبع



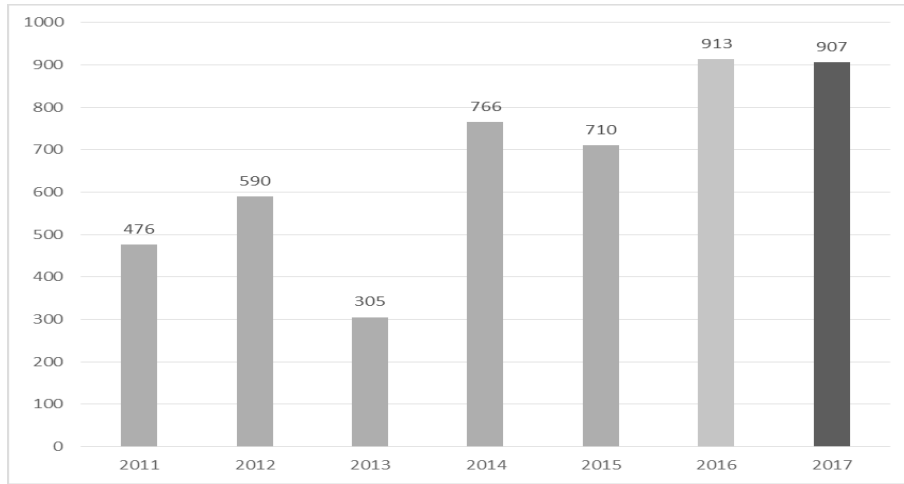
رقم المؤشر: 20

اسم المؤشر: فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
907	913	710	766	305	590	476	العلامة

- حافظ المؤشر على علامات عالية في القراءتين الأخيرتين على الرغم من الإنخفاض الطفيف (بمقدار 6 نقاط) في القراءة السابعة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة. ما يدل على فاعلية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.

شكل رقم (11): بيان علامات المؤشر العشريون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 21

اسم المؤشر: وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
500	500	500	500	500	500	500	العلامة

- بقيت علامة هذا المؤشر منخفضة (500) لعدم اكمال النصوص المتعلقة بحماية المبلغين وذلك بإصدار النظام الخاص بحماية المبلغين المنصوص عليه في المادة 15 من قانون مكافحة الفساد.

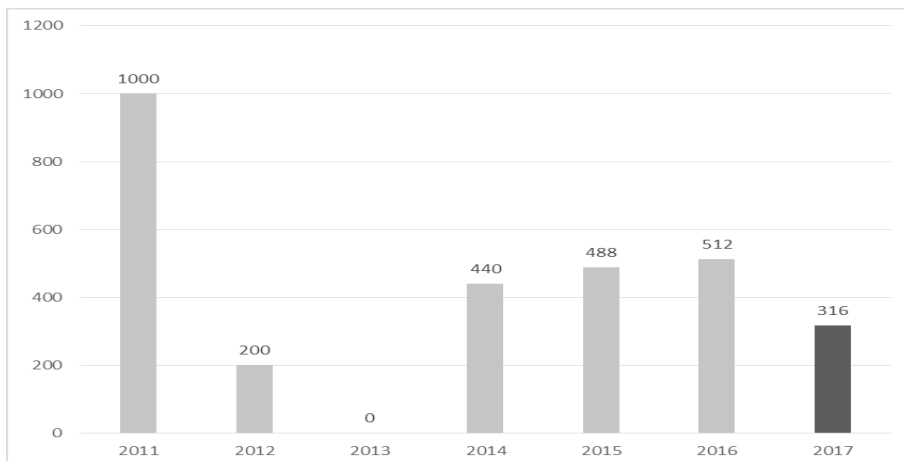
رقم المؤشر: 22

اسم المؤشر: نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
316	512	488	440	0	200	1000	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر بمقدار 196 نقطة في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السابقة، قد يعود ذلك لانخفاض الثقة بإمكانية التحقيق مع المسؤولين. ولزيادة حدة الخوف من إجراءات المسؤولين بحق المبلغين عنهم.
- لا بد من الإشارة إلى أن القراءة الأولى هي قراءة تجريبية وقد تكون تأثرت بجدائة العمل في المقياس.

شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الثاني والعشرون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 23

اسم المؤشر: يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حصل هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات.

رقم المؤشر: 24

اسم المؤشر: يتمكن المواطنون من الإطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات.

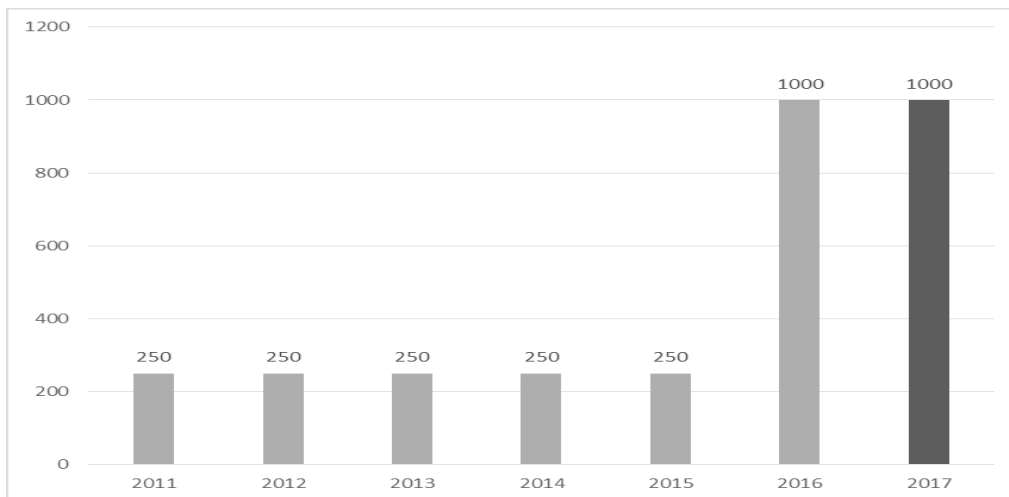
رقم المؤشر: 25

اسم المؤشر: الشركات المدانته بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	250	250	250	250	250	العلامة

- ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل كبير (750 نقطة) في القراءتين الأخيرتين (السابعة والسادسة) مقارنة بالقراءات الخمس السابقة بسبب سريان أحكام قانون الشراء العام بعد إصدار الحكومة اللائحة التنفيذية له في 28 حزيران 2016.

شكل رقم (13): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 26

اسم المؤشر: منع الشركات المدانته بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حصل هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات.

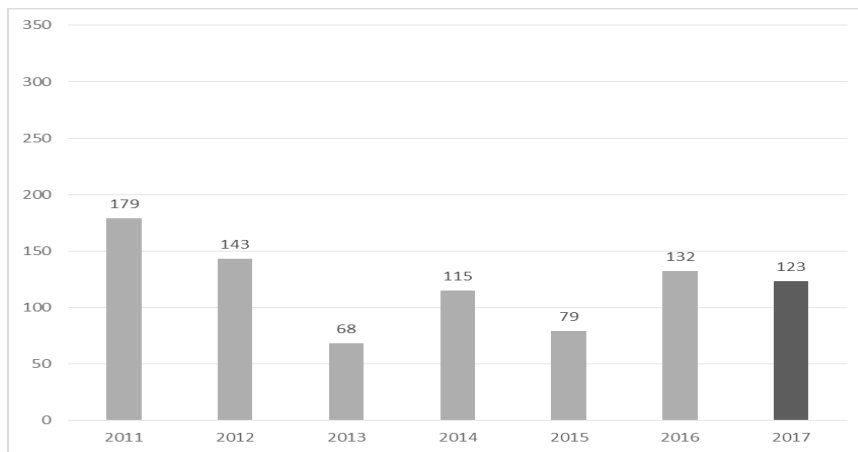
رقم المؤشر: 27

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
123	132	79	115	68	143	179	العلامة

- بقيت علامة هذا المؤشر منخفضة جدا في القراءات السبع، وحصل على أعلى علامة في القراءة الأولى (179) وأدنى علامة في القراءة الثالثة (68). ما يدل على استمرار ارتفاع الاعتقاد لدى الجمهور الفلسطيني بوجود فساد في مؤسسات الحكم للسلطة الفلسطينية.

شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات السبع



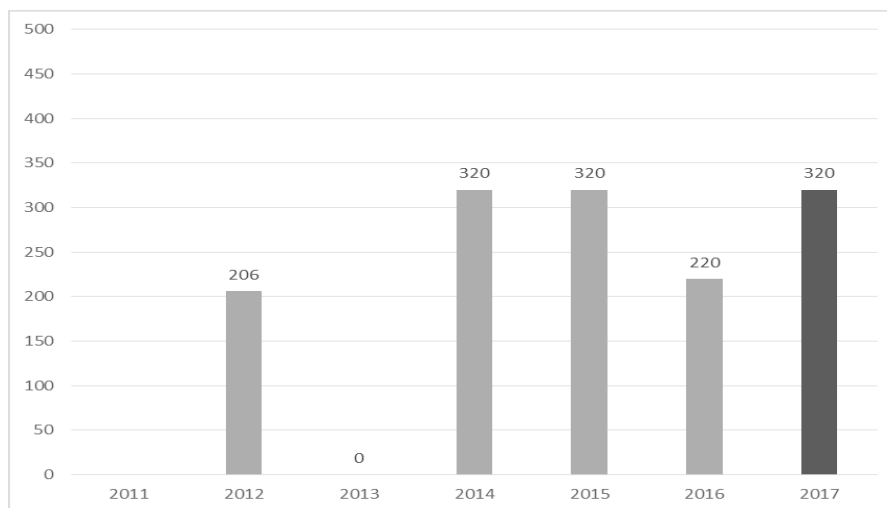
رقم المؤشر: 28

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
320	220	320	320	0	206		العلامة

- عادت علامة هذا المؤشر إلى الارتفاع مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة. ولتساوى مع العلامات التي حصل عليها في القرائتين الرابعة والخامسة. لكن بقيت العلامة منخفضة؛ ما يدل على استمرار الاعتقاد بوجود فساد في تقديم الخدمات.

شكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 29

اسم المؤشر: شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
750	750	750	750	750	750	750	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءات السبع (750). تم حسم 250 نقطة منه ما دام لم يتم تجريم قضايا الفساد في القطاع الخاص.

رقم المؤشر: 30

اسم المؤشر: وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات السبع، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر، لوجود عقوبات رادعة في قانون مكافحة الفساد لجرائم الفساد.

رقم المؤشر: 31

اسم المؤشر: عدم النص على وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حصل هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات السبع.

رقم المؤشر: 32

اسم المؤشر: يوجد آليات واضحة لكيفية تعويض المتضررين من الفساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات السبع، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، لعدم وجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد.

رقم المؤشر: 33

اسم المؤشر: لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات السبع. فالنص الوارد في قانون مكافحة الفساد والقانون الاساسي للسلطة الفلسطينية لتحديد الاجراءات ولا يمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة.

رقم المؤشر: 34

اسم المؤشر: عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- استمر هذا المؤشر بالحصول على علامة 1000 في جميع القراءات بسبب عدم امتناع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أي جهة مختصة عن رفع «الحصانة» بناء على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المنتدبة للعمل معها.

رقم المؤشر: 35

اسم المؤشر: وجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0				العلامة

- حصل هذا المؤشر على علامة (0) في القراءات الأربع الاخيرة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، لعدم إصدار قانون خاص بالإمتياز، وآخر خاص بالمنافسة ومنع الإحتكار.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

رقم المؤشر: 36

اسم المؤشر: وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في ادارتها القطاع الخاص

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
500	500	500	500				العلامة

- حصل هذا المؤشر على علامة 500 في القراءات الأربع الاخيرة لوجود مجلس تنظيمي للقطاع الطاقة «الكهرباء» وآخر «للمياه»، فيما لم يتم انشاء مجلس تنظيم لقطاع الاتصالات. كما لا يوجد مجلس لتنظيم قطاع النقل العام.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

رقم المؤشر: 37

اسم المؤشر: اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
361	306	278	5				العلامة

- استمرت علامة هذا المؤشر بالارتفاع من قراءة إلى أخرى، حصل الارتفاع الأكبر في القراءة الخامسة (الثانية للمؤشر) بمقدار 273 نقطة، وارتفع أيضا في القراءة السابعة مقارنة مع القراءة السادسة بمقدار 55 نقطة. لإصدار الحكومة النظام المالي والإداري لقطاع المياه، والنظام المالي لهيئة التقاعد في العام 2017.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

رقم المؤشر: 38

اسم المؤشر: تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجال القانونية المخصصة لذلك

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	0	0	1000				العلامة

- ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل كبير في القراءة السابعة مقارنة بالقراءتين الأخيرتين (1000 نقطة)، يعود السبب لإجراء الحكومة انتخابات الهيئات المحلية في العام 2017.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

3. مؤسسات رقابية فاعلة

لقد استمر تأثير غياب المجلس التشريعي عن أعماله وبقاء الواقع الحزبي للمجلس في قطاع غزة الأثر الأكبر على عمل حكومات السلطة في الضفة في الضفة وفي غزة والتي عملت دون مساءلة أو رقابة جادة وأدى إلى غياب انتخابات الهيئات المحلية الدورية إلى ضعف المساءلة المجتمعية محليا وقد أحكمت السلطة التنفيذية عبر مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء على مؤسسات الرقابة الرسمية وتعاملت معها باعتبارها مؤسسات تابعة لها واستمرت سياسة التدخل بأعمالها أو توجيهها أو التصدي لها أحيانا في حالة اعدادها تقارير اشارت فيها إلى سلوكيات فاسدة من قبل مسؤولين في السلطة.

رقم المؤشر: 39

اسم المؤشر: تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
750	750	750	750	750	750	750	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على مستواه (علامة 750) للسنة السابعة على التوالي، لوجود نصوص واضحة لحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية. فقد تم حسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة رئيس السلطة الفلسطينية.

رقم المؤشر: 40

اسم المؤشر: تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الأجل القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- حصل هذا المؤشر على علامة صفري في جميع القراءات «السبع» لاستمرار الحكومة في تأخير تقديمها لمشروع قانون الموازنة للمجلس التشريعي «هيئة الكتل البرلمانية في الضفة الغربية» في المواعيد القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية.

رقم المؤشر: 41

اسم المؤشر: يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
600	800	800	800	1000	800	1000	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر بمقدار 200 نقطة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءات الثلاث الأخير (600 مقابل 800)، بسبب عدم طلب الحكومة موافقة المجلس على التعديلات والانحرافات التي جرت في بند صافي الإقراض وتحويل اشتراكات الموظفين لصالح وحصة الحكومة لصالح صندوق التقاعد.

رقم المؤشر: 42

اسم المؤشر: تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفري في جميع القراءات، بسبب عدم تقديم الحكومة الحساب الختامي للأعوام السابقة والتقارير الربعية للعام 2016 للمجلس التشريعي.

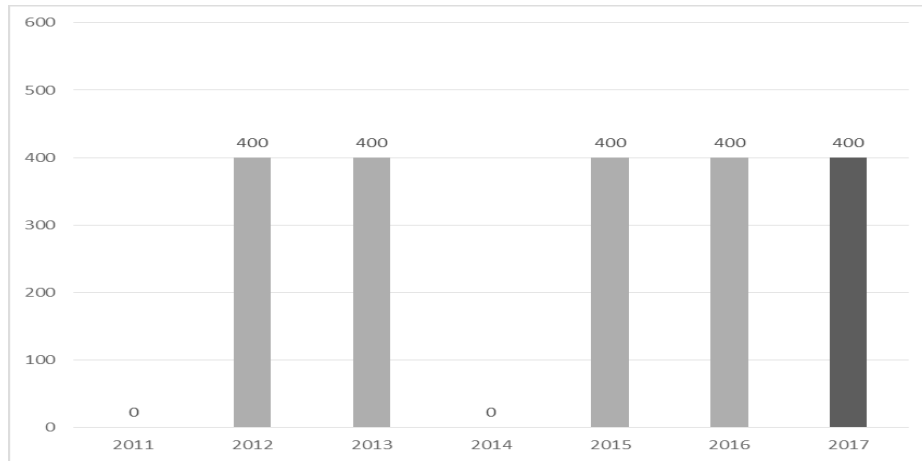
رقم المؤشر: 43

اسم المؤشر: الرقابة على الإستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
400	400	400	0	400	400	0	العلامة

- استقرت علامة هذا المؤشر على علامة 400 في القراءات الثلاث الأخيرة، وهي نفس العلامة التي حصل المؤشر في القرائتين الثانية والثالثة. بسبب قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق على شركات تساهم السلطة الفلسطينية بحصة فيها.

شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الثالث والأربعون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 44

اسم المؤشر: الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
600	600	800	600	400	600	600	العلامة

- حافظت هذا المؤشر في القراءة السابعة على نفس العلامة (600 نقطة) التي حصل عليها في القراءات السادسة والرابعة والثانية والأولى لعدم مناقشة المجلس لموازنة الأجهزة الأمنية المتضمنة في الموازنة السنوية للسلطة الفلسطينية.

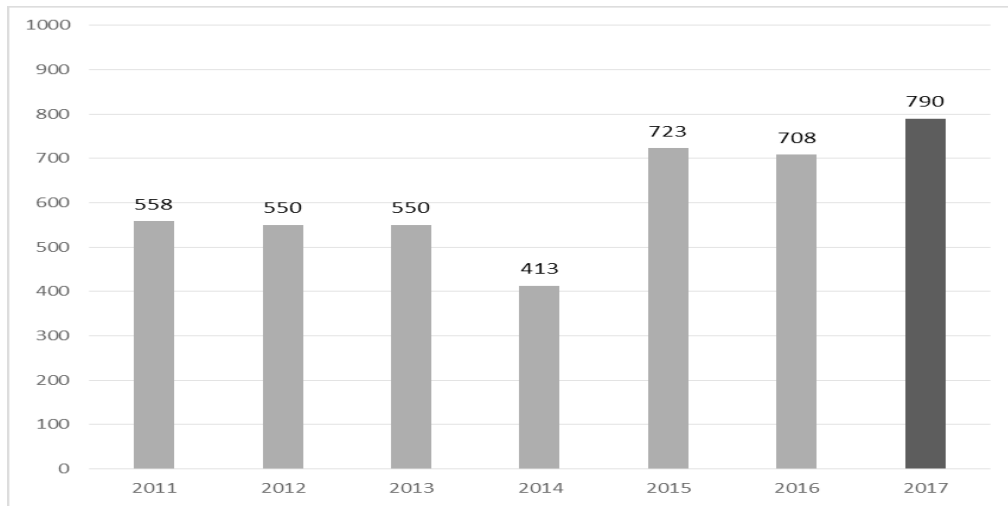
رقم المؤشر: 45

اسم المؤشر: استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
790	708	723	413	550	550	558	العلامة

- طرأ ارتفاع على علامة المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة بمقدار 82 نقطة. وهي أعلى علامة حصل عليها المؤشر في جميع القراءات. ما يدل على تحسن في استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية.

شكل رقم (17): بيان علامات المؤشر الخامس والاربعون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 46

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
290	63	63	63	30	30		العلامة

- ارتفعت علامة المؤشر في القراءة السابعة بشكل ملحوظ مقارنة بالقراءات السابقة. حوالي خمس أضعاف العلامة التي حصل عليها في القراءات الثلاث السابقة (290 مقارنة 63) ما يشير إلى التحسن في ثقة المواطنين بآليات التوظيف في السلطة الفلسطينية.
- يذكر أنه تم اعتماد نتائج الاستطلاع للعام 2014 في القراءتين الخامسة والسادسة اللتين تغطيان العامين 2015 و2016 لعدم تضمين السؤال الخاص بهذا المؤشر في الاستطلاع العام في العامين 2015 و2016 الذي تجريه مؤسسة "أمان".

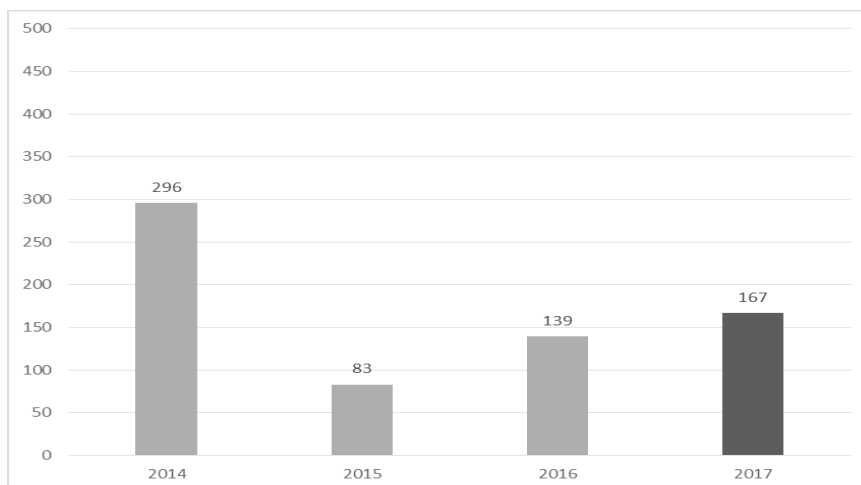
رقم المؤشر: 47

اسم المؤشر: المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
167	139	83	296				العلامة

- طرأ ارتفاع على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة لكنها بقيت منخفضة بشكل كبير مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة الرابعة (وهي المرة الأولى التي يتم فيها قياس هذا المؤشر) ما يدل على تراجع أحد أهم أدوات المساءلة للمؤسسات العامة غير الوزارية المتمثل بتقديم تقاريرها السنوية للحكومة.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر السابع والاربعون في القراءات السبع



4. دور القضاء

لقد حصل تراجع واضح في استقلالية وفعالية القضاء وتمت السيطرة علي مجلس القضاء الأعلى رسمياً، إضافة إلى تراجع كبير في مضمون استقلال القضاء، فقط كشفت الاحداث في عام 2016 عن مدى التدخل والرغبة في السيطرة على تعيين القضاة وهيئاته ورئيس مجلس القضاء الأعلى ليس فقط من قبل مكتب الرئيس والعاملين فيه ومستشاريه من جهة وبين مكتب رئيس الوزراء وبعض الوزراء بل تعدى ذلك إلى مسؤولين في الأجهزة الأمنية، ولم يقتصر هدف هذه الأطراف في استخدام سلطة القضاء للدفاع عن قرارات من المتنفذين لتحقيق مصالح شخصية في قضايا حقوقية ليست السلطة طرفاً فيها.

رقم المؤشر: 48

اسم المؤشر: وجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	939

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءات الست السابقة بمقدار (61 نقطة) يعود هذا الانخفاض لتغيير في طريقة الاحتساب حيث تم إضافة قسم جديد في هذه القراءة الحالية لقياس فاعلية هيئة التفتيش القضائي يتعلق بإنجاز الشكاوى الواردة لمجلس القضاء الأعلى.

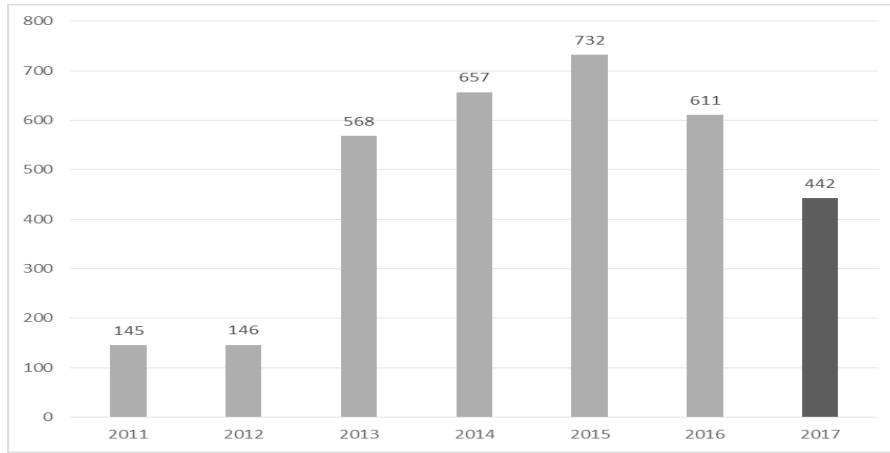
رقم المؤشر: 49

اسم المؤشر: قضاء مستقل وفاعل

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	145	146	568	657	732	611	442

- تراجعت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة، للعام الثاني على التوالي، عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة (442 مقابل 611). وتراجعت بمقدار (290 نقطة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة. فيما ارتفعت علامات هذا المؤشر بشكل مضطرب في القراءات الخمس الأولى قبل ان تعاود الانخفاض بسبب انخفاض عدد الاحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد مقارنة بعدد القضايا الواردة اليها خلال العامين 2016 و2017.

شكل رقم (19): بيان علامات المؤشر التاسع والاربعون في القراءات السبع



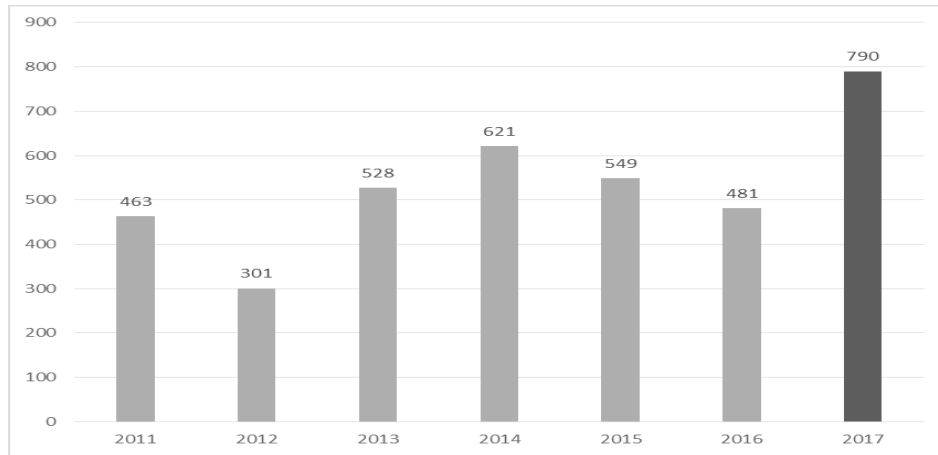
رقم المؤشر: 50

اسم المؤشر: نسبة قضايا الفساد التي احوالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	463	301	528	621	549	481	790

- عاودت علامة هذا المؤشر إلى الارتفاع في القراءة السابعة مقارنة بالقراءتين الاخيرتين. ارتفعت علامة المؤشر بمقدار 309 نقاط مقارنة بالقراءة السادسة (790 مقابل 481). وهي العلامة الأعلى في جميع القراءات بحيث انتقل من تصنيف منخفض إلى تصنيف جيد وفقاً للمقياس. يعود هذا الارتفاع على ما يبدو إلى تحسن في عمل نيابة مكافحة الفساد لانجاز الملفات التحقيقية المعروضة عليها في العام 2017.

شكل رقم (20): بيان علامات المؤشر الخمسون في القراءات السبع



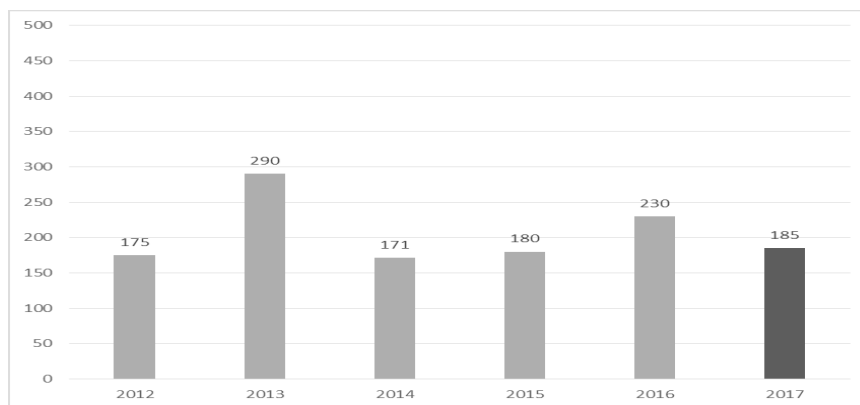
رقم المؤشر: 51

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	175	290	171	180	230	185	185

- طرأ انخفاض على علامة المؤشر في القراءة الأخيرة مقارنة بالقراءة السابقة بمقدار 45 نقطة. بقيت علامة هذا المؤشر متدنية جداً.

شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر الواحد والخمسون في القراءات السبع



5. المجتمع المدني

يظهر هذا الجانب عدم تغير حقيقي في واقع الهيئات الأهلية والإعلام والقطاع الخاص حيث يظهر استمرار الضغط الرسمي للحد من دور العمل الأهلي في المساءلة حيث أجبرت الحكومة الوزارات على عدم العمل أو التعاون مع المؤسسات التي تنتقد الحكومة وأعمالها وحرضت الحكومة مراكز النفوذ على تقييد الدعم المالي للمؤسسات الأهلية أو الشركات غير الربحية، وفي مجال الإعلام تصاعدت الرقابة الرسمية على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي، وفي القطاع الخاص جرى تحسن في مدى الإعلان عن أعمال الشركات الكبرى ومجالس إدارتها وبعض مساهمها في المسؤولية المجتمعية، ولكن حتى الآن لا يوجد دور مباشر في دعم جهود مكافحة الفساد من القطاع الخاص.

رقم المؤشر: 52

اسم المؤشر: توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات السبع، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر، لوجود لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

رقم المؤشر: 53

اسم المؤشر: وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات السبع لوجود نص واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية.

رقم المؤشر: 54

اسم المؤشر: فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	657	657	445	العلامة

- انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءات الأربع الأخيرة بسبب تغيير آلية احتساب المؤشر في القراءة الرابعة.

رقم المؤشر: 55

اسم المؤشر: وجود منظمات لمكافحة الفساد المحلية والدولية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
700	600	600	600	400	400	400	العلامة

- ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة بمقدار 100 نقطة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءات الثلاث الاخيرة (700 مقابل 600). ويعود هذا الارتفاع لزيادة عدد المنظمات الاهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد.

رقم المؤشر: 56

اسم المؤشر: قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	700	1000	العلامة

- استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات الخمس الأخيرة على علامة 1000، وهي اعلى علامة يحصل عليها مؤشر، لعدم إغلاق اية مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.

رقم المؤشر: 57

اسم المؤشر: المؤسسات الاجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
950	950	900	900	900	800	300	العلامة

- طراً ارتفاع طفيف على علامة هذا المؤشر في القراءتين الاخيرتين مقارنة بالقراءات السابقة، فيما بلغ الفرق ما بين القراءة السابعة والقراءة الأولى مقدار 650 نقطة ما يدل على التزام أكبر من قبل مؤسسات المجتمع المدني «المنظمات الأجنبية». وكذلك بذل إدارة الشؤون العامة والمنظمات الاهلية في وزارة الداخلية جهداً أكبر في متابعة هذا الشأن.

رقم المؤشر: 58

اسم المؤشر: اغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات السبع.

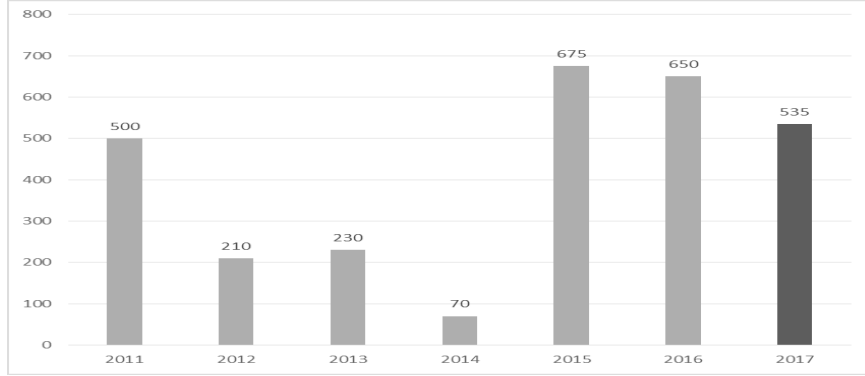
رقم المؤشر: 59

اسم المؤشر: قدرة المؤسسات الاهلية لمكافحة الفساد الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
535	650	675	70	230	210	500	العلامة

- تراجعت علامة هذا المؤشر بمقدار 115 نقطة في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة (535 مقابل 650). يعود هذا الانخفاض إلى مماثلة الجهات الحكومية في الرد على مطالبات واسئلة الباحثين وعدم استجابتها.
- يعتمد هذا المؤشر على نتائج استطلاع عينة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد.

شكل رقم (22): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 60

اسم المؤشر: الإعلام حرومحي

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات السبع لوجود نص واضح على وجود ضمانات لحرية الإعلام في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر.

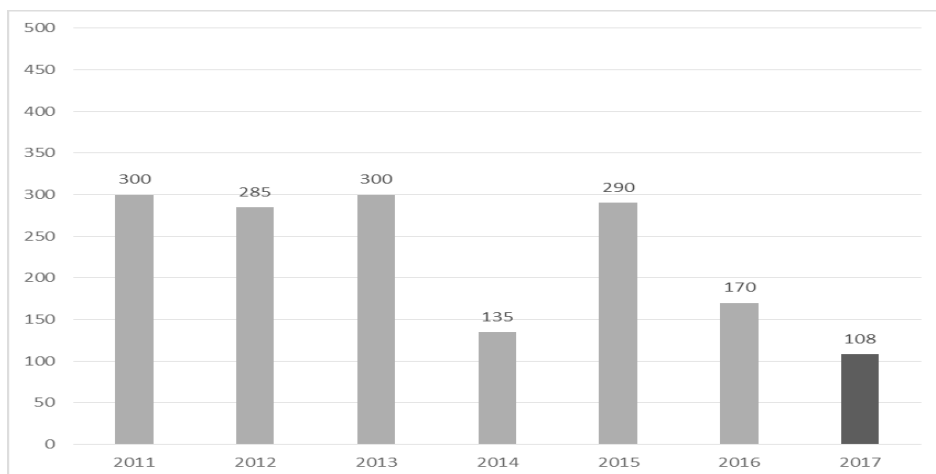
رقم المؤشر: 61

اسم المؤشر: يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
108	170	290	135	300	285	300	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة بمقدار 62 نقطة مقارنة بالقراءة السادسة، وانخفض بمقدار 182 نقطة مقارنة بالقراءة الخامسة كما حصل على علامة منخفضة جدا في جميع القراءات، ما يدل على استمرار وجود رقابة ذاتية ممارسة من قبل المؤسسات الإعلامية.
- يعتمد هذا المؤشر على نتائج استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

شكل رقم (23): بيان علامات المؤشر الواحد والستون في القراءات السبع



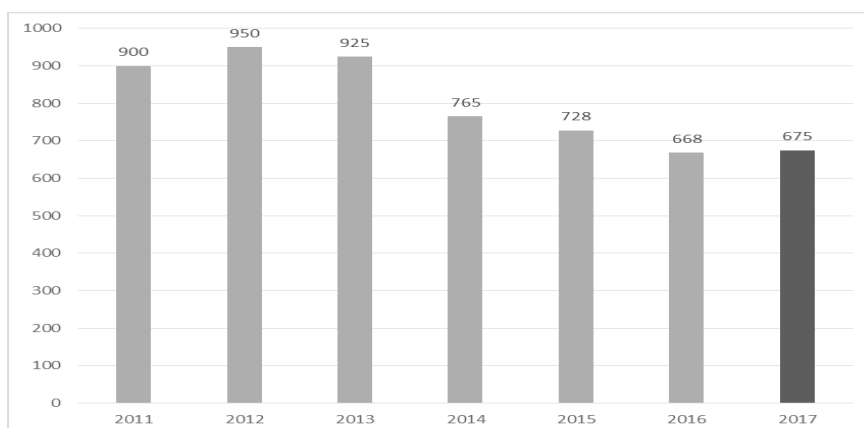
رقم المؤشر: 62

اسم المؤشر: يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العلامة	900	950	925	765	728	668	675

- طراً ارتفاع طفيف على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة بمقدار 7 نقاط مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة.
- شهدت علامات هذا المؤشر تراجعاً مستمراً منذ القراءة الثالثة، فقد حصل على علامات عالية جداً في القراءات الثلاث الأولى تراوحت بين 900 - 950، فيما انخفضت بمقدار 25 نقطة في القراءة الثالثة مقارنة بالقراءة الثانية، وانخفضت حوالي 160 في القراءة الرابعة، وعاودت الانخفاض بـ 37 نقطة في القراءة الخامسة، وفي القراءة السادسة انخفضت بـ 60 نقطة. فقد خسر هذا المؤشر 30 % من علامته في القراءة السادسة مقارنة بالقراءة الثانية (668 مقابل 950). ما يدل على وجود قيود حكومية مسبقة على نشر موضوعات تتعلق بالفساد.
- يعتمد هذا المؤشر على نتائج استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

شكل رقم (24): بيان علامات المؤشر الثاني والستون في القراءات السبع

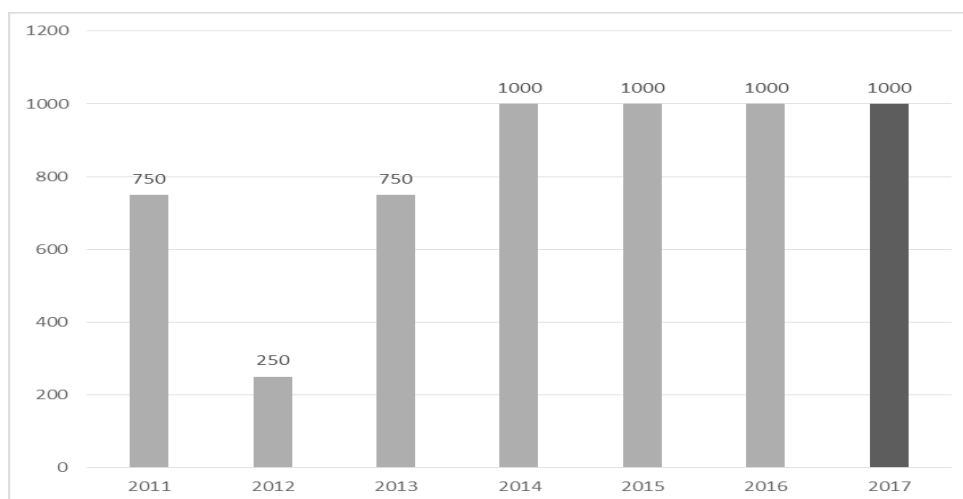


اسم المؤشر: وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	750	250	750	العلامة

- استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات الاربعة الأخيرة على علامة 1000، وكان هذا المؤشر حصل على أدنى علامة له في القراءة الثانية التي تغطي العام 2012. ما يدل على ان السلطات الفلسطينية لم تعد تستخدم الاعتقال كوسيلة لمنع الكتاب او الصحفيين عن كتابة أخبار أو إجراء تحقيقات أو مقالات تتعلق بقضايا الفساد.

شكل رقم (25): بيان علامات المؤشر الثالث والستون في القراءات السبع

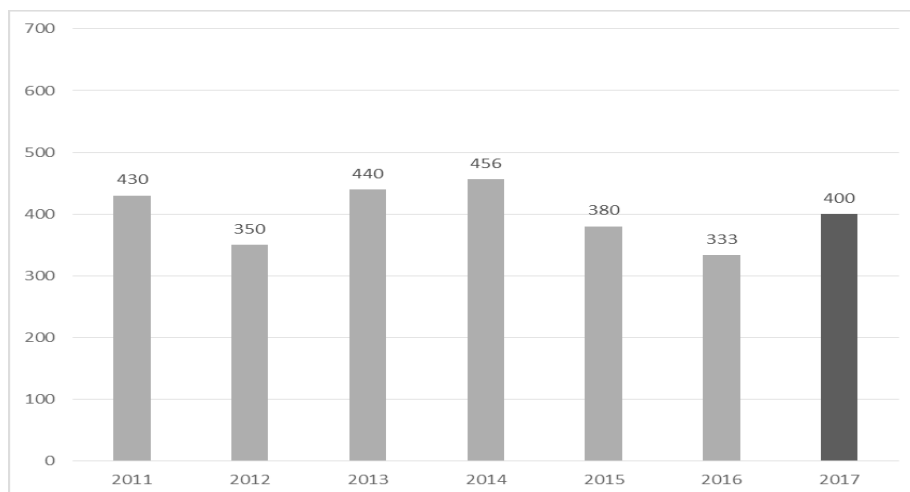


اسم المؤشر: اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
400	333	380	456	440	350	430	العلامة

- طراً ارتفاع في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة (400 مقارنة 333). وارتفاع بحوالي 20 نقطة مقارنة بالقراءة الخامسة التي يتغطي العام 2015. حصل هذا المؤشر في القراءات السبع على علامات متدنية ما يشير ان الجمهور يرى أن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بمهامها بكشف الفساد أو إجراء تحقيقات للكشف عن حالات فساد.

شكل رقم (26): بيان علامات المؤشر الرابع والستون في القراءات السبع



رقم المؤشر: 65

اسم المؤشر: تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
480	490	490	490	416	416	416	العلامة

- انخفضت علامات هذا المؤشر بمقدار 10 نقاط مقارنة بالقراءات الثلاث الاخيرة (480 مقابل 490). ما زال تطبيق مدونة حوكمة الشركات محدودا بسبب عدم ادراج أغلب الشركات المساهمة العامة المسجلة لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني في السوق المالي التي تفرض عليها إجراءات للحوكمة.

رقم المؤشر: 66

اسم المؤشر: إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
900	1000	1000	1000	970	970	1000	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر عن العلامات التي حصل عليها في القراءات الثلاث الأخيرة (900 مقارنة 1000). وهي تعد أدنى علامة حصل عليها المؤشر منذ بدء العمل بالمقياس العام 2011. حصل المؤشر على علامة 1000 في أربع قراءات (القراءة الأول والرابعة والخامسة والسادسة) فيما حصل على علامات مرتفعة في ثلاث قراءات (الثانية والثالثة والسابعة).
- يعود هذا الانخفاض للتغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر حيث جرت في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عينة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. فيما في هذه القراءة تم الحصول على المعلومات من هيئة سوق رأس المال.

اسم المؤشر: تضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
688	1000	1000	1000	1000	990	1000	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر بمقدار 312 في القراءة السابعة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة (688 مقابل 1000). حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في خمس قراءات (الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة)، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. فيما حصل على علامات عالية في القراءة الثانية.
- يعود هذا الانخفاض لتغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر حيث جرت في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عينة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فيما في هذه القراءة تم الحصول على المعلومات من هيئة سوق رأس المال.

اسم المؤشر: الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	1000	1000	1000	1000	0	600	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة الحالية إلى (0)، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، بسبب حجب السلطة الفلسطينية لـ 29 موقعا اخباريا الكترونيا منتصف حزيران 2017، حيث قامت السلطة الفلسطينية بحملة حجب واسعة استهدفت مواقع الكترونية اخبارية مقربة او تتبع او تؤيد حركة حماس وعضو المجلس التشريعي محمد دحلان. ما يدل على تراجع في الحريات الإعلامية بما فيها حرية الوصول إلى المعلومات.

6. التعاون الدولي

في جانب العلاقات الدولية من الناحية النظرية سعت هيئة مكافحة الفساد وبالتعاون مع الدوائر الرسمية الفلسطينية ومن خلال توقيعها على الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد وكذلك إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعلاقات الدولية الثنائية الا ان الجانب العملي حتى الان مازال يواجه صعوبات جديدة دستورية محلية ودولية.

اسم المؤشر: التوقيع على الاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	500	1000	1000	العلامة

- استقرت علامة هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات الأربع الأخيرة لاستكمال التوقيع على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

رقم المؤشر: 70

اسم المؤشر: الملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	1000	1000	1000	500	500	0	العلامة

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة الحالية إلى (0)، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، يعود هذا الانخفاض إلى تغير في طريقة الاحتساب.
- تم اعداد التقرير الخاص باستمارة التقييم الذاتي، وقامت كل من سلطة عُمان وجمهورية ميكرونيزيا بإعداد التقرير النهائي حول واقع تنفيذ أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولكن لم يتم مناقشة نتائجه بشكل علني وعام في المجتمع من قبل هيئة مكافحة الفساد. فيما طالب فريق استعراض تنفيذ فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة بإجراء تعديلات بخصوص عشرين بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين.

رقم المؤشر: 71

اسم المؤشر: جدية السلطة في ملاحقة الاشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	0	العلامة

- حافظ المؤشر على علامة 1000 في القراءات الست الأخيرة، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

رقم المؤشر: 72

اسم المؤشر: طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	500	500	1000	العلامة

- استقرت علامة هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات الأربع الأخيرة.

الاستنتاجات

تشير المراجعة التفصيلية لنتائج مقياس نظام النزاهة في القراءة السابعة إلى استمرار العديد من الفجوات التي تحد من توفير المناعة لنظام النزاهة الوطني، وتحد من قدرة أدوات مكافحة الفساد. وما زالت تشكل نقاط ضعف في هذا النظام منها:

- (1) ما زال نظام النزاهة الوطني يراوح مكانه بسبب غياب المجلس التشريعي وعدم الالتزام بسيادة القانون، ومقاومة المسؤولين التنفيذيين الالتزام بالتطبيق النزاهة والشفاف، وهو يحتاج إلى إرادة سياسية في التدابير والإجراءات والملاحقة القضائية الفاعلة والمناعة للإفلات من العقاب لتطوير قدرته على مكافحة الفساد وتعزيز نظام النزاهة الوطني.
- (2) قصور بعض التشريعات الفلسطينية في تحسين نظام النزاهة الوطني في فلسطين. مما يوجب استكمال منظومة التشريعات المتعلقة بتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد مثل قانون حق الحصول على المعلومات من جهة، وإجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية مثل تلك القواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح من جهة ثانية.
- (3) أبرزت نتائج الدراسة ضعف دور «المؤسسات الرقابية» بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي نتيجة الانقسام مما حدّ من الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.
- (4) استمرار ضعف "التدابير والإجراءات" المتعلقة بشفافية تعيين كبار الموظفين «الفئة الخاصة والعليا»، وغياب مؤسسة للرقابة على نزاهة التعيينات، وغياب إجراءات لتنظيم عمل الوزراء والنواب وأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص، وعدم متابعة إقرارات الذمة المالية سواء المودعة في هيئة مكافحة الفساد أو الجهات الأخرى، وغياب إجراءات تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.
- (5) لم تستجب الحكومة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع الإتفاقية الدولية.
- (6) ما زالت الحكومة لم تلتزم بتقديم الموازنة العامة للسلطة في المواعيد والأجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة، وكذلك لم تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرفها للموازنة.
- (7) تشير نتائج المقياس إلى محدودية حرية الوصول للمعلومات أو الولوج للسجلات العامة لعدم إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي يحدد واجبات المسؤولين والموظفين العاميين في تقديم المعلومات.
- (8) أظهرت الدراسة استمرار التطور (في العام 2017) على صعيد إقرار النظام المالي والإداري للمؤسسات العامة غير الوزارية. في المقابل فإن المؤسسات العامة غير الوزارية لم تلتزم بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، الأمر الذي أفقد النظام الوطني للنزاهة أهم أعمدته الفاعلة في مواجهة الفساد.
- (9) أبرزت نتائج الدراسة استمرار اعتقاد المواطنين بوجود الفساد في السلطة الفلسطينية بشكل عام، وبشكل خاص في تقديم الخدمات، وفي التوظيف.
- (10) أظهرت الدراسة أن وسائل الإعلام والصحفيين مازالوا يمارسون قيودًا ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد.
- (11) لم يتم استكمال تشكيل المجالس التنظيمية للقطاعات العامة، خاصة بعد تشكيل مجلسي تنظيم الكهرباء والمياه، وبتفعيل النص القانوني المتعلق بمجلس تنظيم الاتصالات، والعمل على إقرار قانون يتعلق بمجلس تنظيم النقل العام والمحروقات (البتروال والغاز).
- (12) لم تصدر السلطة الفلسطينية قانون المنافسة ومنع الإحتكارات وقانون منح الإمتياز للقطاعات لتنظيم عمليات الخصخصة أو ضمان حقوق المواطنين والحكومة. وكذلك على حقوق العاملين في نفس القطاع الخدمي من مستثمرين أيضًا.
- (13) عدم دورية تقديم إقرار الذمة المالية لبعض المناصب العليا؛ أغلهم اصحاب المناصب السياسية كأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، بالإضافة إلى القضاة.

التوصيات

تفرض الاستنتاجات التي توصل إليها مقياس نظام النزاهة الوطني إلى بذل جهد جماعي من قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني متمثلة بالرئاسة والحكومة والمؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد جهداً جماعياً لمعالجتها بهدف تعزيز مناعة نظام النزاهة الوطني وفعاليتها. الأمر الذي يتطلب وضع القضايا التالية على رأس أولويات السلطة التنفيذية خاصة لتضمينها في خطة الدولة لمكافحة الفساد:

- 1) قيام حكومة الوفاق الوطني بتوحيد عمل المؤسسات الفلسطينية كخطوة على طريق إنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 2) تبني الرئيس خطة انتقالية (بقانون) لإصلاح الجهاز القضائي وتوحيده بما يشمل النيابة العامة يعهد به إلى شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة تقوم بمراجعة واقع القضاء القانوني والمؤسسي.
- 3) على الرئيس إحياء وتفعيل السلطة التشريعية لما لها من أهمية في تعزيز نظام النزاهة الوطني وإعادة تفعيل دور المجلس التشريعي في المساءلة، وحفظ التوازن للنظام السياسي، وتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.
- 4) ينبغي على السلطة الفلسطينية إصدار قانون خاص بالإمياز وقانون المنافسة ومنع الإحتكار لتوضيح إجراءات الخصخصة وضمان المنافسة والشفافية في عمليات الخصخصة ومنح الإمتياز.
- 5) على السلطة الفلسطينية تعديل قانون مكافحة الفساد بالنص على إلزامية نشر (الافصاح) إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية دورياً.
- 6) ينبغي على الحكومة الاستجابة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين من جهة وموائمة التشريعات الفلسطينية مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 7) تبني الحكومة لخطة وطنية للنزاهة ومكافحة الفساد تشارك فيها القطاعات المختلفة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لتحديد الأولويات والخطوات التنفيذية ومسؤوليات كل طرف أو مؤسسة في تنفيذ الخطة الوطنية وفق أجدنة زمنية واضحة ومحددة تنسق الجهود فيها هيئة مكافحة الفساد باعتبارها جهة الاختصاص ويتم اعتماد موازنة موضوعية لتنفيذها في الموازنة العامة.
- 8) يتوجب على مجلس الوزراء إصدار النظام الخاص المنصوص عليه في قانون مكافحة الفساد لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد.
- 9) يتوجب على مجلس الوزراء وضع نظام/ لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب وأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- 10) على مجلس الوزراء وضع مشروع قانون او اعداد نظام لإنشاء لجنة جودة الحكم في القطاع العام تنظر في تعيينات المرشحين للوظائف العليا (المدنية منها والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتين الخاصة والعليا، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام.
- 11) على مجلس الوزراء وضع وإصدار مدونة السلوك لأعضاء مجلس الوزراء، ووضع إجراءات تنظيمية تضبط قبول الهدايا والضيافة للوزراء وأعضاء المجلس التشريعي. كما على المجلس التشريعي وضع وإصدار مدونة السلوك لأعضاء المجلس التشريعي.
- 12) ينبغي على مجلس الوزراء إجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية، مثل تلك القواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح.
- 13) على مجلس الوزراء الاستمرار باعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية؛ بحيث تلي احتياجات عمل هذه المؤسسات سواء في تقديم خدماتها أو تسيير أعمالها، في نفس الوقت تحترم القواعد العامة للنظام المالي للسلطة الفلسطينية.
- 14) على مجلس الوزراء استكمال الإجراءات الخاصة برفع مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، والذي يتضمن واجبات المسؤولين والموظفين العاملين في تقديم المعلومات، من أجل إقراره من قبل الرئيس.
- 15) على مجلس الوزراء استكمال تشكيل المجالس التنظيمية للقطاعات العامة بتفعيل النص القانوني المتعلق بمجلس تنظيم الاتصالات، والعمل على إقرار قانون يتعلق بمجلس تنظيم النقل العام.
- 16) ينبغي على الرئاسة والحكومة إلزام المؤسسات العامة غير الوزارية بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، ومتابعة

أعمالها باعتبارها أحد أهم أشكال المساءلة لعمل المؤسسات الحكومية غير الوزارية. وعلى مجلس الوزراء الإعلان عن تقرير سنوي يتضمن مدى التزام المؤسسات العامة بتقديم تقاريرها وفقاً لمتطلبات التشريع الناظم لكل مؤسسة.

(17) على رؤساء تحرير وسائل الإعلام والصحفيين التوقف عن وضع قيود ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد.

(18) على هيئة سوق رأس المال

- مطالبة الرئيس بإصدار مشروع قانون الشركات الفلسطيني.
- وتقديم المقترحات اللازمة لمجلس الوزراء لتعديل النصوص التشريعية التي تحد من إلزامية تطبيق مدونة حوكمة الشركات.
- إلزام الشركات المساهمة العامة المسجلة لدى مراقب الشركات باستكمال الإجراءات لإدراجها في السوق المالي بغية البدء بتطبيق مدونة حوكمة الشركات.

ملحق رقم (1) قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد	ممارسات	ارادة سياسية	مجلس الوزراء	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة لامتلاك الحكومة خطة وطنية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد، وفي حالة عدم وجود خطة يفقد كامل العلامة.
2	وجود هيئة مكافحة الفساد	تشريع	ارادة سياسية	- هيئة مكافحة الفساد - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	(1) 500 علامة لوجود هيئة مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلال والحصانة في أعمالها. (2) 500 علامة لوجود نص واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد.
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقرير سنوي	ممارسات	ارادة سياسية	- هيئة مكافحة الفساد - الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد - الصحافة المحلية	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول يخصص 700 علامة للالتزام بإعداد التقرير السنوي المنصوص عليه في القانون، وعدم الالتزام بإعداد التقرير السنوي وتقديمه للجهات المنصوص عليها في القانون يفقد كامل العلامة المخصصة لهذا القسم. والثاني 300 علامة لنشر التقارير، عدم نشر التقرير السنوي يفقد هذا القسم 300 علامة.
4	الاعتقاد بالقدرة على ابلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد	ممارسات	ارادة سياسية	استطلاع رأي	يحسم 20 نقطة على كل 1 % قالوا إنهم يعتقدون أن المواطنين لا يقومون بالإبلاغ عن جرائم الفساد، إذا كانت نسبة الذين يعتقدون بعدم الإبلاغ 50 % أو أكثر تكون العلامة صفر.
5	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية	تشريع	اجراءات وتدابير	قانون ديوان ارقابة المالية والإدارية	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة في حال وجود نص قانوني واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وفي حال عدم وجوده (أي النص) تحسم كامل العلامة.
6	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية	ممارسات	اجراءات وتدابير	- مجلس الوزراء - ديوان الموظفين العام - ديوان الرقابة المالية والإدارية	يقسم المؤشر إلى قسمين (1) 500 علامة للتعيينات في الوظائف العامة وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات خلال العام X 500 (2) 500 علامة للتعيينات في الوظائف العليا. وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات في الفئات العليا خلال العام X 500
7	الاعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية	ممارسات	إجراءات وتدابير	- ديوان الموظفين العام - الوقائع الفلسطينية	يحسب هذا المؤشر كما يلي: عدد الاعلانات خلال العام X 1000 عدد التعيينات الوظيفية
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)	تشريع	إجراءات وتدابير	- قانون الخدمة العامة - اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية - تعليمات حكومية	يحصل المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح وصريح لتشكيل لجنة دائمة للاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية يتيح لكل المعترضين التقدم لها، وفي حال عدم وجود نص يحصل على صفر.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
9	وجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة ¹	تشريع	إجراءات وتدابير	<ul style="list-style-type: none"> - مجلس الوزراء - الأمانة العامة للمجلس التشريعي - ديوان الموظفين العام - مجلس القضاء الأعلى - الدوائر القانونية / الإدارية في الأجهزة الأمنية 	<p>تقسم إلى خمس أقسام: (1) 200 علامة لوجود مدونة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء. (2) 200 علامة لوجود مدونة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. (3) 200 علامة لوجود مدونة سلوك للقضاة والنيابة العامة. (4) 200 علامة لوجود مدونة سلوك خاصة بالموظف العام. (5) 200 علامة لوجود مدونة سلوك خاصة بأفراد الأجهزة الأمنية والشرطة.</p>
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح	تشريع	اجراءات وتدابير	<ul style="list-style-type: none"> - القانون الأساسي للسلطة - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي - قانون الخدمة المدنية - قانون السلطة القضائية 	<p>يقسم هذا المؤشر إلى خمسة أقسام:</p> <p>(1) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح لرئيس السلطة، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.</p> <p>(2) يخصص 400 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للوزراء ومن في حكمه، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.</p> <p>(3) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للنواب، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.</p> <p>(4) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للموظفين العموميين (المدنيين والعسكريين) وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.</p> <p>(5) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للقضاة وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.</p>
11	وجود اجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام	تشريع	اجراءات وتدابير	<ul style="list-style-type: none"> - القانون الأساسي للسلطة - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي - النظام الداخلي للمجلس التشريعي - قانون الخدمة المدنية 	<p>وجود نص تشريعي يضع فترة عام على الأقل لانتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص (أعضاء مجلس إدارة أو مدراء تنفيذيين). يخصص 300 علامة للوزراء، و300 علامة للنواب، و400 علامة للفئات العليا والخاصة (حسب قانون الخدمة المدنية) في القطاع العام.</p>
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص	تشريع	اجراءات وتدابير	<ul style="list-style-type: none"> - نظام انتقال مأموري الضرائب والجمارك 	<p>يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة في حال وجود نظام واضح يحدد فترة عام على الأقل لانتقال مأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص، وفي حال عدم وجود نص واضح تحسم كامل لعلامة.</p>

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
13	وجود إجراءات تضبط التعامل الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين (رئيس السلطة والوزراء والنواب والموظفين العامين)	تشريع	اجراءات وتدابير	- قانون الخدمة المدنية - انظمة أو تعليمات خاصة بالهدايا	تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي: لوجود نص واضح للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس السلطة 200 علامة و 200 علامة للوزراء و 200 علامة لأعضاء المجلس التشريعي، و 200 علامة للموظفين العامين. وتخصص 200 علامة لتحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب مع وجود آلية للتسجيل.
14	أعضاء التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولين عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفي الضرائب وموظفي مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولي الهيئات المحلية مطالبين بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية	تشريع	اجراءات وتدابير	- قانون مكافحة الفساد - القانون الأساسي للسلطة - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي - قانون اللوازم العامة - قنون العطاءات العامة - قانون الهيئات المحلية	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح على الزامية تقديم الشرائح الوظيفية المذكورة الذمة المالية، وينقص 200 علامة على عدم النص على أي من الشرائح المذكورة.
15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية	ممارسات	اجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد	نسبة الملتزمين من المكلفين X 1000
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية	ممارسات	اجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد	يتم احتساب المؤشر كما يلي: نسبة حالات التدقيق $1000 \times \frac{\text{نسبة حالات التدقيق}}{1000}$ 10 % من إقرارات الذمة المتعلقة بالشرائح المذكورة وفي حال كانت النسبة أعلى من 10 % يحصل المؤشر على علامة 1000
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهاءها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية	تشريع		- القانون الأساسي للسلطة - قانون هيئة مكافحة الفساد	يقسم المؤشر إلى قسمين، الأول: يخصص 500 علامة للنص على دورية تقديم الذمة المالية. 250 نقطة لدورية تقديم الإقرار، و 250 نقطة لتقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة. والثاني: يخصص 500 علامة للإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء ومن في حكمهم وأعضاء المجلس التشريعي.
18	تشريع حق المواطنين على الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	تشريع	اجراءات وتدابير	- القانون الأساسي للسلطة - قانون حق الوصول للمعلومات	يحصل هذا المؤشر على علامة 1000 في حال وجود نص واضح وصريح يمنح المواطنين حق الوصول إلى المعلومات العامة دون وجود عقبات أو إجراءات بيروقراطية معقدة و/أو مكلفة. وفي حال وجود نص لكن غير واضح أو يضع شروط تحول دون الوصول السريع للمعلومات يحصل على 500 علامة. وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة.
19	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة	ممارسات	اجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	يتم الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحسب كالتالي: نسبة الذين يقولون إنهم يتمكنون من الوصول إلى السجلات العامة X 1000

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة	ممارسات	اجراءات وتدابير	- مسح لمؤسسات السلطة - عينة ممثلة لدوائر ووحدات الشكاوى	نسبة الردود المكتوبة من اجمالي عدد الشكاوى الواردة X 1000
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد	تشريعات	اجراءات وتدابير	قانون هيئة مكافحة الفساد	وجود نص قانوني واضح يحمي المبلغين عن قضايا فساد من الملاحقة القانونية من قبل المبلغ عنهم، ويضمن (1) سرية الأشخاص و(2) عدم الملاحقة القضائية و(3) عدم اتخاذ اجراءات إدارية بحق المبلغين. ويحسم 350 علامة لعدم النص على أي من الضمانات.
22	نسبة حالات الابلاغ عن شبهات فساد ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة لدى هيئة مكافحة الفساد	ممارسات	اجراءات وتدابير	- هيئة مكافحة الفساد	نسبة حالات الابلاغ عن كبار الموظفين/ 1000 0.5X
23	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات	تشريع	اجراءات وتدابير	- قانون الشراء العام	تقدر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يلزم طرح كل العطاءات واللوازم يحصل على علامة 1000، وفي حال وجود نص لكن غير واضح يخصم 500 علامة، ويحصل على صفر في حال عدم وجود نص.
24	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة	ممارسات	اجراءات وتدابير	- لجان العطاءات والمشتريات	تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 علامة وتخصم 100 علامة على كل حالة عدم نشر للنتائج.
25	الشركات المدانه بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية	تشريع	اجراءات وتدابير	- قانون العطاءات الحكومية - قانون اللوازم العامة	تقدر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يمنع الشركات المدانه بانتهاك لوائح العطاءات من المشاركة في العطاءات واللوازم يحصل على علامة 1000، وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة.
26	منع الشركات المدانه بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية	ممارسات	اجراءات وتدابير	لجان العطاءات والمشتريات	في حال وجود قائمة معلنة للشركات المنوعة من تقديم العطاءات لمخالفاتها السابقة يحصل على 1000 علامة وفي حال عدم وجود القائمة تحسم كامل العلامة.
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية	ممارسات	اجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	يتم الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع للرأي العام وتحسب كالتالي: نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد X 1000
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (في الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والخدمات البلدية)	ممارسات	اجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	تحسم 20 نقطة لكل 1 % من المستطلعين الذين يفيدون بوجود تجربة شخصية له أو لأحد أقاربه أو أصدقائه.
29	شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة	تشريع	اجراءات وتدابير	- قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون العقوبات	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة لوجود نص قانوني يجرم الفساد في القطاعات التالية 1. القطاع الحكومي. 2. الهيئات المحلية. 3. القطاع الاهلي. 4. القطاع الخاص. ويخصم 250 علامة في حال عدم النص على تجريم الفساد في أي من القطاعات الاربع.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد	تشريع	اجراءات وتدابير	- رأي خبير - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون العقوبات	تقدر علامة هذا المؤشر حسب نص القوانين المجرمة لأفعال الفساد، إذا كانت العقوبات رادعة يحصل على كامل العلامة، ويحسم 200 نقطة لكل عقوبة لكل شكل من أشكال الفساد.
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد	تشريع	اجراءات وتدابير	- القانون الأساسي - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون العقوبات	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة (علامة 1000) في حال النص على منع التقادم لجرائم الفساد، ويخصم 250 علامة لكل جريمة فساد ينطبق عليها فترة التقادم المنصوص عليها في القانون العام
32	يوجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد	تشريع	اجراءات وتدابير	- القانون الأساسي - قانون هيئة مكافحة الفساد	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة (علامة 1000) في حال وجود نص واضح وصريح يعرض المتضررين من أفعال الفساد. وتخصم كامل العلامة في حال عدم وضوح النص.
33	لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد	تشريع	اجراءات وتدابير	- القانون الأساسي - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي	وجود نص واضح وصريح يمنح رئيس هيئة مكافحة الفساد البدء في اجراء التحقيقات، في حال وجود شهادات بالفساد، مع الرئيس والوزراء والنواب، ويخصم نصف العلامة في حال وجود نص يمنح الحصانة لهم ويتطلب اجراءات تعيق البدء بالتحقيقات لأي واحد منهم.
34	عدم رفع الحصانة عن الاشخاص الذين يتمتعون بها للبدء باجراءات التحقيق	ممارسات	اجراءات وتدابير	- هيئة مكافحة الفساد - النيابة العامة - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	تبدأ علامة هذا المؤشر ب (1000 علامة) وتنقص كامل العلامة في حال امتناع المجلس التشريعي عن رفع الحصانة عن المتهمين بقضايا فساد
35	وجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار	تشريع	اجراءات وتدابير	- الجريدة الرسمية - المجلس التشريعي	في حال وجود قانون ينظم منح الإمتياز ومنع الإحتكار يحصل المؤشر على كامل العلامة (1000 نقطة)، وفي حال عدم إصدار قانون تخصص كامل العلامة.
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، التي يشارك في ادارتها القطاع الخاص.	ممارسات	اجراءات وتدابير		يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة وتخصم 250 نقطة في حال عدم وجود مجلس تنظيمي لكل قطاع من القطاعات الاربعة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات).
37	اعتماد النظام المالي والاداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية	ممارسات	اجراءات وتدابير	- مجلس الوزراء	عدد المؤسسات المعتمد فيها نظام مالي واداري 1000 X عدد المؤسسات الحكومية غير الوزارية
38	تمم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجال القانونية المخصصة لذلك.	ممارسات	اجراءات وتدابير	- وزارة الحكم المحلي - لجنة الانتخابات المركزية	نسبة الهيئات التي تم اجراء الانتخابات فيها من اجمالي الهيئات المحلية التي تم حلها 1000 X
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي	تشريع	مؤسسات رقابية فاعلة	- القانون الأساسي - السلطة - النظام الداخلي للمجلس التشريعي	وجود نص واضح على خضوع كافة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، ويحسم 250 علامة لكل مسؤول/ أو جهة لا يخضع للرقابة.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الأجل القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	- وزارة المالية - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	التزام الحكومة بتقديم الموازنة العامة بحد أقصى في الأول من تشرين ثاني (نوفمبر) من كل عام، وبحسم 50 نقطة عن كل يوم تأخير.
41	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	- وزارة المالية - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة وتحسم 200 علامة عن كل حالة لتعديلات تتطلب موافقة المجلس التشريعي ولم تعرض عليه.
42	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	الأمانة العامة للمجلس التشريعي	يخصص 500 علامة لمناقشة المجلس لتقرير الحساب الختامي، و500 علامة لمناقشة المجلس للتقارير الربعية المقدمة للمجلس التشريعي. وفي حال لم تقدم وزارة المالية التقارير تحسم كامل العلامة.
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	الأمانة العامة للمجلس التشريعي ديوان الرقابة المالية والإدارية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد 600 علامة لمناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي لاستثمارات السلطة. و400 علامة لقيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق والرقابة على الشركات الاستثمارية للسلطة.
44	قطاع الأمن خاضع لمساءلة المجلس التشريعي	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	- الأمانة العامة للمجلس التشريعي - الأمانة العامة للرتاسة - الأمانة العامة لمجلس الوزراء	يقسم هذا القسم إلى أربعة أقسام: الأول: يخصص 400 علامة؛ 200 لمناقشة المجلس الموازنة السنوية للأجهزة الأمنية، و200 علامة لمناقشة المجلس الجزء المتعلق بالأجهزة الأمنية في الحساب الختامي. الثاني: يخصص 200 علامة لامتنال وزير الداخلية حضور جلسات لجان المجلس. وتحسب كالتالي عدد الاستجابات مقارنة بعدد الطلبات 200 X. الثالث: يخصص 200 علامة لحضور وزير الداخلية جلسات المجلس للرد على الاسئلة والاستجابات المتعلقة بالأمن في الأوقات المحددة من قبل المجلس التشريعي، وتحسب كما يلي: عدد مرات الحضور مقارنة بعدد الطلبات 200 X. رابعاً: يخصص 200 علامة للرد على رسائل وطلبات اللجان كما يلي عدد الاستجابات 200 X عدد الطلبات المقدمة من المجلس التشريعي
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	ديوان الرقابة المالية والإدارية	عدد الردود على طلبات الديوان من إجمالي الطلبات 1000 X
46	اعتقاد الناس بأن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	استطلاع رأي عام	نسبة الذين لا يعتقدون بأن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة 1000 X نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في التوظيف 1000 X
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها	ممارسات	مؤسسات رقابية	تقارير مؤسسة أمان	نسبة الذين يقدمون تقارير سنوية إلى الجهات المرجعية المنصوص عليها في قانونها 1000 X

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
48	وجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة	ممارسات	القضاء	مجلس القضاء الأعلى	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول يخص 500 علامة لقيام هيئة التفتيش بجولات تفتيشية على أداء القضاة أو مراجعة أحكام قضائية. يمنح 10 علامات لكل جولة والقسم الثاني: يخص 500 علامة تحتسب كما يلي: عدد الشكاوى المنجزة في العام $500 \times \frac{\text{عدد الشكاوى الواردة لدائرة التفتيش}}{\text{عدد الشكاوى الواردة لدائرة التفتيش}}$
49	قضاء مستقل وفعال	ممارسات	القضاء	- مجلس القضاء الأعلى - جمعية القضاة - مؤسسات حقوق إنسان	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول: يخص لهذا القسم 500 علامة: وينقص 100 نقطة في حال تعرض أي من القضاة إلى تهديد أو تدخل، 200 نقطة لاعتداء جسدي، ويفقد هذا القسم كامل العلامة في حال قتل أي من القضاة. الثاني: نسبة القرارات القضائية "المتعلقة بقضايا فساد" مقارنة بعدد القضايا الواردة في نفس السنة $500 \times$.
50	نسبة قضايا الفساد التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة	ممارسات	القضاء	- مجلس القضاء الأعلى - النيابة العامة	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة لنفس العام 1000×0.7
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي	ممارسات	القضاء	استطلاع رأي عام	1) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي $500 \times$ 2) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في النيابة العامة $500 \times$
52	توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة	تشريع	المجتمع المدني	قانون الانتخابات العامة	يحصل المؤشر على علامة 1000 في حال وجود نص صريح على استقلالية لجنة الانتخابات العامة وعدم التدخل في أعمالها من قبل الأجهزة الحكومية، ويخصم 500 علامة في حال عدم وضوح النص، ويخسر كامل العلامة في حال عدم النص على لجنة انتخابات مستقلة.
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة	تشريع	المجتمع المدني	- قانون الانتخابات العامة - قانون الأحزاب	يحصل المؤشر على علامة 1000 في وجود تشريع ينص بشكل واضح على آليات تمويل الانتخابات.
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية	ممارسات	المجتمع المدني	لجنة الانتخابات المحلية	يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة في حال قيام لجنة الانتخابات بالتدقيق وفي حال غياب آليات تدقيق واضحة أو عدم القيام بالتدقيق يفقد كامل العلامة.
55	وجود منظمات لمكافحة الفساد المحلية والدولية	ممارسات	المجتمع المدني	- سجل الجمعيات الأهلية - وزارة العدل - هيئة مكافحة الفساد - مؤسسات المجتمع المدني	في حال وجود منظمة واحدة يحصل المؤشر على 250 علامة وفي حال وجود مؤسستين يحصل المؤشر على 400 علامة وفي حال وجود 3 مؤسسات يحصل على 500 علامة و100 علامة لكل مؤسسة إضافية.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل	ممارسات	المجتمع المدني	- مؤسسات المجتمع المدني - مؤسسات حقوق الانسان	يحسم 500 علامة على اغلاق مؤسسة أهلية أو دولية (فرع)، و300 علامة لاعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد. و200 علامة على وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات. وتحسم المؤشر كامل العلامة في حال قتل أي من الناشطين في مجال مكافحة الفساد.
57	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها	ممارسات	المجتمع المدني	وزارة الداخلية	نسبة المنظمات التي تقدم تقاريرها / تنشرها للعموم من اجمالي المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين 1000 X
58	اغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها	ممارسات	المجتمع المدني	- وزارة الداخلية - هيئة مكافحة الفساد - ديوان الرقابة المالية والإدارية - مجلس القضاء الأعلى	تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 ويخسر 250 نقطة لصدور قرار قضائي بادانته أي من المسؤولين في مؤسسة أهلية.
59	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع عينة للمؤسسات والناشطين والباحثين العاملين في مجال مكافحة الفساد	تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 ويحسم 50 نقطة على كل منع أو حجب للمعلومات
60	الإعلام حرومحي	تشريع	المجتمع المدني	- القانون الأساسي للسلطة - قانون المطبوعات والنشر - نظام ترخيص المحطات الاذاعية والتلفزيونية	تقدر العلامة حسب نص القانون. في حال وجود ضمانات واضحة وصريحة لحرية الإعلام يحصل المؤشر على 1000 علامة، وفي حال وجود نص لكن غير واضح يخسر نصف العلامة، وفي حال عدم وجود نص يأخذ المؤشر صفر.
61	يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع عينة لصحفيين	تحتسب علامة المؤشر كالتالي: (نسبة الذين يقولون إنه لا توجد رقابة ذاتية 1000 X) + (نسبة الذين يقولون إنه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما 500 X) + (نسبة الذين يقولون إنه توجد رقابة ذاتية 0 X)
62	يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد)	ممارسات	المجتمع المدني	- استطلاع عينة لصحفيين - الصحف	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول: مخصص لرأي الصحفيين (نسبة الذين يقرون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد 0 X) + (نسبة الذين يقرون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما X 250) + (نسبة الذين لا يقرون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد 500 X) والثاني: يخصم 100 نقطة لكل 10 % تقول انه منع من نشر مقال أو خبر أو تعليق برنامج اذاعي أو تلفزيوني في الوسيلة الإعلامية التي تعمل بها أو أحد الزملاء من قبل السلطات الأمنية أو المدنية.
63	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد	ممارسات	المجتمع المدني	- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المركز الفلسطيني لتنمية الحريات الإعلامية "مدى"	تحسم 250 علامة على اعتقال أي من الصحفيين أو تعرض للاهانة بسبب كتابته خبر أو تحقيق أو مقال، ويحسم كامل العلامة في حال اختفاء أو قتل أي من الصحفيين.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع للرأي العام	يتم الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: (أ X 1000) + (ب X 500) + (ج X 0) (أ) نسبة الذين يقولون إن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد (ب) نسبة الذين يقولون بلا رأي / لا أعرف (ج) نسبة الذين يقولون إن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد
65	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين	ممارسات	المجتمع المدني	- هيئة سوق رأس المال - المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص - مؤسسة أمان	نسبة الشركات المساهمة العامة التي قررت تطبيق المدونة X 1000
66	افصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية	ممارسات	المجتمع المدني	هيئة سوق رأس المال الفلسطيني وزارة الاقتصاد الوطني	نسبة الشركات المساهمة العامة التي تفصح عن بياناتها الربعية والسنوية حسب تعليمات الافصاح الصادرة عن السوق المالي X 1000
67	تضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة	ممارسات	المجتمع المدني	- مراقب الشركات - هيئة سوق رأس المال - عينة من التقرير السنوي الشركات	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد 50 نقطة لكل شركة مساهمة عامة تنشر في تقريرها السنوي مكافآت ونفقات أعضاء مجالس ادارتها.
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة	ممارسات	المجتمع المدني	الهيئة المستقلة لحقوق الانسان مؤسسة مدى لتنمية الحريات مؤسسة أمان	يتم حسم 200 نقطة على اغلاق كل موقع الكتروني بسبب النشر. ويخسر كامل العلامة في حال تم اغلاق شبكة الإنترنت على البلاد أو إيقاف شبكات الهاتف النقال.
69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالفساد العربي لمكافحة الفساد	ممارسات	التعاون الدولي	- هيئة مكافحة الفساد - وزارة العدل - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول: التوقيع على الاتفاقيات الدولية عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة 500 X _____ عدد الاتفاقيات الدولية الثاني: التوقيع على الاتفاقيات الإقليمية عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة 500 X _____ عدد الاتفاقيات الاقليمية
70	الملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	ممارسات	التعاون الدولي	تقرير استعراض الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للتزامات دولة فلسطين	نسبة انجاز السلطة الفلسطينية للملاحظات فريق استعراض التنفيذ لإتفاقية مكافحة الفساد المنجز من الملاحظات 1000 X _____ الملاحظات الواردة في تقرير الاستعراض
71	جدية السلطة في ملاحقة الاشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد	ممارسات	تعاون دولي	النيابة العامة	عدد الطلبات المقدمة للجهات الدولية مقارنة بعدد الأشخاص الهاربين X 1000
72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذًا لأحكام القضاء الفلسطيني	ممارسات	التعاون الدولي	- هيئة مكافحة الفساد - وزارة العدل - مجلس القضاء الأعلى	عدد الطلبات مقارنة مع عدد أحكام القضاء لهاربين X 1000

الملحق رقم 2: نتائج مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد	رأي خبير انظر موقع هيئة مكافحة الفساد http://www.pacc.pna.ps/ar/files/plans/Nationalstrategy2015-2018w.pdf	لا توجد خطة وطنية لمكافحة الفساد لدى مجلس الوزراء. فيما توجد الخطة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015 – 2018 لهيئة مكافحة الفساد.	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم ترق إلى الخطة الوطنية التي تبلورها بشكل مشترك مع جميع الاطراف ذات العلاقة. يحصل هذا المؤشر على 500 نقطة.	500
2	وجود هيئة مكافحة الفساد	(1) قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc (2) رأي خبير	أ) تنص المادة 3 من القانون «1. تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة مكافحة الفساد، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبرام العقود والتقاضى ويمثلها أمام المحاكم النيابة العامة المنتدبة لدى الهيئة.» ب) تنص المادة 7 من من القانون على " وفقا لأحكام القانون يتمتع الرئيس وموظفو الهيئة بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم." لا يتضمن قانون هيئة مكافحة الفساد نص يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد.	(1) النص واضح في قانون هيئة مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصص له 500 نقطة. (2) تحسم كامل العلامة لهذا القسم لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.	500
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقرير سنوي	الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد http://www.pacc.pna.ps/ar/files/reports/annualrpt2016.pdf	تم تقديم التقرير السنوي للعام 2016 إلى الجهات المعنية (الرئيس، ورئيس الوزراء وهيئة الكتل البرلمانية في الضفة الغربية) خلال العام 2017، وتم كذلك نشر التقرير على الصفحة الإلكترونية لهيئة مكافحة الفساد.	يحصل هذا المؤشر على كامل علامة لالتزام الهيئة بإعداد التقرير السنوي وتقديمه الجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره على موقع الهيئة.	1000
4	الاعتقاد بالقدرة على ابلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد	استطلاع رأي عام خاص لمؤسسة "أمان" 2017	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 36 % من المبحوثين يعتقدون أن المواطنين يقومون بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد مقابل 57 % منهم لا يعتقدون ذلك.	تحسم كامل العلامة لهذا المؤشر بسبب تجاوز الذين لا يعتقدون بالإبلاغ عن الفساد لهيئة مكافحة الفساد الـ 50 %	0
5	المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل المجلس التشريعي	قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 http://www.saacb.ps/Laws/saacbArabicVers.pdf	تنص المادة 4 من القانون " يعين رئيس الديوان بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تنسيب من مجلس الوزراء وبعد المصادقة على تعيينه بالأغلبية المطلقة للمجلس التشريعي."	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة للنص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
6	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية	رأي خبير انظر: الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» الأعداد 128-138	القسم الأول: الديوان يشرف على جميع التعيينات في القطاع العام. القسم الثاني: تم تعيين ثمانية موظفين وترقية 185 موظفاً/ة في الفئة العليا "الخاصة والعليا" خلال العام 2017. منهم ثمانية بصورة استثنائية وأحدهما تم نقله إلى وزارة الخارجية أعليهم دون إشراف ديوان الموظفين العام. فيما تم نقل موظفين اثنين من الفئة العليا إلى ديوان الموظفين العام.	القسم الأول: يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة لهذا القسم 500 علامة. القسم الثاني: تحسم كامل العلامة لعدم إشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.	500
7	الاعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية	انظر: الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" الأعداد 128-138 مرصد مكافحة الفساد 31/12/2017	تم تعيين وترقية 193 شاغرا وظيفيا في الفئات العليا والخاصة خلال العام 2017 منها: ثمانية تعيينات جديدة و185 ترقية. دون احتساب التعيينات المتعلقة في السلك القضائي والدبلوماسي. بالإضافة إلى التمديد لرئيس هيئة مكافحة الفساد لعام آخر. فقد تمت مراجعة الصحف المحلية خلال نفس الفترة ولم يتم الإعلان عن الوظائف المذكورة.	لم يتم الاعلان عن أي من الشواغر الوظيفية التي تم التعيين فيها خلال العام 2017.	0
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)	رأي خبير	يتم استقبال الشكاوى في ديوان الموظفين من قبل الدائرة القانونية و/ الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتعيينات. لا توجد جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية. ولا توجد جهة رسمية محددة تناط بها الرقابة على هذه التعيينات.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0
9	وجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة ⁵	1. رأي خبير 2. رأي خبير 3. أ. مجلس القضاء الأعلى http://www.courts.gov.ps/pdf ب. الوقائع الفلسطينية عدد 97 الصادرة بتاريخ 7/10/2012 4. قرار مجلس الوزراء رقم (04/23/13) م.و.س.ف) 5. أ. قرار رئيس المخابرات بتاريخ 1/4/2010. 6. مكالمة هاتفية مع مكتب الناطق الإعلامي للشرطة بتاريخ 9/1/2017 7. الموقع الإلكتروني لقوات الامن الوطني http://www.nsf.ps/pnf/ar/79/3	(1) لا يوجد مدونة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء. (2) لا توجد مدونة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. (3) تم إصدار مدونة السلوك القضائي بتاريخ 10/5/2005. وتم إصدار مدونة السلوك القضائي للقضاة وأعضاء النيابة العسكرية بتاريخ 19/6/2012. (4) أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 23/10/2012 القرار رقم (04/23/13) م.و.س.ف) بشأن المصادقة على مدونة قواعد السلوك الوظيفي واخلاقيات الوظيفة العامة والطلب من كافة الجهات المختصة تنفيذ القرار والعمل بموجبه اعتبارا من تاريخه. (5) أصدر رئيس جهاز المخابرات العامة مدونة سلوك خاصة بضباط وافراد جهاز المخابرات العامة عام 2010. (6) أصدر جهاز الأمن الوقائي في سنة 2013، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، مدونة سلوك العاملين في الأمن الوقائي (7) أقر جهاز الشرطة مدونة للسلوك لكن لم يتم نشرها حتى نهاية عام 2016 (8) أصدر الامن الوطني الأمن الوطني مدونة سلوك عام 2013 خاصة بضباط وأفراد قوات الامن الوطني.	(1) يحسم كامل علامات القسم الأول. (2) يحسم كامل علامات القسم الثاني (3) يحصل القسم الثالث على كامل العلامة 200 نقطة. (4) يحصل القسم الرابع على كامل العلامة 200 نقطة. (5) يحصل هذا القسم على 200 علامة لإصدار الامن الوطني والامن الوقائي والمخابرات العامة وجهاز الشرطة	600

5. تعد المدونة لائحة تنظيمية أو تعليمات ملزمة صادرة بموجب قرار مجلس الوزراء خاصة بالوظيفة العامة.

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات على مخالفتها تعارض المصالح	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون واجبات حقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467 قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12424 اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، الوقائع الفلسطينية، العدد 60 الصادر في 2005/9/11 http://muqtafi.birzeit.edu/pg قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073	(1) الرئيس: تنص المادة 11 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه "لا يجوز لرئيس السلطة الوطنية أن يشترى أو يستأجر أو يبيع أو يمنح أو يهدي شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة رئاسته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن أو أن يتقاضى راتباً آخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت غير الراتب الواحد المحدد للرئيس ومخصصاته". لكن لم ينص على أية عقوبات في حال مخالفتها من قبل الرئيس. (2) الوزراء: تنص المادة 80 من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على أنه "لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي وزير من الوزراء أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة وزارته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن أو أن يتقاضى راتباً آخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت غير الراتب الواحد المحدد للوزير ومخصصاته". لكن لم تنص على أية عقوبات في حال مخالفتها من قبل الوزراء. (3) النواب: تنص أحكام المواد 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم 10 لسنة على قواعد تضارب المصالح لكن لم تنص على أية عقوبات في حال مخالفتها من قبل النواب. (4) الموظفون: تنص المادة 67 من قانون الخدمة المدنية على أنه "يحظر على الموظف ما يلي: 1. الجمع بين وظيفته وبين أي عمل آخر يؤديه بنفسه أو بالواسطة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والأحكام للأعمال التي يجوز للموظف أدائها في غير أوقات الدوام الرسمية بما لا يضر أو يتعارض أو يتناقض مع الوظيفة أو مقتضياته. 2. استغلال وظيفته وصلاحياته فيها لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو القبول مباشرة أو بالواسطة لأية هدية أو مكافأة أو منحة أو عمولة بمناسبة قيامه بواجبات وظيفته. 3. أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة رسمية أو صورة أو نسخة أو ملخص عنها أو أن ينزعها من الملفات المخصصة لحفظها ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصياً. وتنص المادة 58 من اللائحة التنفيذية على أنه "شترط لمنح الإذن بالعمل خارج نطاق وظيفة الموظف: 1- ألا يؤثر هذا العمل على واجبات وقدرات الموظف في نطاق عمله في مجال الخدمة المدنية أو يمس مركزه كموظف. 2- ألا يرتبط هذا العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتأدية الموظف لمهامه المكلف بها. 3- ألا يرتبط الموظف مع أي فرد أو شركة أو مؤسسة لها ارتباطات مالية أو تجارية مع الدائرة الحكومية التي يعمل بها الموظف، أو مع أية دائرة	(1) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح لرئيس السلطة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل الرئيس يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم على 75 نقطة (2) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للوزراء، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل الوزراء يتم حسم نصف العلامة لهذا القسم. يحصل هذا القسم 200 نقطة. (3) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للنواب، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل النواب يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم على 75 نقطة. (4) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للموظفين، وتضع اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية عقوبات لمخالفتها من قبل الموظفين. يحصل هذا القسم على كاملة العلامة المخصصة (150) نقطة).	575

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
			<p>حكومية أخرى له صلة معها في نطاق عمله في الخدمة المدنية. 4- ألا يكون في ممارسته هذا العمل أي ضرر أو تعارض أو تناقض مع الوظيفة أو مقتضياتها أو مع أنظمة الخدمة المدنية أو أي قانون آخر. 5- أن يكون العمل خارج نطاق الدوام الرسمي أو مكان عمل الموظف، وألا يستعمل ممتلكات أية دائرة حكومية في أداء هذا العمل. 6- ألا يزيد عدد ساعات العمل خارج نطاق الوظيفة عن ثلاث ساعات في اليوم الواحد، بحيث لا تتعدى تسعة ساعات في الأسبوع". وتنص المادة 48 من اللائحة على أنه "ذا قام الموظف بعمل خارج نطاق العمل الرسمي دون الحصول على إذن مسبق، يعاقب تأديبياً.</p> <p>5) القضاة: تنص المادة 28 من قانون السلطة القضائية على أنه "لا يجوز للقاضي القيام بأي عمل تجاري، كما لا يجوز له القيام بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته، ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها". وتنص المادة 30 من نفس القانون على أنه "1. لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية. 2. لا يجوز أن يجلس للقضاء أي من القضاة الذين تربطهم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة مع عضو النيابة أو ممثل الخصوم أو أحد طرفي الخصومة. لكن لم تنص على أية عقوبات في حال مخالفتها من قبل النواب.</p>	<p>5) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للقضاة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل القضاة يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم 75 نقطة.</p>	
11	وجود اجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام	<p>1) قانون واجبات حقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677</p> <p>2) اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569</p> <p>3) قانون الخدمة المدنية http://www.gpc.pna.ps/diwan/viewPublicLowList.gpc</p>	<p>لا يوجد نص تشريعي يضع فترة تفصل (عام على الأقل) لانتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص سواء بالنسبة إلى الوزراء أو لأعضاء المجلس التشريعي أو للموظفين العموميين في القطاع العام</p>	<p>تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.</p>	0
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص	<p>1) قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962 موقع المستشار زهير خليل http://zuheirkhalil.com/book/index.php?action=view&id=86</p> <p>1) قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل http://muqtafi.birzeit.edu/pg</p>	<p>لا يوجد نص تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.</p>	<p>تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.</p>	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
13	وجود إجراءات تضبط التعامل الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين	(1) قانون واجبات حقوق أعضاء المجلس http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467 (2) اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569 مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (04/23/14) م.و/س.ف) لعام 2012 بتاريخ 23/10/2012	لا يوجد نص تشريعي للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس السلطة وللوزراء ولأعضاء المجلس التشريعي، فيما حددت مدونة سلوك الموظفين آلية للتعامل مع الهدايا. كما لا يوجد نص لتحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب مع وجود آلية للتسجيل.	يحصل هذا المؤشر على 200 لوجود نص يتعلق بالموظفين العامين.	200
14	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين العموميين بما فهم المسؤولين عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفي الضرائب وموظفي مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولي الهيئات المحلية مطالبين بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية	قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc	تنص المادة 2 من قانون مكافحة الفساد على أنه " يخضع لأحكام هذا القانون: (1) رئيس السلطة الوطنية ومستشاروه ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة. (2) رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم. (3) رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. (4) أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وموظفوها. (5) رؤساء هيئات وأجهزة السلطة الوطنية. (6) المحافظون ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملون فيها. (7) الموظفون. (8) رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والعاملون فيها التي تكون السلطة الوطنية أو أي من مؤسساتها مساهما فيها. (9) مأمورو التحصيل ومندوبوهم الأمناء على الودائع والمصارف. (10) المحكمون والخبراء والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والمصنفين (11) رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري والأحزاب والنقابات ومن في حكمهم والعاملين في أي منها حتى لو لم تكن تتلقى دعما من الموازنة العامة. (12) الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتم تكليفهم به. (13) أي شخص غير فلسطيني يشغل منصبا في أي من مؤسسات السلطة الوطنية، التشريعية، التنفيذية والقضائية وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أي جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي أو مؤسسة دولية عمومية."	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لمطالبة الموظفين والمنتخبين في السلطة الفلسطينية بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
15	يقدم أعضاء التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات المحلية وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفي الضرائب وموظفي مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولي الأجهزة الأمنية إقرار الذمة المالية.	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 10/12/2017	بلغ مجموع الإقرارات المستلمة من بداية استهداف المكلفين (45000) إقراراً من مجموع المكلفين التراكمي (37016) مكلفاً.	45000X/37016) (1000	823
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية	رأي خبير	وفق متطلبات المادة 22 من القانون على أنه: "تعتبر الإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والإجراءات المتخذة للتحقيق وفحص الشكاوى المقدمة بشأن جريمة الفساد من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها إلا بقرار من المحكمة المختصة". ان صلاحية الهيئة بالاطلاع على بيانات ومستندات إقرارات الذمة المالية تأتي فقط في حال ورود اشتباه للهيئة عن الشخص أو المكلف وقيام الهيئة بالطلب من المحكمة المختصة السماح لها بالاطلاع على بيانات ومستندات الإقرار وخلاف ذلك تعتبر بيانات ومستندات إقرارات الذمة المالية للمكلفين الخاضعين من البيانات المحمية بموجب القانون والتي لا يجوز لأي شخص داخل الهيئة أو خارجها بالاطلاع عليها لأي سبب من الأسباب إلا بموجب قرار من المحكمة المختصة.	تحسم كامل العلامة لعدم تدقيق هيئة مكافحة الفساد إقرارات الذمة المالية	0
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتمائها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية	(1) القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 (2) قانون واجبات حقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467 (3) قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073	القسم الأول: -أدورية تقديم الذمة المالية: (1) رئيس السلطة الفلسطينية: تنص المادة 11 من قانون هيئة مكافحة الفساد «يقدم رئيس السلطة الوطنية إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده مفضلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الإطلاع عليه إلا بإذن المحكمة عند الاقتضاء وفي الحدود التي يسمح بها القانون» (2) أعضاء المجلس التشريعي: تنص المادة 54 من القانون الأساسي المعدل والمادة 12 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004 على أنه «يقدم كل عضو في المجلس التشريعي إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر مفضلاً فيه كل ما يملكون من ثروة، عقاراً ومنقولاً في داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الإطلاع عليه إلا بإذن المحكمة وفي الحدود التي تسمح بها».	القسم الأول: أ-تم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على دورية تقديم كل من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 125 نقطة. ب- تم حسم 65 نقطة لعدم النص بشكل صريح على تقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة لكل من رئيس السلطة الفلسطينية	

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
		4 قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc	<p>3) الوزراء: تنص المادة 80 من القانون الأساسي المعدل «على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سريته ولا يجوز الإطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء».</p> <p>4) القضاة: تنص المادة 28 من قانون السلطة القضائية على أنه «يقدم كل قاض عند تعيينه إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس المحكمة العليا الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سريته ولا يجوز الإطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء».</p> <p>5) المنصوص عليها في الفقرة أعلاه مصدرأي زيادة في الذمة المالية. ج. إضافة للإقرارات المنصوص عليها سابقاً على كل من يخضع لأحكام هذا القانون أن يقدم إقراراً عن ذمته المالية خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القانون.» ب-تقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة تنص المادة 13 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه "1) أن يقدم إلى الهيئة ما يلي: أ. إقرار عن ذمته المالية، وذلك خلال شهرين من تاريخ خضوعه لأحكام هذا القانون. ب. ج. ... على كل من يخضع لأحكام هذا القانون أن يقدم إقراراً عن ذمته المالية خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القانون."</p> <p>القسم الثاني: نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب: تنص المادة 19 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه " تعتبر الإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والإجراءات المتخذة للتحقيق وفحص الشكاوى المقدمة بشأن الكسب غير المشروع من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها إلا بقرار من المحكمة المختصة.</p>	<p>والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 185 نقطة.</p> <p>القسم الثاني: تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب.</p>	310

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
18	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافضة على الخصوصية الشخصية والتجارية والأمن والنظام العام.	قانون المطبوعات والنشر رقم 9 لسنة 1995. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208 قانون الاحصاءات العامة رقم 4 لسنة 2000 http://muqtafi.birzeit.edu/pg	1) لا يوجد نص في القانون الأساسي يلزم المسؤولين اتاحة الحصول أو الوصول إلى المعلومات. (لم يصدر قانون حق الوصول للمعلومات). 2) فيما توجد نصوص مبعثرة في عدة تشريعات تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات لكنها في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إلى اجراءات تفصيلية. أ- تنص المادة الرابعة من قانون المطبوعات والنشر على «تشمل حرية الصحافة ما يلي: ج- البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهتم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون.» ب- تنص المادة 4 من قانون الاحصاءات العامة على أنه «يحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها مع مراعاة سرية البيانات وخصوصية الأفراد.»	لا توجد نصوص واضحة تمنح المواطنين حق الحصول على المعلومات والسجلات العامة. كما أن التشريعات التي تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إلى اجراءات تفصيلية. لكن يوجد نص واحد في قانون الاحصاءات العامة فيما يتعلق بعمل الجهاز المركزي للإحصاء. يحصل هذا المؤشر على 300 نقطة.	300
19	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة	استطلاع رأي عام خاص لمؤسسة "أمان" 2017	بينت نتائج الاستطلاع، ان 15 % من المبحوثين يرون انه بإمكان المواطن الوصول إلى السجلات العامة بسهولة ويسر. مقابل 76 % قالوا لا.	(1000 X 0.15)	150
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة	تقرير الشكاوى الحكومية السنوي لعام 2016، مجلس الوزراء، الإدارة العامة للشكاوى في مجلس الوزراء ص 19.	في العام 2016 بلغت الشكاوى الواردة إلى وحدات الشكاوى في الوزارات المختلفة 10415 شكوى، انجز منها 9456.	X 10415/9456 (1000)	907
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد	قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc	1) تنص المادة 15 من قانون مكافحة الفساد على أنه «2. تكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد حسنى النية توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد إجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك بموجب نظام تعده الهيئة ويصدر عن مجلس الوزراء.» 2) تنص المادة 16 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه "لا يجوز أن يكون البلاغ الذي تقدم به الموظف حسب الفقرة (1) أعلاه سببا لاتخاذ أي من الإجراءات التأديبية بحقه أو اتخاذ أية إجراءات تخل بمكانته الوظيفية".	توجد نصوص واضحة لحماية المبلغين في قانون هيئة مكافحة الفساد لكن لم يتم اكمال النصوص المتعلقة بحماية المبلغين لعدم إصدار النظام تنص عليه في المادة 15 من نفس القانون. يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	500

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحساب	العلامة
22	نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 10/12/2017	عدد الشكاوى الواردة لهيئة مكافحة الفساد عام 2017 بلغت 430، فيما بلغت نسبة الشكاوى المتعلقة بكبار الموظفين 25.6 % من مجمل الشكاوى.	(/ 0.158 0.5 × 1000)	316
23	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات	قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	يحدد القرار بقانون بشأن الشراء العام على أساليب شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير التالية: مادة (20) 1. تتم عمليات شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير الاستشارية وفقاً للأسقف المالية أو الحالات المحددة في النظام بإحدى الأساليب الآتية: أ. المناقصة العامة، والتي تشمل أي من الآتي: (1) المناقصة (المحلية). (2) المناقصة على مرحلتين. (3) المناقصة الدولية. ب. المناقصة المحدودة. ج. استدراج عروض الأسعار. د. اتفاقيات الإطار. هـ. الشراء المباشر. و. التنفيذ المباشر. 2. تعطى الأفضلية في الشراء للمناقصة العامة. 3. تلتزم الجهة المشتريّة بعدم تجزئة اللوازم العامة أو الأشغال أو الخدمات بغرض التحايل لتجنب الأسقف المالية لأساليب الشراء المحددة في النظام. مادة (21): يحدد النظام أنواع العقود وفقاً لطبيعة وأساليب الشراء العام المنصوص عليها في هذا القرار بقانون. مادة (22): 1. وفقاً للأسقف المالية المحددة في النظام، تقوم الجهة المشتريّة أو دائرة اللوازم العامة أو دائرة العطاءات المركزية بالإعلان عن المناقصات العامة في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار على يومين متتاليين على الأقل، وعلى الموقع الإلكتروني أحادي البوابة لنظام الشراء. 2. تطبق على المناقصة العامة إجراءات المناقصة المحددة في الفصل الرابع من هذا القرار بقانون.	توجد نصوص واضحة تتعلق بطرح العطاءات للمشتريات والعطاءات في القرار بقانون الشراء العام. يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة.	1000
24	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة	مديرية اللوازم العامة http://www.gs.pmf.gov.ps الاطلاع على الموقع 17/9/2017	يتم نشر نتائج القرارات المتعلقة بالعطاءات من إحالات واعتراضات والردود على الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لالتزام الوزارة بعرض القرارات المتعلقة بالعطاءات على الموقع الإلكتروني.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
25	الشركات المدانه بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية	قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	تنص المادة 64 من قانون الشراء العام على ما يلي: يجب على المناقص الالتزام بما يأتي: أ. الوفاء بالالتزامات المفروضة عليه بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه. ب. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته. ج. عدم التواطؤ أو التآمر أو ممارسة أي شكل من أشكال الفساد والخداع والغش أو التحريض، بما في ذلك تقديم الإغراءات أو عرضها سواءً بطريق مباشر أو غير مباشر للتأثير على عملية الشراء أو على تنفيذ العقد. د. عدم التواطؤ أو التآمر، قبل أو بعد تقديم العطاء، بهدف توزيع عقود الشراء بين المناقصين أو تحديد أسعار العطاءات بصورة غير تنافسية أو خلاف ذلك لحرمان الجهة المشتريّة من منافع المنافسة العامة المفتوحة. 2. يتعين على الجهة المشتريّة أن ترفض أي عطاء إذا ثبت مخالفة المناقص لأي من الأحكام الواردة في هذه المادة، وعلى الجهة المشتريّة إبلاغ المجلس وغيره من سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة. 3. دون الإخلال بأية عقوبة واردة في القوانين الأخرى السارية، يخضع المناقص المخالف لأي من أحكام هذه المادة للمساءلة القانونية بموجب هذا القانون. 4. إضافة إلى أية عقوبة أخرى، يتم وضع المناقص المخالف لأحكام هذه المادة على القائمة السوداء للمدة التي تقررها الهيئة. تنص المادة (73) على ما يلي: 1. دون الإخلال بأي عقوبة أشد واردة في القوانين الأخرى السارية، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بقانون بالآتي: ب. كل من ناقص تنطبق عليه الفقرة (أ/5) من المادة (32) أو تثبت عليه مخالفة أحكام المادة (64) من هذا القرار بقانون، يحرم من الاشتراك في عمليات الشراء وفق الإجراءات المحددة في النظام للمدة التي يحددها المجلس على أن يتم: (1) إخطاره بذلك خطياً، وتوضيح الأسباب الموجبة لاتخاذ القرار. (2) منحه مدة عشرة أيام للاعتراض على الإخطار. 2. إذا كان المناقص شركة، تسري أحكام الفقرة السابقة من هذه المادة على كافة أعضاء مجلس إدارة الشركة. 3. يفسخ العقد الموقع مع المورد أو المقاول أو المستشار بقرار من الجهة المشتريّة وتصادر قيمة التأمين، مع الحفاظ بحقوقها في المطالبة بالتعويض في أي من الحالات الآتية: أ. إذا استعمل الغش أو التلاعب في معاملته مع الجهة المشتريّة. ب. إذا ثبت أنه قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشرة في رشوة أحد موظفي الجهات الخاضعة لأحكام القانون. ج. إذا أفلس أو أعسر إيساراً لا يمكنه من تنفيذ العطاء. د. إذا أخفق في الوفاء بالتزاماته أو أخل بالشروط والأحكام المحددة في النظام أو العقد.	نص القرار بقانون بشأن الشراء العام على منع الشركات المخالفة من المشاركة في العطاءات وفقاً لقرار مجلس الشراء العام.	1000
26	منع الشركات المدانه بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية	مقابلة مع السيد محمد ربيع مدير عام مديرية اللوازم العامة بتاريخ 23/11/2017	في العام 2017 تم تغريم شركة واحدة على التأخير وتحميلها فروق اسعار المواد التي جرى التعاقد عليها مع شركة اخرى، ووضع خمس شركات على القائمة السوداء.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له لوجود قائمة تحدد الشركات الممنوعة من المشاركة في العطاءات لارتكابها مخالفات مسبقة.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحساب	العلامة
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في تموز 2017 http://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll-64-Arabic-Full%20Text%20designe.pdf	في استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، قال 78.9% إنهم يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما قال 12.3% إنهم يعتقدون بعدم وجود فساد	(1000 0.123X)	123
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة)	استطلاع رأي عام خاص لمؤسسة "أمان" 2017	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 34% من المبحوثين استخدموا (الواسطة، المحسوبية، الرشوة،) للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل (التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء، خدمات البلدية). بينما 61% منهم لم يستخدموا أي من أشكال الفساد.	1000-(20-X 34)	320
29	شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc	عرفت المادة 1 من قانون هيئة مكافحة الفساد بأنه "الفساد: يعتبر فسادا لغايات تطبيق هذا القانون ما يلي: 1. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 2. الجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال. 3. كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة. 4. إساءة استعمال السلطة خلافا للقانون. 5. قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحق باطلا. 6. جميع الأفعال الواردة في الاتفاقات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو انضمت إليها السلطة الوطنية. وتنص المادة 22 من نفس القانون "العقوبات فيما لم يرد فيه نص في قانون العقوبات أو أي قانون آخر نافذ، يعاقب كل من أدين بإحدى الجرائم المحددة بهذا القانون بعقوبة من ثلاث سنوات إلى خمسة عشرة سنة، وغرامة مالية تصل إلى قيمة الأموال محل الجريمة أو إحدى هاتين العقوبتين ورد الأموال المتحصلة من الجريمة".	جرم قانون الفساد في القطاع العام والاهلي والحكم المحلي فيما لم يجرم هذه القضايا في القطاع الخاص. يحسم 250 نقطة	750
30	وجود عقوبات رادعة للمدائين بجرائم فساد	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc	تنص المادة 22 من نفس القانون "العقوبات فيما لم يرد فيه نص في قانون العقوبات أو أي قانون آخر نافذ، يعاقب كل من أدين بإحدى الجرائم المحددة بهذا القانون بعقوبة من ثلاث سنوات إلى خمسة عشرة سنة، وغرامة مالية تصل إلى قيمة الأموال محل الجريمة أو إحدى هاتين العقوبتين ورد الأموال المتحصلة من الجريمة".	العقوبات الواردة في قانون مكافحة الفساد رادعة	1000
31	عدم النص على وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruptionLaw.doc	تنص المادة 30 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه " لا تخضع للتقادم قضايا الكسب غير المشروع وكل ما يتعلق بها من إجراءات".	النص واضح بعدم خضوع قضايا الكسب غير المشروع للتقادم	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
32	يوجد آليات واضحة لكيفية تعويض المتضررين من الفساد	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruption-Law.doc	تنص الفقرة الثالثة من المادة 30 من القانون الأساسي على أنه " يترتب على الخطأ القضائي تعويض من السلطة الوطنية يحدد القانون شروطه وكيفياته." فيما لا يوجد نص على تعويض المتضررين من أفعال الفساد	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم وجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد.	0
33	لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون واجبات حقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677	1) بالنسبة لرئيس السلطة: تنص المادة 12 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه « إذا تبين لرئيس الهيئة أو النائب العام وجود شبهات لكسب غير مشروع من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يتقدم بطلب تمهيدي إلى المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية طالبا البحث في الأهلية القانونية لرئيس السلطة وفقا للأصول الواردة في القانون الأساسي». 2) بالنسبة إلى النواب: وفقا لأحكام المادة 53 من القانون الأساسي المعدل، وأحكام المواد 21- 28 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم 10 لسنة 2004، يتمتع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بالحصانة البرلمانية في حدود مدة عضويتهم في المجلس على النحو التالي: أ- لا تجوز مساءلة النواب جزائيا أو مدنيا بسبب الآراء التي يبديونها، أو الوقائع التي يوردونها، أو لتصويتهم على نحو معين في جلسات المجلس أو في أعمال اللجان، أو لأي عمل يقومون به خارج المجلس من أجل تمكينهم من أداء مهامهم. ب- لا يجوز مطالبة النائب بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة. ج- لا يجوز التعرض لأي نائب بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه، وبصفة عامة أي عقار أو منقول خاص به طيلة مدة الحصانة. د- لا يجوز في غير حالة التلبس بجناية اتخاذ أية إجراءات جزائية فورية ضد أي نائب على أن يبلغ المجلس فورا من قبل النائب العام بالإجراءات المتخذة ضد عضو المجلس التشريعي ليتخذ المجلس ما يراه مناسبا، وتتولى هيئة المكتب هذه المهمة إذا لم يكن المجلس منعقدا. وفي هذه الحالة تعلق حصانة النائب ويستمر اتخاذ الإجراءات الجزائية ضده وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية ولحين اتخاذ المجلس قرارا بشأنها وفقا لأحكام المادة (26) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004.	النص الوارد في قانون مكافحة الفساد والقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية هي لتحديد الاجراءات ولا تمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
			3) بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء: منحت المادة 75 من القانون الأساسي المعدل لرئيس السلطة حق إحالة رئيس الوزراء، ولرئيس الوزراء إحالة الوزراء فيما ينسب من جرائم أثناء تأدية واجباتهم الوظيفية للتحقيق ما يمنع مباشرة التحقيق من قبل النائب العام دون الاذن له من قبل الرئيس أو رئيس الوزراء حسب الاختصاص. "1- لرئيس السلطة الوطنية الحق في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق فيما قد ينسب إليه من جرائم أثناء تأديته أعمال وظيفته أو بسببها وذلك وفقاً لأحكام القانون. 2- لرئيس الوزراء الحق في إحالة أي من الوزراء إلى التحقيق استناداً إلى أي من الأسباب المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه وذلك وفقاً لأحكام القانون. (المادة 75)		
34	عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 10/12/2017	لم يمتنع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أي جهة مختصة خلال العام 2017 عن رفع الحصانة بناء على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المنتدبة للعمل معها.	يحصل على كامل العلامة لعدم وجود حالات عدم تعاون.	1000
35	وجود قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار	رأي خبير	لم يتم إصدار قانون خاص بالإمتياز ومنع الإحتكار	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في ادارتها القطاع الخاص.	رأي خبير	يوجد مجلس تنظيمي للقطاع الطاقة "الكهرباء" وآخر للمياه، فيما ينص القانون على انشاء مجلس تنظيم لقطاع الاتصالات لكن لم يتم تفعيله. كما لا يوجد مجلس لتنظيم قطاع النقل العام.	يحصل هذا المؤشر على 500 نقطة لوجود مجلس تنظيمي لكل من قطاع الكهرباء والمياه	500
37	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية	انظر: 1. الوقائع الفلسطينية اعداد 111 – 125. 2. تقرير الحقوق المالية لمسؤولي المؤسسات العامة غير الوزارية والمؤسسات الأهلية، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2015. 3. وكالة معا الإخبارية http://maannews.net/Content.aspx?id=877938	تم إقرار نظام المالي والإداري لكل من: (1) هيئة مكافحة الفساد، (2) المعهد المالي، (3) سلطة النقد، (4) مجلس تنظيم الكهرباء، (5) شركة النقل الوطنية، (6) جامعة الاستقلال، (7) النظام الإداري لهيئة التقاعد، (8) صندوق اقراض الطالب، (9) التعداد العام للشكان والمسكن والمنشآت لعام 2017، (10) هيئة الاسرى، (11) النظام المالي والإداري لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، و(12) النظامان المالي والإداري لقطاع المياه، و (13) النظام المالي لهيئة التقاعد من اجمالي 36 مؤسسة وزارية غير حكومية «مؤسسة عامة» دون احتساب المحافظات ضمن المؤسسات العامة غير الوزارية. تم إقرار نظام مالي واحد في العام 2017. بالإضافة إلى نظام بدلات الملحقين العسكريين عند الابتعاث للخارج.	1000 × (13/36)	361

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
38	تمت الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.	رأي خبير موقع لجنة الانتخابات المركزية. www.election.ps	جرت الانتخابات للمجالس المحلية في الضفة الغربية في 13/5/2017، وجرى الانتخابات التكميلية في 29/7/2017.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له المؤشر لإجراءات الانتخابات المحلية في هذا العام.	1000
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138	تنص المادة 56 من القانون الأساسي على أنه " لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في: 3. توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الحكومة أو إلى أحد الوزراء، ومن في حكمهم، ولا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور سبعة أيام من تقديمه إلا إذا قبل الموجه إليه الاستجواب الرد والمناقشة حالاً أو في أجل أقل، كما أنه يجوز تقصير هذا الأجل في حالة الاستعجال إلى ثلاثة أيام بموافقة رئيس السلطة الوطنية". وتنص المادة (57) من القانون الأساسي على أنه " يجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد استجواب، التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس. وتنص مادة (58) من القانون الأساسي "للمجلس أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف إحدى لجانه، من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام، أو في إحدى الإدارات العامة". وتنص المادة 74 من القانون الأساسي " رئيس الوزراء وأعضاء حكومته مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي.	توجد نصوص واضحة لحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية. يحسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة رئيس السلطة الفلسطينية.	750
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الأجل القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية	وكالة معا الاخبارية https://www.maannews.net/Content.aspx?id=888925	عرض وزير المالية والتخطيط د. شكري بشارة، الخطوط العامة لموازنة عام 2017، أمام هيئة الكتل البرلمانية وعدد من النواب في المجلس التشريعي بتاريخ 26/1/2017	يفقد هذا المؤشر كامل العلامة لتأخر الحكومة في تقديم مشروع قانون الموازنة حوالي ثلاثة أشهر.	0
41	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة	تقرير شهر أيلول 2017 الموقع الإلكتروني لوزارة المالية http://www.pmf.ps/documents/10180/961483/merged_2017_sep+arb+2017.pdf/f/083d4739-0771-4a75-958b-df5ec1342e4f	لم يطلب من المجلس الموافقة على أية تعديلات على مشروع قانون الموازنة للعام 2017. في حين يشير تقرير شهر أيلول المنشور على موقع وزارة المالية إلى تجاوز الاتفاق في صافي الاقراض 80% لما هو مقرر لكامل السنة المالية 2017 في الشهور التسعة الأولى من عام 2017. لم يذكر التقرير سداد اشتراكات الموظفين وحصص الحكومة لصالح صندوق التقاعد	تم حسم 400 نقطة لعدم طلب الحكومة موافقة المجلس على التعديلات والانحرافات التي جرت في بند صافي الإقراض وتحويل اشتراكات الموظفين لصالح وحصص الحكومة لصالح صندوق التقاعد.	600

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
42	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة	حسبان نزال، منسق اداري مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 18/9/2017.	لم تقدم الحكومة الحساب الختامي للعام 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 والتقارير الربعية للعام 2017 للمجلس التشريعي.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم تقديم الحكومة الحساب الختامي أو التقرير الربعية.	0
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية	(1) حسابان نزال، منسق اداري مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 18/9/2017 الموقع الالكتروني لصندوق الاستثمار الفلسطيني http://www.pif.ps/ar_category.php?id=9498y38040Y9498&c_type=2 (2) مقابلة مع السيد جفال جفال مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام بتاريخ 28/11/2017.	(1) لم يقدم صندوق الاستثمار التقرير السنوي للعام 2016 لاستثمارات السلطة الفلسطينية للمجلس التشريعي رسمياً. فيما نشر صندوق الاستثمار تقريره السنوي لسنة 2016، كما لم يناقش التقرير في المجلس التشريعي. (2) قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالرقابة على شركة سند احدى شركات التابعة لاستثمارات السلطة الفلسطينية في العام 2017.	(1) تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم بسبب عدم مناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي. (2) يحصل هذا القسم على العلامة المخصصة له وهي 400 نقطة.	400
44	قطاع الأمن خاضع لمساءلة المجلس التشريعي	سعید زيد، مقرر لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 19/9/2017	القسم الأول: لم يناقش المجلس التشريعي موازنة الأمن لعام 2017. كما لم يناقش الحساب الختامي. القسم الثاني: لم يطلب المجلس. القسم الثالث: لم يطلب من وزير الداخلية حضور جلسات هيئة الكتل البرلمانية للرد على الأسئلة القسم الرابع: لم يسجل أن تقدمت المجموعات البرلمانية برسائل و/ أو طلبات.	القسم الأول: تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم على كامل العلامة، 200 نقطة. القسم الثالث: يحصل هذا القسم على كامل العلامة، 200 نقطة. القسم الرابع: يحصل هذا القسم على كامل العلامة، 200 نقطة.	600
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته	تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2016، ص 95.	في سنة 2016 قام الديوان بتوجيه 105 تقرير للجهات الخاضعة لرقابته تم الرد على 83 في حدود المدة المحددة من قبل الديوان، و29 ردا كان بعد انقضاء المدة المحددة من الديوان.	(1000 X 105 /83)	790
46	اعتقاد الناس بأن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة	استطلاع رأي عام خاص لمؤسسة "أمان" 2017	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 71 % من المبحوثين يعتبرون أن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة، مقابل 29 % لا يعتقدون ذلك، كما ويتبين من النتائج أنه لا يوجد فروقات في النسبة في استخدام الوساطة للحصول على الخدمات بين الضفة والقطاع.	(1000 X 0.29)	290

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحساب	العلامة
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها	مرصد مكافحة الفساد 31/10/2017 وكالات أنباء الكترونية	قدمت ست مؤسسات حكومية غير وزارة تقاريرها السنوية للعام 2016 لمجلس الوزراء والجهات المرجعية من اجمالي 36 مؤسسة؛ حيث سلم كل من هيئة مكافحة الفساد (شهر نيسان)، والهيئة المستقلة لحقوق الانسان (شهر حزيران)، وهيئة التقاعد العامة (شهر حزيران)، وديوان الرقابة المالية والإدارية (شهر تموز)، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى (شهر تموز). تم اعتماد ما ورد في الإعلام لعدم تعاون الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تقديم المعلومات للباحثين.	(1000 X 6/36)	167
48	وجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة	رسالة مجلس القضاء الأعلى 20/12/2017	1. في العام 2017 بلغت عدد الجولات التفتيشية 100 جولة تفتيشية منها 85 جولة مبرمجة و15 جولة فجائية. 2. في العام 2017 تلقت دائرة التفتيش القضائي 139 شكوى تم انجاز 122 منها. يذكر أن دائرة الشكاوى أنجزت 162 شكوى بما فيها المدورة.	1. يحصل هذا القسم على كامل العامة المخصصة لهذا القسم. 2. 500 يحصل هذا القسم الثاني على 439 نقطة	939
49	قضاء مستقل وفعال	(1)وكالات الانباء https://www.watania.net/news/111184-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AD%D9%83 (2) محكمة جرائم الفساد بتاريخ 19/10/2017	1. تعرض قاضية للمضايقة اثناء اختطاف المحامي محمد حسين من غرفة المحكمة بتاريخ 8/11/2017. 2. خلال العام 2017 اصدرت محكمة جرائم الفساد احكاما في 1 قضايا، وقد بلغت عدد القضايا الواردة للمحكمة 12 قضية. حتى تاريخ 19/10/2017	1. تم حسم 100 نقطة لتعرض قاضي لتدخل (500 1/12X) 2. يحصل هذا القسم على 42 نقطة	442
50	نسبة قضايا الفساد التي احولتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 10/12/2017	في العام 2017 ورد إلى نيابة مكافحة الفساد 38 ملفا، انجز منها 21 ملفات.	(1000 X 0.7/0.553)	790

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي	استطلاع رأي عام خاص لمؤسسة "أمان" 2017	أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 73.2 % من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في المحاكم إلى حد كبير. بينما أشار 18.5 % أنهم لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي.	(1000 X 0.185)	185
52	توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة	قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fileticket=yno9LwXnbW8%3d&tabid=536&mid=1232	تنص المادة 19 من قانون الانتخابات على أنه " تعتبر لجنة الانتخابات الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريةها. وتنص المادة 22 من قانون الانتخابات على أنه "1- تتمتع لجنة الانتخابات بصفتها جهازاً دائماً بشخصية اعتبارية، واستقلال إداري ومالي. 2- تخصص للجنة الانتخابات موازنة ترد كمركز مالي مستقل في الموازنة العامة. 3- بعد انتهاء الانتخابات تقوم لجنة الانتخابات بنشر تقرير مالي وإداري عن نشاطاتها وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وتقدم نسخة منه للرئيس ولللمجلس".	يوجد نص واضح على استقلال لجنة الانتخابات المركزية. يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة.	1000
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة	قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fileticket=yno9LwXnbW8%3d&tabid=536&mid=1232	تحدد المادة 100 من قانون الانتخابات العامة مصادر تمويل الحملة الانتخابية كما يلي "1. يحظر على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملة الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. 2. على كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات، وكل مرشح شارك فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية. كما حددت المادة 101 حدود الصرف على الحملة الانتخابية بالتالي " يحظر على أي قائمة انتخابية أو أي مرشح للانتخابات الصرف على حملته الانتخابية إلا في حدود المبالغ التالية: 1. مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس و/ أو القائمة الانتخابية. 2. ستون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.	يوجد نص واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية.	1000
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية	https://www.elections.ps/ar/tabid/534/language/en-US/Default.aspx	لم تصدر أية أدلة أو إجراءات تتعلق باليات التدقيق على إنفاق المرشحين للحملة الانتخابية، ما يحد من قدرة لجنة الانتخابات من الرقابة الفاعلة على مالية الحملات الانتخابية للمرشحين.	لا توجد اليات وإجراءات للرقابة على مالية الحملات الانتخابية للمرشحين	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
55	وجود منظمات لمكافحة الفساد المحلية والدولية	1. موقع مؤسسة أمان www.aman-palestine.org 2. موقع مؤسسة تيري http://www.tiri.org/country/palestine	يوجد في الأراضي الفلسطينية مؤسستان تعملان في مجال مكافحة الفساد هما: (1) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» وهي مؤسسة محلية (2) الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة «نزاهة» وهي مؤسسة محلية (3) مؤسسة Integrity Action سابقا اسمها Tiri Making Integrity work وهي مؤسسة أجنبية. كما يوجد عدد من منظمات المجتمع المدني تقوم ببرامج ونشاطات خاصة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة	يحصل هذا المؤشر على 700 نقطة	700
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل	لقاء مع السيد عبد الناصر الصيرفي، مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية، بتاريخ 2017/21/11	لم يتم خلال عام 2017 إغلاق اية مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شهادات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة	1000
57	المؤسسات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها	لقاء مع السيد عبد الناصر الصيرفي، مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية، بتاريخ 2017/21/11	قدمت 95% من المنظمات الأجنبية العاملة في فلسطين والمسجلة في وزارة الداخلية منظمة تقاريرها السنوية للعام 2015.	(1000 X 0.95)	950
58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها	1. مقابلة مع عبد الناصر الصيرفي مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية في 21/11/2017 2. مرصد مكافحة الفساد 31/10/2017	1. لم يتم إغلاق اية مؤسسات أهلية خلال عام 2017 على خلفية شهادات فساد. 2. لم يصدر أي قرار قضائي بإدانة مسؤولين في هيئات أهلية بقضايا فساد.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له 1000 نقطة	1000
59	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة	استطلاع عينة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد جرى تاريخ 4/12/2017 - 28/11	قال 38% من المستطلعين أنه تطلب وقتا معقولا لتقديم المعلومات، فيما قال 50% ان المؤسسات العامة تماطل مما حال دون الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية أثناء اجرائهم بحوث تتعلق بقضايا الفساد. فيما قال 13% انها ترفض تقديم المعلومات، وقال 0% انها تقدم المعلومات بسرعة	$(1000 \times 0.0) + (0.38) + (750 \times 0.50) + (500 \times 0.13) + (0)$	535

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
60	الإعلام حرومحي	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208	تنص المادة 27 من القانون الأساسي على أنه "1. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. 2. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبعث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. 3. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي". تنص المادة 2 من قانون المطبوعات والنشر على أن "الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسمياً في وسائل التعبير والإعلام".	النص واضح في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر على وجود ضمانات لحرية الإعلام.	1000
61	يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية	استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية اجرته مؤسسة أمان بتاريخ 28/11 - 4/12/2017	القسم الأول: قال 43 % من الإعلاميين المستطلعين إنه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما من أصحاب المؤسسات الإعلامية، فيما قال 57 % أنه توجد رقابة ذاتية على نشر قضايا الفساد. القسم الثاني: أشار 78 % من المستطلعين إلى منع السلطات الأمنية أو المدنية لنشر مقال أو خبر أو تعليق برنامج اذاعي أو تلفزيوني في الوسيلة الإعلامية التي تعمل بها أو أحد الزملاء، في المقابل قال 22 % ان لم يمنع ولم يسمع من الزملاء ذلك.	القسم الأول: يحصل هذا القسم على 108 نقطة $(250 \times 0.43) + (0.57 \times 0)$ القسم الثاني: تم حسم كامل العلامة لهذا القسم لتجاوز نسبة المنع 50 % من المستطلعين.	108
62	يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد)	(1) استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية اجرته مؤسسة أمان بتاريخ 28/11 - 4/12/2017 (2) انظر التقارير الشهرية للمركز كانون ثاني - تشرين أول 2017 http://www.mada-center.org/reports.php?id=13&lang=2&-year=2017	القسم الأول: قال 09 % من الإعلاميين المستطلعين أنه لا توجد قيود حكومية مسبقة على نشر موضوعات تتعلق بالفساد، فيما أقر 52 % منهم بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما. فيما أشار 39 % أنه توجد قيود حكومية على نشر موضوعات تتعلق بالفساد. القسم الثاني: لم يشر المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) في تقاريره الشهرية أن السلطات الفلسطينية منعت نشر خبر أو مقال أو تقرير حول قضايا الفساد خلال العام 2017.	القسم الأول: (X 0.09) + (500 X 0.52) يحصل هذا القسم على 175 نقطة. القسم الثاني: يحصل هذا القسم على كامل العلامة	675

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحساب	العلامة
63	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد	انظر التقارير الشهرية للمركز كانون ثاني - تشرين أول 2017 http://www.mada-center.org/reports.php?id=13&lang=2&-year=2017	رصدت التقارير الشهرية للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) عددا من الانتهاكات لعمل الإعلاميين الفلسطيني على خلفية عملهم الصحفي أو ابداء آراء شخصية على الفاسبوك، أو تغطية الاحداث أو انتاج برنامج، لكن هذه الانتهاكات لم تكن على خلفية كتابة خبر أو مقال تحقيق يتعلق بالفساد.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لعدم وجود انتهاكات للإعلاميين على خلفية كتابة خبر أو مقال تحقيق يتعلق بالفساد.	1000
64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد	استطلاع رأي عام خاص لمؤسسة "أمان" 2017	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 19 % من المبحوثين قالوا إن الإعلام فعال في الكشف عن قضايا الفساد، وقال 42 % انه متوسط الفاعلية فيما قال 36 % انه ضعيف الفاعلية.	$(1000 \times 0.19) + (500 \times 0.42) + (0 \times 0.46)$	400
65	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين	1. كشف بالشركات العامة، وزارة الاقتصاد الوطني. http://www.pex.ps/PSEWebSite/AboutPSE.aspx?TabIndex=0 2. تاريخ الدخول 14/11/2017	بلغ عدد شركات المساهمة العامة في فلسطين 100 شركة منها 48 شركة فقط مدرجة في بورصة فلسطين بتاريخ 31/10/2017 تلتزم بمدونة الحوكمة وتعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطيني. تجدر الإشارة إلى ان عدد من الشركات المساهمة العامة غير فاعلة تنتظر الشطب من السجل التجاري وأخرى بصدد التصفية.	$(1000 \times 100 / 48)$	480
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية	رسالة مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بتاريخ 19/11/2017	التزمت الشركات المدرجة في السوق المالي بتقديم البيانات المالية «الافصاح» في المواعيد المحددة، حيث بلغت نسبة الالتزام بتقديم البيانات والتقارير في المواعيد المحددة كما يلي البيانات المالية الأولية للعام 2016 (83 %) التقرير السنوي للعام 2016 (96%) والبيانات المالية ربع السنوية الاول للعام 2017 (88%) والنصف السنوي للعام 2017 (94%)، والربع السنوي الثالث للعام 2017 (92%)	(1000×0.9)	900
67	تضمين التقارير السنوية للشركات السنوية لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة	رسالة مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بتاريخ 19/11/2017	تضمن 33 شركة من أصل 48 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية نفقات ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة بصورة منفردة.	$(1000 \times 0.688X)$	688
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة	انظر التقرير الشهري لمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) حزيران 2017 http://www.mada-center.org/report.php?lang=2&id=1715&-category_id=13&-year=2017	جرى حجب 29 موقعا الكترونيا منتصف حزيران 2017، حيث قامت السلطة الفلسطينية بحملة حجب واسعة استهدفت مواقع الالكترونية اخبارية مقربة او تتبع او تؤيد حركة حماس والقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان.	تم حسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
.69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد	(1) موقع هيئة مكافحة الفساد http://www.pacc.pna.ps (2) موقع جامعة الدول العربية http://www.arableagueonline.org/	القسم الأول: الاتفاقيات الدولية وقعت فلسطين على إتفاقية مكافحة الفساد في نيسان/ ابريل 2014 القسم الثاني: الاتفاقيات العربية: توجد ثلاث اتفاقيات عربية تتعلق بالفساد هي: (1) إتفاقية تسليم المجرمين. (2) الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (3) الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.	القسم الأول: يحصل على علامة (1 X 500) القسم الثاني: (3/3) (500 X	1000
.70	الملاءمة مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	تقرير فريق استعراض التنفيذ "استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" سان بطرسبرغ 3-4 نوفمبر 2015	طالب فريق استعراض تنفيذ فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة بإجراء تعديلات بخصوص عشرين بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين.	لم يجر تنفيذ أي من الخطوات المدرجة في تقرير استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	0
.71	جدية السلطة في ملاحقة الاشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 10/12/2017	عدد الطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب هاربين من وجهة العادلة المتعلقة بالمتهمين بقضايا فساد خلال العام 2017 هو 28 طلباً. وعدد المتهمين خارج البلاد عليهم قضايا فساد خلال العام 2017 هو ثلاثة متهمين	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة	1000
.72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذ الأحكام القضاء الفلسطيني	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 10/12/2017	بلغ عدد الطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب الهاربين من وجه العدالة، خلال العام 2017، المتعلقة بالمتهمين بقضايا فساد طلبين.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لعدم وضوح المعلومات	1000



aman

أمان

الائتلاف

من أجل

النزاهة

والمساءلة

Transparency Palestine